الـــجمهوريـــة الـــجزائريـــة الـــديـــمقراطيـــة الـــشعبـــية
وزارة الـــتعليم الـــعالي و الـــبحث الـــعلمي
جامعة عبد الحميد ابن باديس– مستغانم–
كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية
تخصص: تقنيات كمية مطبقة في الاقتصاد

الموضوع

دور آليات دعم التشغيل ودعم الاستثمار في الحد من ظاهرة البطالة في الجزائر

-دراسة تحليلية قياسية وتنبئية-

من إعداد الطالب:
براحو حاج ملياني

تحت إشراف الأستاذ:
أ.د. عامر عامر أحمد

أعضاء اللجنة المناقشة

د. عدالة العجال	أستاذ محاضر (أ)	جامعة مستغانم	رئيسا
أ.د. عامر عامر أحمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	مقررا
د. شريف طويل نور الدين	أستاذ محاضر (أ)	جامعة مستغانم	ممتحنا
د. صوار يوسف	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سعيدة	ممتحنا
د. بوقروة مريم	أستاذة محاضرة (ب)	جامعة مستغانم	ممتحنة

السنة الجامعية : 2013-2014

بسم الله الرحمن الرحيم

"يؤتي الحكمة من يشاء ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرا كثيرا وما يذّكّر إلا أولو الألباب "

سورة البقرة، الآية 269

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

" إذا حشر اللّه الخلائق يوم القيامة قال : لعبد من عباده اصطنع إليه عبد من عباده معروفا هل شكرته ؟ فيقول : أي رب، علمت أن ذلك منك فشكرتك عليه، فيقول: لم تشكرني إذا لم تشكر من أجريت ذلك على يديه" رواه الطبراني

شكر وتقدير

لا يسعني بعد ختام هذه المذكرة، إلا أن أشكر الله وأحمده على توفيقي في إنجاز هذا العمل وأستغفره وأتوب إليه.

ويسعدني بعد حمد الله و شكره أن أتقدم بخالص الشكر و التقدير للأستاذ الدكتور "عامر عامر أحمد" الذي قبل الإشراف على هذا العمل، وله الفضل الكبير في إعداد هذه المذكرة ، فلم يبخل علي بإرشاداته و نصائحه و تشجيعه لي دوما. ثم الشكر الجزيل والثناء الخالص والتقدير إلى الأستاذة مساعدة المشرف "بوقروة مريم" والتي كثيرا ما تحملت عناء التوجيه والبحث معنا.

كما لا أنسى أعضاء اللجنة لقبولهم مناقشة هذه المذكرة، ودون أن أنسى كذلك كل من ساعدني وزودني بالمعلومات وبالتوجيه والإرشاد والتدقيق لإنجاز هذا العمل وإلى كل أساتذتي الكرام، وكذلك الشكر الجزيل إلى كل القائمين على كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

مع التمنيات للجميع بالتقدم والتوفيق والبركة في حياتهم.

والله ولي الصالحين...

الباحث

إهداء

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى أصحاب الفضل الحقيقي:

إلى بهجة قلبي ومنهل دعمي، إلى من ينتظر نجاحي بكل صبر... «أمي وأبي»

إلى سندي في حياتي... «زوجتي، إخوتي وأخواتي»

إلى جل الأهل والأقارب والأصدقاء

إلى من أحظى بمحبتهم واحترامهم

الباحث

الفهرس

الفهرس

المقدمة العامة

الفصل الأول: النظريات الاقتصادية والقياسية حول البطالة

تمهيد

1. **البطالة في الفكر الاقتصادي**
2. **الطرق القياسية للتنبؤ بالبطالة**

خلاصة

الفصل الثاني: عرض وتحليل البطالة في الجزائر وآليات مكافحتها

تمهيد

1. **تحليل تطور البطالة في الجزائر**
2. **واقع آليات دعم التشغيل ودعم الاستثمار في الجزائر**

خلاصة

الفصل الثالث: دراسة قياسية و تنبئية لمعدل البطالة في الجزائر

تمهيد

1. **الأساليب الإحصائية والقياسية لتحديد العلاقة بين البطالة وآليات دعم التشغيل ودعم الاستثمار**
2. **التنبؤ بالنموذج وتحليل نتائج التقدير**

خلاصة

الخاتمة العامة

قائمة الجداول والأشكال

1- قائمة الجداول

عنوان الجدول	الصفحة
الجدول رقم 01: تطور اليد العاملة و معدل البطالة خلال الفترة (1967-1987)	35
الجدول رقم 02: تطور عدد البطالين ومعدلاتهم خلال الفترة (1988-1999)	36
الجدول رقم 03: تطور أعداد البطالين ومعدلاتهم خلال الفترة (2000-2011)	38
الجدول رقم 04: توزيع البطالة حسب المناطق الجغرافية في الجزائر	43
الجدول رقم 05: توزيع البطالة حسب الجنس في الجزائر	44
الجدول رقم 06: خصائص مختلف أجهزة دعم التشغيل و دعم الاستثمار	54
الجدول رقم 07: حصيلة عقود ما قبل التشغيل للفترة (1998 – 2000)	59
الجدول رقم 08: نتائج الوسط الحسابي والانحراف المعياري	70
الجدول رقم 09: نتائج الارتباط بين دعم التشغيل والتوظيف المحقق وعدد البطالين	76
الجدول رقم 10: نتائج الارتباط بين معدل دعم التشغيل ومعدل التوظيف ومعدل البطالة	78
الجدول رقم 11: نتائج الارتباط بين لوغاريتم معدل دعم التشغيل ولوغاريتم معدل التوظيف ولوغاريتم معدل البطالة	79
الجدول رقم 12: نتائج الارتباط بين المتغيرات الفرعية لآليات دعم التشغيل والتوظيف المحقق	80
الجدول رقم 13: نتائج الارتباط الجزئي بين التوظيف المحقق وعدد البطالين	84
الجدول رقم 14: نتائج الارتباط الجزئي بين معدل البطالة وعقد إدماج خريجي الجامعة (CID)	84
الجدول رقم 15: نتائج الارتباط الجزئي معدل البطالة وعقد الإدماج المهني (CIP)	85
الجدول رقم 16: نتائج الارتباط الجزئي بين معدل البطالة وعقد تكوين - إدماج (CFI)	85

الجدول رقم 17: نتائج الارتباط الجزئي بين معدل البطالة وعقد مساعدة على العمل (CTA)	86
الجدول رقم 18: نتائج الارتباط الجزئي بين معدل البطالة والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)	86
الجدول رقم 19: نتائج الارتباط الجزئي بين معدل البطالة والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)	87
الجدول رقم 20: نتائج الارتباط الجزئي بين معدل البطالة وأعمال المرافق العامة عالية الكثافة لليد العاملة (TUP-HIMO)	87
الجدول رقم 21: نتائج الارتباط الجزئي بين معدل البطالة وجهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP)	88
الجدول رقم 22: نتائج الارتباط الجزئي بين معدل البطالة وجهاز أنشطة الإدماج الاجتماعي (DAIS)	88
الجدول رقم 23: نتائج الارتباط الجزئي بين معدل البطالة وجهاز تعويض على النشاط ذات المصلحة العامة (IAIG)	89
الجدول رقم 24: نتائج الارتباط الجزئي بين معدل البطالة وجهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)	89
الجدول رقم 25: نتائج معامل الارتباط والانحدار	92
الجدول رقم 26: تحليل التباين ANOVA	93
الجدول رقم 27: معاملات معادلة الانحدار	93
الجدول رقم 28: اختيار المتغيرات المفسرة حسب طريقة الانحدار التدريجي	100
الجدول رقم 29: تحليل التباين ANOVA	102
الجدول رقم 30: معاملات النماذج الثلاثة	103
الجدول رقم 31: إحصائية CUSUM	106
الجدول رقم 32: نتائج اختبار *white*	107
الجدول رقم 33: نتائج اختبار معامل ثايل *theil*	109

الجدول رقم 34: المقارنة بين القيم الفعلية والتقديرية لمعدل البطالة خلال فترة الدراسة (1983-2012)	110
الجدول رقم 35: نتائج تقدير المتغيرات المفسرة	111
الجدول رقم 36: نتائج التنبؤ بمعدلات البطالة	111

2- قائمة الأشكال

عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم 01: العلاقة UV (منحنى بفريج)	26
الشكل رقم 02: منحنى فيليبس في المدى القصير	27
الشكل رقم 03: تدخل الدولة لتحديد مستوى منخفض لمعدل البطالة	28
الشكل رقم 04: العلاقة بين الأجور ومعدل البطالة	29
الشكل رقم 05: تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1967-1987)	35
الشكل رقم 06: تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1988-1999)	37
الشكل رقم 07: تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2012)	38
الشكل رقم 08: توزيع البطالة حسب الفئات العمرية في الجزائر	42
الشكل رقم 09: توزيع البطالة حسب المناطق الجغرافية في الجزائر	43
الشكل رقم 10: توزيع البطالة حسب الجنس في الجزائر	44
الشكل رقم 11: تطور عدد مناصب الشغل المفتوحة وفق رنامج CPE خلال الفترة (1998-2011)	59
الشكل رقم 12: تطور عدد مناصب الشغل المفتوحة وفق برنامج TUPHIMO خلال الفترة (2001-2012)	60
الشكل رقم 13: تطور عدد مناصب الشغل المفتوحة وفق برنامج DAIS خلال الفترة (1999-2012)	61
الشكل رقم 14: تطور عدد مناصب الشغل المفتوحة وفق برنامج IAIG خلال الفترة (1997-2012)	62

الشكل رقم 15: تطور عدد مناصب الشغل المفتوحة وفق برنامج ANGEM خلال الفترة (2005-2012)	63
الشكل رقم 16: تطور عدد مناصب الشغل المفتوحة وفق برنامج CTA خلال الفترة (2009-2012)	64
الشكل رقم 17: تطور عدد مناصب الشغل المفتوحة وفق برنامج ANSEJ خلال الفترة (1997-2012)	64
الشكل رقم 18: تطور عدد مناصب الشغل المفتوحة وفق برنامج CNAC خلال الفترة (2004-2012)	65
الشكل رقم 19: نسب آليات دعم التشغيل من إجمالي الدعم	72
الشكل رقم 20: المقارنة بين المتوسطات آليات الدعم	73
الشكل رقم 21: إحصاء CUSUM لاستقرار معاملات النموذج المقترح	106
الشكل رقم 22: منطقة وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من عدمه بطريقة ديربن واتسون	108
الشكل رقم 23: نتائج اختبار معامل ثايل	109
الشكل رقم 24: المقارنة بين القيم الفعلية والتقديرية لمعدل البطالة خلال فترة الدراسة (1983-2012)	111

المقدمة العامة

تمثل ظاهرة البطالة في الوقت الراهن إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم، ولعل أسوأ وأبرز سمات الأزمة الاقتصادية التي توجد في الدول على حد سواء هي تفاقم مشكلة البطالة، أي التزايد المستمر في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يعثروا عليه. ولكي تحقق الدولة نموا اقتصاديا، يستوجب عليها المزيد من المخرجات (الإنتاج) التي بدورها تتطلب توافر المزيد من المدخلات (عوامل الإنتاج). ومن ثم فإن تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع يتطلب توافر حجم كبير من التشغيل. وبالتالي يفترض أن زيادة النمو الاقتصادي يترتب عليه زيادة حجم التوظيف، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى خفض معدلات البطالة.

الجزائر كغيرها من دول العالم، عانت ومازالت تعاني من ظاهرة البطالة نتيجة الأزمات والتغيرات الإقتصادية والسياسية التي شهدها الإقتصاد الجزائري منذ الاستقلال، حيث ساهمت هذه التغيرات العديدة بشكل كبير في تغيير المفاهيم والإيديولوجيات وكذا الاستراتيجيات.

أظهرت نتائج التحقيقات حول التشغيل والبطالة بالجزائر التي يعدها سنويا الديوان الوطني للإحصائيات ارتفاع نسبة البطالة، الأمر الذي أدى إلى الاهتمام بعملية دعم تشغيل الشباب ودعم الاستثمار لمحاربة هذه الظاهرة والتشجيع على الإدماج المهني من خلال تطبيق أجهزة وبرامج ترقية وتشغيل الشباب ودعم الاستثمار. لهذا وفي ظل السياسة التنموية الوطنية، تسعى المصالح إلى التكفل بحاجيات هذه الفئة الهامة وخاصة من حيث التكوين والإدماج في عالم الشغل.

وفي هذا السياق، أرادت الحكومة الجزائرية علاج مشكلة البطالة من خلال مجموعة من السياسات تمثلت في أجهزة دعم التشغيل وأجهزة دعم الاستثمار سواء كانت مسييرة من طرف الوزارة المكلفة بالعمل أو مسيرة من قبل وزارة التضامن أو من طرف رئاسة الحكومة مباشرة.

أ- إشكالية البحث:

تعتبر آليات دعم التشغيل ودعم الاستثمار من أحد العلاجات المؤدية إلى خفض معدلات البطالة. ولذلك فإن اهتمام الدولة بقضايا التشغيل وتكثيف الجهود لمواجهة هذه الظاهرة إستلزم

توفير الشروط اللازمة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة، وذلك بوضع آليات وهياكل متخصصة قادرة على تحمل حجم المهام الموكلة إليها.

سنحاول من خلال هذه الدراسة، الإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث والتي يمكن بلورتها في السؤال التالي:

هل يمكن تفسير تغيرات معدلات البطالة من خلال آليات دعم التشغيل ودعم الاستثمار المعتمدة في الجزائر؟

فللإجابة على هذا السؤال لابد من دراسة نظرية، تحليلية وكمية للظاهرة، والتي تكون بعد التطرق للتساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي أبرز المراحل التي مر بها الإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال إلى يومنا هذا؟ وكيف يمكن تحليل تطور معدل البطالة خلال هذه المراحل؟
- ما هي محاور وخصائص أبرز آليات دعم التشغيل ودعم الاستثمار التي اعتمدتها الجزائر في سياستها الاقتصادية؟
- كيف يمكن من خلال نموذج الانحدار المتعدد تفسير العلاقة السببية بين معدل البطالة وآليات دعم التشغيل ودعم الاستثمار التي اعتمدتها الجزائر في سياستها الاقتصادية؟

ب-فرضيات البحث:

من أجل الإجابة على هذه التساؤلات المطروحة، سوف ندرج مجموعة من الفرضيات نراها أكثر واقعية والتي نسعى لاختبارها، وهي على النحو التالي:

- تعتبر آليات دعم التشغيل ودعم الاستثمار من بين المتغيرات التي تتحكم في حجم معدل البطالة في الجزائر.
- يعتبر زيادة تدعيم ومراقبة التشغيل والاستثمار من أحد الوسائل التي تقضي على ظاهرة البطالة.
- تعتبر الآليات التي وضعتها الدولة الجزائرية، من أحسن الحلول التي قامت بها لتخفيض معدلات البطالة.

ج- أهداف البحث:

الغرض من تناول هذا الموضوع ينصب حول محاولة تحقيق الأهداف الآتيـــة:

- عرض وتقديم الإطار النظري لمفهوم البطالة، من خلال ما تناوله المفكرون الاقتصاديون في أدبياتهم، وتسليط الضوء على المجالات التي من خلالها تتناقص معدلات البطالة.
- عرض وتحليل تطور البطالة في الجزائر عبر المراحل التي مر بها الإقتصاد الجزائري.
- الوقوف عند واقع آليات دعم التشغيل ودعم الاستثمار التي اعتمدتها الجزائر.
- تحليل العلاقة بين معدلات البطالة وآليات دعم التشغيل ودعم الاستثمار.

د- أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في النقاط الأساسية الآتيـــة :

- إدراك حقيقة آليات دعم تشغيل الشباب ودعم الاستثمار، وهل يمكن اعتبارها الوسيلة المثلى في مكافحة العجز في خلق مناصب شغل دائمة جديدة والحد من البطالة؟.
- إبراز من خلال هذه الدراسة الدور الإيجابي الذي تمده لنا آليات دعم تشغيل الشباب ودعم الاستثمار.
- معرفة إذا كان ممكن تحدي ظاهرة البطالة في المستقبل من خلال آليات دعم تشغيل الشباب ودعم الاستثمار.

ه- المناهج المستخدمة في البحث:

من أجل الإجابة على إشكالية بحثنا واختبار صحة الفرضيات، سنقوم بالاعتماد على المناهج التالية:

- المنهج التاريخي: نحاول من خلاله عرض الإطار النظري لظاهرة البطالة.

- المنهج الوصفي التحليلي: الذي نحاول من خلاله تحليل تطور معدلات البطالة بالجزائر خلال فترة الدراسة.
- المنهج الكمي القياسي: سنحاول من خلاله تطبيق النماذج القياسية للسلسلة المدروسة من أجل إسقاط الدراسة النظرية على واقع الاقتصاد الجزائري، وسيتم الاستعانة ببعض الأدوات مـــنها :

• المعطيات الإحصائية من جداول وأشكال تتعلق بواقع الاقتصاد الجزائري بصفة خاصة، واستخدام البيانات السنوية.

• الاعتماد على تقنيات وقوانين الإحصاء الوصفي والقياسي في التحليل، بحيث سنحاول استخدام النماذج القياسية وعدد من الاختبارات الإحصائية، وذلك بالاستعانة ببعض البرامج المعلوماتية المتخصصة (EVIEWS, RATS, SPSS).

و- هيكل البحث:

ومن أجل معالجة إشكالية البحث سنقوم بتقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: سنعرض فيه المفاهيم العامة حول البطالة، والإطار النظري لمفهوم البطالة عند المفكرون الاقتصاديون.

الفصل الثاني: سنقوم بعرض وتحليل تطور معدلات البطالة بالجزائر، وكذلك عرض لمختلف آليات دعم التشغيل ودعم الاستثمار في الجزائر مع الوقوف عند أبرز محاورها ومجمل خصائصها.

الفصل الثالث: نتطرق فيه إلى دراسة قياسية، سنحاول من خلالها دراسة الأثر الذي تعكسه آليات دعم التشغيل وآليات دعم الاستثمار على البطالة، محاولين إسقاط الدراسة النظرية على الواقع وذلك بدراسة حالة الجزائر، ودراسة مدى مساهمة هذه النماذج في التنبؤ والتحكم في هذه الظاهرة، مع خلاصة حول مختلف التحاليل والنتائج التي سنتوصل إليها خلال هذه الدراسة، وبعض التوصيات التي نراها مفيدة.

ز- أدوات الدراسة:

اعتمدنا في بحثنا هذا على مجموعة من الوسائل المستخدمة في جمع المعلومات والبيانات وهي:

- المسح المكتبي للوقوف على ما تم تناوله في إطار دراستنا بهدف ارساء الدعامة النظرية له.
- البحوث والدراسات السابقة.
- المعطيات والبيانات المأخوذة من المصادر الرسمية لمعالجتها.
- البحث عبر شبكة الانترنت حتى لا نهمل المستجدات التي ترتبط مباشرة بالموضوع.

ح- الدراسات التجريبية السابقة:

أوضحت مختلف الدراسات أن معدلات البطالة تختلف مقطعيا وزمنيا، فقد توصلت دراسة الدكتور داداني عبد الغني والأستاذ بن طجين محمد عبد الرحمان في دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970- 2008 باستعمال أشعة الإنحدار الذاتي (VAR) أن الاستثمار هو المفسر الأول المباشر لتغير معدلات البطالة في الجزائر، واستهدفت دراسة النمذجة القياسية للطلب على العمل في الجزائر للفترة الممتدة بين 1970 و 2005، من قبل الأستاذ عيسى شقبقب، تحديد أهم القطاعات المستقطبة لليد العاملة للقضاء على البطالة في الجزائر وهو القطاع الإداري والذي لايؤثر على حجم النشاط الاقتصادي، وبرهن على ذلك باستعماله لدوال الطلب على العمل في كل قطاع. أما دراسة الأستاذ شيبي عبد الرحيم والأستاذ شكوري محمد للبطالة في الجزائر (مقاربة تحليلية وقياسية)، فقد أظهرت أهم العوامل التي تؤثر سلبا على خلق مناصب ورفع نسبة البطالة هو ضعف أداء الاقتصاد الجزائري وهيمنة القطاع العام، وارتباطه بعائدات البترول.

وعلى الرغم من كثرة الدراسات على ظاهرة البطالة، إلا أننا نلاحظ عدم وجود دراسات سابقة تناولت هذا النوع والتي تدرس العلاقة السببية بين معدل البطالة وآليات دعم الاستثمار ودعم التشغيل.

ط- صعوبات البحث:

- نذرة الأبحاث في موضوع الدراسة من خلال العلاقة السببية.
- عدم توفر الكثير من المعطيات، الأمر الذي لم يسمح لنا بتناول الظاهرة بكل تعقيداتها وفي أدق تفاصيلها.

الفصل الأول: النظريات الاقتصادية والقياسية حول البطالة

تمهيد:

تعتبر البطالة من المواضيع التي استحوذت على جزء كبير من الدراسات والاهتمامات من طرف الاقتصاديين والباحثين، حيث تعمقت الأبحاث وتعددت النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير هذه الظاهرة سعيا منها إلى زيادة حجم العمالة، ومن ثم التخفيض من معدلات البطالة باعتبارها من أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

تتميز نسب البطالة في الدول النامية بارتفاعها عن تلك النسب في الدول المتقدمة، مما يجعلها أخطر نتيجة للظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها أفراد تلك المجتمعات، لما لها من آثار اجتماعية وخيمة على مستوى الفرد والمجتمع.

هذا الفصل الذي نحن بصدد دراسته سنتناول فيه بعض النظريات التي هي سائدة في الفكر الاقتصادي والفكر القياسي والتي تعتبر القاعدة والمرجع الأساسي في أي بحث علمي يخص البطالة، حيث سنتعرف باختصار على النظريات الاقتصادية الكلاسيكية، الماركسية، النيوكلاسيكية، الكينزية، والحديثة، أما من بين النظريات القياسية (الطرق القياسية) سندرس علاقة البطالة بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية.

1. البطالة في الفكر الاقتصادي

1.1 الإطار المفاهيمي للبطالة

تعرف البطالة[1] على أنها عدم وجود عمل في مجتمع ما للراغبين فيه والقادرين عليه، أي أنها تعني صفة العاطل عن العمل. لكن مع هذا هناك أشخاص غير قادرين على العمل مثل: الأطفال، المرضى، كبار السن والذين أحيلوا على التقاعد. بالمقابل هناك من هو قادر على العمل ولا يمكن اعتباره بطالا مثل: الطلبة في الطورين الثانوي والجامعي، ونستبعد من هو قادر على العمل ولا يبحث عنه نظرا لغناه المادي وكذلك الذين لديهم منصب شغل ويبحثون عن آخر بأجر مرتفع ويقومون بتسجيل أنفسهم كعاطلين. بشكل عام يمكن القول عن الشخص إنه عاطل عن العمل إذا توفر فيه الشرطان:

- القدرة على العمل.
- البحث على العمل.

و هناك عدة تعاريف للبطالة منها:

1.1.1 تعريف البطالة حسب المكتب الدولي للعمل:

تتكون فئة البطالين من كل الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و 59 سنة، ووجدوا أنفسهم في يوم معين أو أسبوع معين في إحدى الفئات التالية[2]:

- بدون عمل: أي الذين لا يعملون مقابل أجر.
- متاح للعمل: أي الذين باستطاعتهم القيام بالعمل فورا.
- يبحث عن العمل: أي الذين اتخذوا خطوات محددة خلال فترة معينة للبحث على عمل مأجور.

النوع الأول "بدون عمل": إن الهدف من معيار "بدون عمل" هو التمييز بين التشغيل والبطالة. فيعتبر الشخص بدون عمل إذا لم يعمل على الإطلاق خلال فترة الاستبيان (ولو ساعة

[1] مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص237.

[2] Bureau international du travail, La normalisation international du travail, nouvelle série 53, GENEVE, 1953, p.p 48-49.

واحدة)، أما المعيارين الآخرين لتعريف البطال "متاح للعمل" و "يبحث عن العمل" فيسمحان بالتفرقة بين العاطلين عن العمل والناشطين اقتصاديا من السكان.

النوع الثاني "متاح للعمل": يعني هذا المعيار أنه إذا ما عرض عمل على فرد فإنه سيكون مستعدا وقادرا على العمل فورا خلال فتر ة البحث، حيث يستبعد كل الأفراد الذين يبحثون عن العمل لمباشرته في فترة لاحقة (أي بعد انتهاء الاستبيان). مثل الطالب الذي يبحث عن عمل مؤقت بالموازاة مع دراسته، فخلال فترة بحثه هذه هو غير مستعد للعمل وبالتالي غير متاح للعمل ، وكذلك يستبعد الأفراد غير القادرين على العمل بسبب بعض المعوقات (المرض، مسؤوليات عائلية...) خلال فترة الاستبيان. لأنه من الناحية العلمية لا يكونون مستعدين له بسبب إعاقتهم التي تمنعهم على الموافقة على أي عمل يعرض عليهم مباشرة، بل يقومون بترتيب أمورهم أولا.

النوع الثالث "يبحث عن عمل": ينطبق على الأشخاص الذين اتخذوا خطوات محددة للحصول على عمل خلال فترة معينة، وهذا للدلالة على جدية البحث. مثل: التسجيل في مكاتب التشغيل، نشر إعلانات البحث عن العمل، طلب مساعدة الأهل والأصدقاء... ،كما أنه يشترط توفير البيانات والمعلومات عن سوق العمل للأفراد الباحثين عن العمل من خلال وسائل النشر وتبادل المعلومات وهذا للإعلان عن وجود فرص عمل مناسبة تشجعهم على البحث الجدي عليها.

2.1.1 تعريف البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء:

يعتبر الشخص بطالا إذا توفرت فيه المواصفات التالية[3]:

- أن يكون في سن يسمح له بالعمل (بين 15 سنة و64 سنة).
- لا يملك عملا عند إجراء التحقيق الإحصائي، ونشير إلى أن الشخص الذي لا يملك عملا هو الشخص الذي لم يزاول عملا ولو لمدة ساعة واحدة خلال فترة إجراء التحقيق.

[3] L'office national des statistiques, l'emploi et le chômage, données statistiques, N° 226, éditions ONS, ALGERIE, 1995, p8.

- أن يكون في حالة بحث عن عمل، حيث أنه يكون قد قام بالإجراءات اللازمة للعثور على منصب شغل.
- أن يكون على استعداد تام للعمل ومؤهلا لذلك.

3.1.1 أنواع البطالة

يمكن تصنيف البطالة إلى عدة أنواع مختلفة. لكن بصفة عامة سوف نركز على نوعين رئيسيين من البطالة وهما البطالة الإجبارية والبطالة الاختيارية، مع التعرض للتقسيمات المختلفة التي يمكن إدراجها تحت كل نوع منهما[4]:

1.3.1.1 البطالة الإجبارية:

يطلق عليها أحيانا البطالة السافرة وهي تعني حالة وجود شخص قادر على العمل، ويبحث عنه بشكل جاد عند أجر سائد. لكنه لا يجده(العمل)، حيث يبقى مجبرا على التعطل من غير إرادته أو اختياره[5].

كما يندرج تحت مفهوم البطالة الإجبارية أيضا البطالة الدورية.

أ) البطالة الدورية:

هي البطالة المرتبطة بالدورة الاقتصادية التي تظهر في فترات الكساد التي تنتج عن حالة انكماش الإنتاج بسبب نقص الطلب على المنتجات مثلا، وبالتالي قد تتوقف بعض المشاريع كليا أو جزئيا مما يؤدي إلى تسريح عدد من القوة العاملة، وهذا النوع من البطالة يسمى "البطالة العابرة" ويظهر عادة في الدول المتقدمة[6].

[4] محمد علي الليثي و آخرون، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 1997، ص257.
[5] محمد علي الليثي و آخرون، "مرجع نفسه"، ص257.
[6] مصطفى سلمان وآخرون، "مرجع سبق ذكره"، ص239.

2.3.1.1 البطالة الاختيارية:

تظهر هذه البطالة عندما يقوم العامل بالتعطل بمحض إرادته دون أي سيطرة أو إجبار ويندرج تحت هذا النوع من البطالة ما يعرف بـــ:

أ) **البطالة الاحتكاكية:**

تعني وجود الفرد في حالة تعطل، نتيجة للوقت الذي ينقضي عليه بسبب بحثه عن عمل دون أن يجد العمل المناسب له. أو حالة عدم عثور صاحب العمل على العمالة المناسبة للوظائف الشاغرة.

البطالة الاحتكاكية بالمفهوم السابق هي بطالة اختيارية لأنها تتم بناءا على رغبة بعض الأفراد بهدف التفرغ من أجل البحث عن المعلومات المتعلقة بأفضل فرص للعمل في السوق[7].

ب) **البطالة الهيكلية:**

يمكن إرجاع وجود البطالة الهيكلية إلى عاملين[8]:

العامل الأول: يفسر وجود هذا النوع من البطالة في حالة عدم التوافق بين المهارات المطلوبة لفرص العمل المتاحة وبين المهارات التي يملكها الأفراد الباحثين عن العمل. كذلك عدم التوافق بين المناطق الجغرافية التي توجد بها فرص العمل وبين المناطق الجغرافية التي يوجد بها الأفراد الباحثون عن العمل.

العامل الثاني: يرجع سبب وجود البطالة الهيكلية إلى ضعف المقدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني، والتي تنشأ أساسا بسبب عدم التناسب بين حجم فرص العمل الجديدة التي يمكن أن يخلقها الاقتصاد الوطني وبين حجم الداخلين الجدد لسوق العمل سنويا.

ملاحظة:

تعتبر البطالة الهيكلية في البلدان المتقدمة بطالة اختيارية وليست إجبارية عكس الدول النامية التي تعتبرها إجبارية. لأن طريقة معالجتها تختلف، حيث في الدول المتقدمة يكون

[7] محمد علي الليثي وآخرون، "مرجع سابق"، ص.ص 257-258.
[8] محمد علي الليثي وآخرون، "مرجع نفسه"، ص.ص 258-259.

القضاء عليها بتوفير الإمكانيات والوسائل المادية والفنية لإعادة تأهيل وتدريب العمالة المستغنى عنها وذلك للالتحاق مرة أخرى بالعمل. أما الدول النامية فتجد صعوبة كبيرة لحلها لقلة الإمكانيات المادية والفنية مما يجعلها شبه دائمة يعاني منها اقتصاد البلد.

ت) **البطالة المقنعة:**

تسمى مقنعة ومستترة لأنها غير ملحوظة، وهي تصف العمال الذين يعملون بإنتاجية حدية تساوي الصفر. غالبا ما نجد هذا النوع من البطالة في المجال الزراعي التقليدي أو الوظائف الحكومية. نجد مثلا في مزرعة فلاحيه خمسة عمال منهم عاملان قادران على القيام بجميع شؤونها، فنلاحظ أن الثلاثة عمال الباقون هم من ضمن البطالة المقنعة ولكننا لا نستطيع معرفة من هم الثلاثة العاطلون عن العمل[9].

ث) **البطالة الجزئية:**

تسمى أيضا بالبطالة الموسمية، وهي تصف حالة الأفراد الذين يعملون في مواسم معينة ولا يعملون في مواسم أخرى[10].

4.1.1 قياس البطالة

للإحاطة بحجم وأبعاد مشكلة البطالة فانه من المفيد حساب معدل البطالة، والذي يشكل مؤشرا هاما، ويقاس كنسبة من القوة العاملة (الفئة النشطة) في المجتمع عند زمن معين، وهو يعطينا نسبة العاطلين عن العمل من الفئة النشيطة، حيث[11]:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{عدد أفراد الفئة النشيطة}}$$

[9] مصطفى سلمان وآخرون، "مرجع سبق ذكره"، ص239.
[10] محمد علي الليثي وآخرون، "مرجع سبق ذكره"، ص 260.
[11] عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعي للكتاب، مصر، 1997، ص310.

الفئة النشيطة: تحتوي على الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه سواء كانوا يعملون أو لا يعملون، إذن العناصر التي تتضمنها الفئة النشيطة هي:

أ- **العاملون:** هم الأفراد الذين يعملون مقابل أجر عند الغير، أو في مؤسسة خاصة، أو الذين يعملون طول الوقت أو لبعض الوقت.

ب- **العاطلون:** هم الأفراد القادرون على العمل ويبحثون عنه ولكن ليس لديهم وظيفة.

ملاحظة: هناك عناصر تستبعد من القوة العاملة وهي:

- **الأفراد دون سن معينة:** تختلف هذه السن من دولة إلى أخرى فمثلا في الجزائر يستبعد الأطفال دون الخامسة عشر.
- **الأفراد فوق سن معينة:** هي سن التقاعد وغالبا ما تكون 60 أو 65 سنة.
- **الأفراد من فئات معينة:** التي هي غير قادرة على العمل لأسباب مختلفة كالمرضى وطلبة المدارس.
- **الأفراد الذين لا ينافسون غيرهم في مجال العمل:**كربات البيوت مثلا فهم لا يطالبون المجتمع بوظائف.

وتختلف طريقة قياس البطالين من دولة لأخرى، باختلاف المعايير المعتمدة في ذلك، وتتمثل أهم أوجه الاختلاف فيما يلي[12]:

1. الفئة العمرية المستخدمة في التعريف وذلك لتباين السن المحددة لقياس السكان النشطين اقتصاديا.
2. الفترة الزمنية للبحث عن العمل (أسابيع – أشهر).
3. كيفية التعامل إحصائيا مع الخريجين الجدد، والأفراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة أو ما يعرف بالعمالة الموسمية أو المؤقتة.
4. التباين في مصادر البيانات المستخدمة في قياس البطالة، وطرق جمعها.

[12] رهام حسن عبد الحكم، أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي على مشكلة البطالة- دراسة مقارنة بين مصر واسرائيل- مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة عين شمس، مصر، سنة 2000، ص32.

وإلى جانب هذا فان معدل البطالة هو المعيار الذي بواسطته تقاس البطالة إذ انه يعبر عن عدد البطالين مقارنة بالفئة النشيطة، وتعرف الدول النامية معدلات عالية للبطالة مقارنة بالدول المتطورة نظرا للاعتبارات التالية[13]:

أ- ضعف فعالية الجهاز الإنتاجي من جهة، وعدم دقة واستقرار معايير قياس البطالة في هذه الدول بما في ذلك الجزائر.

ب- نقص البيانات لدى الجهات الرسمية إضافة إلى خلوها من الدقة في بعض الأحيان. فمثلا المعلومات التي تنشرها الحكومة تختلف عن المعلومات التي تمدنا بها المنظمات الدولية (البنك العالمي)، أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالنسبة للجزائر على سبيل المثال.

ج- إن الأنشطة التابعة للاقتصاد الموازي خاصة قطاع الخدمات في الإحصاءات الرسمية من شأنها أن تؤثر على البيانات المتعلقة بهذا القطاع في الدول النامية، والتي تتجه إلى الانخفاض في حقيقتها.

د- وجود قطاع غير رسمي وهو عادة قطاع حصري يشمل صغار المستثمرين مثل: الحرفيين، المحلات التجارية، المقاهي... الخ.

وتتميز هذه الأنشطة بخاصية الوظيفة والتوظيف (Job and employment)، حيث لا يدخل هذا القطاع في البيانات التي تصدرها المنظمات الإحصائية في الدول النامية. وبالتالي فانه لا يؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم حجم العمالة في هذه الدول.

وعلى العموم فإن لمعدل البطالة أهمية كبيرة باعتباره يقيس حجم العمالة ويعطي صورة شاملة عن وضعية البطالة، كما يسمح أيضا بالتنبؤ بحجمها في المستقبل اعتمادا على السنوات الماضية في ظل ثبات نسبي لشروط حسابه. الشيء الذي سيساعد الجهات المختصة بالتوظيف على اخذ التدابير اللازمة عند إعداد الخطط الاقتصادية.

[13] العايب عبد الرحمان، البطالة واشكالية التشغيل في اطار برنامج التعديل الهيكلي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، سنة 2004، ص.ص 29- 30.

2.1 البطالة في الفكر الكلاسيكي

يركز الكلاسيكيون في تحليلهم على المدى الطويل، حيث يربطون البطالة بالمشكلة السكانية وبتراكم رأس المال والنمو الاقتصادي والطاقات الإنتاجية للاقتصاد. كما يرتكز اهتمامهم بالبعد الاجتماعي والسياسي للظاهرة الاقتصادية، إذ يؤمن الكلاسيكيون بمبدأ التوازن العام، الذي يعنى أن "كل عرض سلعي يخلق الطلب المساوي له"[14]، أو ما يسمى بقانون المنافذ عند "ساي".

فالتبادل في التحليل الكلاسيكي يكون على أساس المقايضة ولا مكان للنقود فيه، بمعنى آخر: تساوي الادخار والاستثمار واستحالة حدوث البطالة على نطاق واسع، ذلك أن التوازن الاقتصادي هو توازن التوظيف الكامل.

في حين أن البطالة التقليدية تنشأ عن عدم كفاية عرض السلع لكون إنتاج المؤسسات اقل من الطلب نتيجة لانخفاض معدلات الأرباح بسبب ارتفاع الأجور، وهو ما يعني أن القائمين على خطط الاستثمار سوف لن يرفعون من مستوى استثماراتهم القادرة على زيادة التشغيل تجنبا لتضخيم التكاليف، وفي حالة وجودها فان آلية الأجور كفيلة باستيعاب اليد العاملة العاطلة، ذلك أن تخفيض هذه الأخيرة سيرفع مستوى الأرباح، وهو ما يشكل حافزا لزيادة الاستثمار وبالتالي رفع مستوى التشغيل، خصوصا في ظل التنافس على منصب العمل والقبول بمستوى الأجور السائدة. نستنتج من ذلك أن الأجور هي عامل أساسي في آليات سوق العمل، إذ أنها تؤثر على عرض وطلب العمل في آن واحد[15].

ويري أصحاب هذه المدرسة بأنه إذا ترك سوق العمل حرا دون تدخل الدولة فإن مرونة الأجور والأسعار تضمن تحقيق العمالة الكاملة عند وضع التوازن بحيث أن كل فرد قادر على العمل ويرغب فيه عند أجر التوازن يجد فرصة عمل وبالتالي لا يوجد بطالة إجبارية وإذا وجدت بطالة فهي اختيارية.

---

[14] رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، مطابع الرسالة، الكويت، 1997، ص183 .

[15] مقدم عبيرات، ميلود زيد الخير، مداخلة علمية بعنوان: مشكلة البطالة في الفكر الاقتصادي مع الإشارة إلى برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، ص 03.

فالبطالة عند الكلاسيكيون نوعين البطالة الاختيارية وهم الأفراد القادرون على العمل ولا يرغبون فيه عند الأجور السائدة رغم وجود وظائف لهم، والبطالة الإجبارية وهي تشير إلي وجود أفراد قادرين على العمل وراغبين فيه عند الأجور السائدة ولا يجدونه.

وترتكز دعائم الفكر الاقتصادي الكلاسيكي على النقاط التالية:

- خضوع الاقتصاد إلى قوانين طبيعية موضوعية صارمة مستقلة عن وعي الناس وإرادتهم.
- الحرية الاقتصادية (حرية التجارة، حرية العمل، حرية التعاقد) من خلال شعارهم البارز " دعه يعمل... دعه يمر". وذلك للحد من تدخل الدولة أو أي طرف آخر مثل النقابات العمالية.
- رفض الاحتكار من خلال الإعلاء من شأن المنافسة الحرة الكاملة في جهاز السوق الفعال القادر على تجاوز أخطائه ومشاكله بصفة تلقائية وطبيعية فهو الذي يحدد كميات الإنتاج وأشكال توزيع الناتج الإجمالي وكذلك الأسعار وحجم الإنتاج والأجور وأي خلل يتكلف به ما كان يعرف بالرجل الاقتصادي عند الكلاسكيين[16].

ويقرر الفكر الكلاسيكي أن السبب الرئيسي في وجود البطالة في سوق العمل هو تدخل الدولة أو النقابات العمالية من خلال تحديد حد أدنى للأجور أعلى من أجر التوازن وفي هذه الحالة تحدث البطالة الإجبارية طالما أن التدخل أدى إلى جمود الأجر الحقيقي، ولكن النظرية الكلاسيكية فشلت في تفسير الكساد العظيم الذي حدث خلال الفترة الممتدة بين 1929 و 1933 أو علاجه بالرغم من انخفاض الأجور الحقيقية لمستويات دنيا حيث زادت البطالة واستمرت في مستويات مرتفعة.

ومن وجهة نظر الفكر الكلاسيكي فقد فسر البطالة باعتبارها التوجه الإيديولوجي الذي عبر بوضوح تام عن مصالح ووعي الطبقة البورجوازية الحاملة لمشروع الرأسمالية الصناعية في نهاية القرن 17، وقد عرف بداياته الأولى مع كتابات وليم بيتي (1623- 1685) ليصل إلى كتابات آدم سميث (1723-1790) وديفيد ريكاردو(1772- 1823)، وقد شكل رواد الفكر

[16] حمزة عادل، تفسير البطالة في الاقتصاد السياسي، مجلة الحوار المتمدن، العدد 76، 2007، ص 3.

الكلاسيكي أهم المعاول التي استهدفت المدرسة التجاريـــة / الميركانتيليـــة وأبـــرز المنظـــرين للبورجوازية الصناعية الصاعدة خاصة في انكلترا.

لقد أفرط الكلاسيكيون باهتماماتهم البالغة للبعدين الاجتماعي والسياسي في تحليل الظاهرة الاقتصادية رابطين في تحليلهم مشكلة البطالة بالمشكلة الديمغرافية وبتراكم رأســـمال والنمـــو الاقتصادي وبالطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني وأهم ما شغل تفكير الكلاسيكيين هـــو مشـــكل التوزيع والربح وتأثيره في تراكم رأس المال حيث يقول ريكاردو في رسالتة إلى مـــالتس" إن الاقتصاد السياسي ليس بحثا في طبيعة الثروة وأسبابها وإنما هو بحث في القوانين التي تعـــين على تقسيم ناتج الصناعة بين الطبقات التي ستشترك في تكوينه "[17].

3.1 البطالة عند النيوكلاسيك و الانسانيين

لقد جاءت أعمال الاقتصاديين الإنسانيين في أعقاب النتائج المدمرة التي خلفتها الرأسمالية الصناعية على المستوى الإنساني حيث انتشرت مظاهر البؤس والفقر والبطالة وارتفعت بـــذلك الهامشية الاجتماعية وعادت أوربا إلى ممارسات العبودية والاستغلال اللإنساني للطبقة العاملة بل حتى الأطفال لم يتم استثناؤهم من الآلة الهمجية للاقتصاد الرأسمالي الصناعي[18].

ويمكن القول أن أعمال وليام تومبسون (William Thompson1782- 1833) وجـــون جـــراي (John Gray 1799-1850) وتوماس هودجسين (Thomas Hodgesin 1778 - 1869) على التوالي – بحث في مبادئ توزيع الثروة المؤدية أكثر من غيرها إلى السعادة البشرية لوليام تومبسون لعام 1824 و"جزاء العمل" لعام 1827 – والنظام الاجتماعي رسالة في مبدأ التبادل لجون جراي لعام 1831 – والدفاع عن العمل لتوماس هودجسكين لعام 1825. الأسس النظرية الأولى التي بنى عليها ماركس معظم أفكاره وتصوراته حول النظام الرأسمالي، فالفكر الماركسي ينتقد النظام الرأسمالي الذي يجزم بأن البطالة هي حالة عرضية، و نادرة الوقوع بسبب وجود آلية السوق التي تعيد التوازن بشكل تلقائي عن طريق تفاعل قوى العرض والطلب، وكل بطالة هي ناتجة عن: الزيادة الهامة في حجم السكان كنتيجة حتمية للتطورات التقنية (les progrès techniques).

[17] وليد ناجي الحيالي، دراسة بحثية حول البطالة مقدمة الى الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، ص 10.
[18] وليد ناجي الحيالي، "مرجع نفسه"، ص 11.

والأزمات ما هي إلا مظهر من مظاهر نقص الاستهلاك لدى الطبقة العاملة، لأن قيمة الأجور لا تتساوى مع قيمة الإنتاج. أي أن الرأسمالية تنتج أكثر مما تدفع من أجور ومما يزيد الأزمة تفاقما هو "أن تعتمد الرأسمالية بفضل قانون الارتفاع المستمر في التركيب العضوي لرأس المال إلى إحلال الآلات محل اليد العاملة، فتلقي بالعمال إلى البطالة، مما يعني فقدان العامل لقوة شرائه"[19]. وعليه فإن "البطالة هي نتيجة لزيادة إنتاجية العمل في الأنظمة الرأسمالية للتراكم"[20]. أما بالنسبة لحجم التشغيل فإنه يرتبط أساسا بمعدل الربح الذي يحققه أرباب العمل، إذ أنهم يحولون دون انخفاضه من خلال زيادة إنتاجهم، الشيء الذي يؤدي إلى فائض في الإنتاج، خاصة أن التقدم التقني يتطلب رأسمال أكثر يأكل الجزء المخصص للأجور. وبالتالي فإن العمال سوف يستمرون في إنتاج رأس المال وتحقيق تراكمه، بمعنى أنهم ينتجون بأنفسهم أداة إحالتهم للبطالة[21].

فقد ركز الاقتصاديون الإنسانيون على أن البطالة هي النتيجة الموضوعية لهيمنة الملاك على الأرض والرأسماليين على وسائل الإنتاج وبالتالي الهيمنة على القيمة التي هي ناتج عمل القوى البشرية (العمالة) بينما مالكي وسائل الإنتاج ما هم إلا مجموعات طفيلية على هامش الإنتاج تسعى فقط إلى السيطرة على فائض القيمة وتنمية الأرباح بخفض تكاليف الإنتاج وخاصة تسريح اليد العاملة أو استغلالها استغلالا بشعا لذا اعتقدوا ومعهم لفيف من المفكرين الاقتصاديين بأن للطبقة العاملة الحق في أن تفهم آليات الاقتصاد السياسي لكي تفهم آليات الاستغلال وبالتالي تنظيم صفوفها لمواجهة الرأسمالية وهو ما تحقق في العام 1825. في بريطانيا إذ صدر أول قانون يشرع لتأسيس نقابات عمالية.

وقد اعتمد تحليل النيوكلاسيك على نظرية "التوازن العام" الذي يتحقق في سوق السلع والخدمات وسوق العمل نتيجة لارتباط حجم العمالة بالعرض والطلب على العمل. ويرتكز هذا التحليل على بعض الفرضيات المستمدة من شروط المنافسة التامة "السوق الحرة" ومن أهمها: تجانس وحدات العمل، حرية تنقل اليد العاملة ودور المنافسة في شراء وبيع قوة العمل مثل: بيع وشراء السلع وأن حجم اليد العاملة مرتبط بعرض وطلب العمل في السوق.

[19] P. SALAMA ET J.VALIER : une introduction à l'économie politique ,collection Maspero, 1974, p 89.
[20] إسماعيل سفر وعارف دليلة، تاريخ الأفكار الإقتصادية، منشورات جامعة حلب سوريا 1977، ص576.
[21] مقدم عبيرات، ميلود زيد الخير، "مرجع سبق ذكره"، ص 04.

لمواجهة هذه الوضعية نشأت المدرسة الحدية النيوكلاسيكية كتعبير للبورجوازية الخائفة من تفاقم وعي الطبقة العاملة ونتائجه السلبية على مصالحها حاملة معاولها لهدم العلاقات الاجتماعية للاقتصاد وللتأكيد على قانون ساي من جديد ونفي تعرض النظام لأزمة فائض الإنتاج كما أكدته المدرسة الماركسية. وبذلك رفضوا رفضا مطلقا إمكانية حدوث بطالة واسعة إذ أن المنافسة الكاملة تمكن الاقتصاد من بلوغ التوظيف الكامل وبالتالي لا يمكن تصور البطالة في هذا النظام إلا بصورتها الاختيارية أو الهيكلية ولعل الظروف التاريخية (في نهاية القرن 19) التي اشتغلت فيها المدرسة النيوكلاسيكية والتي صادفت الحركة الاستعمارية التي ساهمت في تراكم رأس المال في البلدان الصناعية نظرا لعمليات النهب الكبيرة التي تعرضت لها في دراستها حول "ما هو الاقتصاد السياسي" حيث مكنت هذه الوضعية من تحسن نسبي في الجوانب الاجتماعية للطبقة العاملة إضافة إلى التقدم التكنولوجي الهائل الذي عرفه العالم آنذاك (الهاتف، الكهرباء، السيارة...الخ). في ختام هذا الجرد لتصورات النيوكلاسيك يتضح لنا بأن هذه المدرسة لم تعطي عناية ملمة لموضوع البطالة وذلك لطابعها المحافظ الذي آمن بالتوظيف الكامل للاقتصاد[22].

ومهما يكن فإن النظرية النيوكلاسيكية افترضت حالة التوظيف التام، ولم تولي للبطالة اهتماما كبيرا بسبب تبنيها لقانون "ساي" للأسواق، كما أن فرضية وجود المنافسة التامة لا تتحقق في الواقع، إضافة إلى أنها اعتبرت أن التغير التكنولوجي هو متغير خارجي يتطور بشكل منعزل عن مستوى التطور الاقتصادي، لكن الواقع يثبت عكس ذلك إذ أن استخدام التكنولوجيا هو أحد العوامل الأساسية للإنتاج لأنه يرفع من حجمه بأقل التكاليف، و بالتالي فإن تشغيل الآلات قد يؤثر على حجم العمالة إذ تحل الآلة محل العامل في أحيان كثيرة[23].

4.1 البطالة في الفكر الكينزي

يري الفكر الكينزي أن العامل المحدد لمستوى التوظيف ليس الأجر الحقيقي ولكنه مستوى الطلب الفعال، وأن البطالة تحدث لعدم كفاية الدخل القومي مما يستلزم بالضرورة العمل على

[22] مقدم عبيرات، ميلود زيد الخير، "مرجع سابق"، ص 03.
[23] مقدم عبيرات، ميلود زيد الخير، "مرجع نفسه"، ص 04.

زيادته حتى يزيد الطلب الفعال ويكون كافيا للوصول إلى حالة التشغيل الكامل. ويمكن تلخيص هذا الفكر في تحليله وتفسيره لمشكل البطالة في العناصر التالية:

- لقد اهتم كينز بدراسة وتحليل هذه المسألة من منظور الأجل القصير فقط، بعكس الاقتصاديين الكلاسيكيين الذين انصب تحليلهم على الأجل الطويل.
- سبب البطالة يعود إلى التسلسل الذي يبدأ من الطلب على الاستهلاك والطلب على الاستثمار فتحديد مستوى الإنتاج والذي بدوره يؤثر على مستوى التشغيل فالبطالة.
- العمالة الكاملة تتحقق إلا إذا كان الطلب الكلي كافيا لاستيعاب الناتج المحتمل، أما إذا كان الطلب الكلي أقل من المستوي اللازم لاستيعاب الناتج المحتمل تظهر فجوة انكماشية وبالتالي تحدث بطالة إجبارية وتقاس هذه الفجوة بالفرق بين طلب العمالة الكاملة والطلب الفعلي للاقتصاد وزيادة الطلب الكلي بمقدار الفجوة الانكماشية يؤدي إلى زيادة الدخل الكلي وبالتالي توفير فرص عمل والوصول إلى طلب العمالة الكاملة.
- إن الرأسمالية فقدت قدرتها الذاتية على التوازن وتحقيق التوظيف الكامل، و لمواجهة ذلك يتعين تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك عن طريق تصحيح الاختلال الموجود في سوق العمل وسوق السلع والخدمات، وسوق رؤوس الأموال.
- الاهتمام بدراسة جانب الطلب الفعلي عكس قانون ساي للمنافذ، الذي ينص على أن المشكلة في العرض وليس الطلب، أي أن العرض يخلق الطلب عليه.
- توصل كينز إلى أن حالة الاقتصاد الرأسمالي هو اقتصاد الكساد، والبطالة هي عجز آليات السوق في استرجاع التوازن تلقائيا.
- معالجة وتسيير المشاكل التي يتعرض إليها الاقتصاد يتم انطلاقا من النظرة الكلية للاقتصاد بدلا من الاهتمام بالاقتصاد الجزئي كما كان يعتقد الفكر الكلاسيكي، والذي يبرر ذلك بحجة السعي نحو تحقيق المصلحة الفردية يقود بضرورة وتلقائية إلى تحقيق المصلحة العامة.
- يمكن أن يتحقق التوازن الاقتصادي عند مستويات مختلفة بحيث لا يتطلب التشغيل الكامل كما يراه الكلاسيكيون.

- حسب الكلاسيكيين فإن الأسعار تتمتع بالمرونة أي أنها قابلة للتغير أما بالنسبة لكينز افترض أن كثيرا من الأسعار تخضع للجمود.

بناءا على ذلك نستنتج أن الفكر الكينزي أسهم بإضافة جديدة للفكر الاقتصادي تتمثل في تفسير جديد لمفهوم التوازن الاقتصادي من حيث مختلف الحالات التي يمكن أن يتحقق عندها.

لقد وضع كينز نظرية تحدد مستوى التشغيل الكامل والتي نفى فيها فرضية الكلاسيكيين التي تنص على أن مستوى التشغيل الكامل يحدد الطلب الفعال، وقد ركز كينز على تدخل الدولة من خلال سياستها الاقتصادية كفرض الضرائب ومنح الإعانات للوصول إلى التشغيل الكامل، أي أن مستوى البطالة يحدد من خلال التوازن العام، على الرغم أن الكلاسيكيين خالفوا الفكر الكينزي وأكدوا عدم إمكانية التوازن في وجود معدل معين من البطالة، إلا أنهم لقوا رواجا كبيرا وذلك لسبب الظروف الاقتصادية التي ظهرت بها هاتين النظريتين والتغيرات في تداخل عوامل الانتاج.

5.1 البطالة في الفكر الاقتصادي الحديث

1.5.1 ارتفاع معدل البطالة الطبيعي

هناك تيار فكري معاصر ظهر إبان الجدل بين الاقتصاديين حول ظاهرة الركود التضخمي خلال عقدي السبعينات والثمانينات، وقد اشتق مصطلح الركود التضخمي من مصطلحين آخرين هما الركود والتضخم.

يعرف **باري سيجل** الظاهرة على انها الوضع الذي يتزامن فيه وجود معدلات مرتفعة للتضخم والبطالة في آن واحد، ويعرف John f. Helliwell الركود التضخمي بأنه الحالة التي يوجد فيها التضخم جنبا الى جنب مع الركود. كما يعرفها **فرهاد محمد علي** بأنها تلك الفترات الزمنية التي تشهد حدوث حالات من ارتفاع معدل البطالة المصحوبة بمعدلات الزيادة في الاسعار[24].

[24] ابراهيم لطفي عوض، ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري، دراسة تحليلية، جانفي 2010، ص 03.

1.5.1 التفسير التكنولوجي للبطالة

تتجسد هذه النظرية في أفكار "**كوندراتيف**" و" **جوزيف شومبتر**" عند تفسيرهما للدورات الاقتصادية، حيث لاحظ **كوندراتيف** ان عامل التكنولوجيا أصبح يلغي الكثير من الوظائف والمهن، مما يؤدي إلى تسريح العمال لكون المبتكرات الجديدة موفرة للوقت والتكاليف وعنصر العمل، وتوفر من مستوى إنتاجية العمل، إضافة إلى ما تتميز به من دقة وجودة. ويريان أن: " التكنولوجيا هي ثمن مؤقت يجب أن يتحمله المجتمع في سبيل تحقيق تقدمه الاقتصادي"[25].

وقد أشار في دراسة له أن النشاط الاقتصادي بالنظام الرأسمالي يعرف موجات ارتفاعيه وأخرى انخفاضيه تتراوح مدتها بين 50 و60 عاما، وقد لاحظ في هذه الموجات الصفات النمطية للحالة التي تكون عليها المتغيرات الاقتصادية في ارتفاعها وانخفاضها إبان مراحل الانتعاش والركود. ومنذ أن ظهرت هذه الدراسة حدث نقاش ضخم بين الاقتصاديين لتفسير هذا النوع من الدورات، إلى أن حسم الاقتصادي الشهير شومبتر هذا الجدل عندما أشار في كتابه "الدورات الاقتصادية" أن هذا النوع من الدورات عادة ما يكون مقترنا بحدوث تغيير هيكلي، ناجم عن تغيرات ابتكاريه وتكنولوجية كبرى يكون من شأنها دفع صناعات وقطاعات معينة للازدهار، وتعرض أخرى للانهيار. ولهذا فإن معدلات البطالة ترتفع وتنخفض تبعا لهذه الموجات الابتكارية.

3.5.1 نظرية البحث عن عمل

طبقا لهذه النظرية ترجع معدلات البطالة في المجتمع إلى رغبة الأفراد في ترك وظائفهم والتفرغ من اجل البحث وجمع المعلومات المتعلقة بأفضل فرص للعمل الملائمة لقدراتهم وهيكل الأجور المقترن بها. ومن ثم فإنه وفقا لهذه النظرية فإن البطالة السائدة في الاقتصاد تعد سلوكا اختياريا، كما أنها ضرورية من أجل الوصول إلى التوزيع الأمثل لقوة العمل فيما بين الأنشطة والاستخدامات المختلفة، ومن ناحية أخرى فإن رجال الأعمال يفضلون الاحتفاظ بوظائف شاغرة لبعض الوقت بدلا من شغلها، وذلك بهدف التأكد من العثور على أفضل العناصر

[25] رمزي زكي، "مرجع سبق ذكره"، ص 228.

الملائمة. وقد أسهمت هذه النظرية في تفسير فترات البطالة، والسبب في إطالتها بين فئات معينة مقارنة بفئات أخرى من قوة العمل، وينطبق ذلك بصفة خاصة على الشباب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، حيث أن انعدام خبراتهم تزيد معدل تنقلهم بين الوظائف المختلفة من أجل الحصول على قدر أكبر من المعلومات. وبالتالي يتسم هؤلاء الأفراد بقدر أكبر من الحركة مقارنة بالفئات الأخرى، مما يرفع معدل البطالة بينهم أثناء فترة التنقل بين الوظائف المختلفة[26]. وتختلف هذه النظرية عن النظرية الكلاسيكية في الفرضية المتبناة من طرف صاحبها والمتعلقة بسلوكيات الأعوان الاقتصاديين الذين لا يملكون المعلومات الكافية والكاملة عن سوق العمل من حيث التشغيل (مناصب الشغل) ومكافأة العمل (الأجرة) مما يؤدي إلى تعدد أسواق عمل مصغرة حسب التأهيل (وهنا تجدر الإشارة أن نتطرف لاحقا إلى نظرية ازدواجية السوق وهي النظرية التي تخدم إشكالية الأطروحة في عمقها) . إن فرضية الرشادة الاقتصادية حسب الأعوان الاقتصاديون تتمثل في السلوك الذي يسلكه الشخص الذي يبحث عن العمل حيث يأخذ في الحسبان تكاليف هذه العملية والعائد منها في ظروف السوق التي لا يملك فيها المعلومات الكلية للحصول على الشغل مما يطيل من مدة البطالة من جهة ، وارتفاع التكاليف المادية للبحث عن العمل من جهة ثانية[27].

4.5.1 نظرية اختلال التوازن

ظهرت هذه النظرية على يد الفرنسي Malinvaud عندما حاول تفسير ارتفاع معدل البطالة في الدول الصناعية خلال السبعينات. تعتمد هذه النظرية على استحالة تحقيق التوازن في سوق السلع وسوق العمل[28]، حيث قد يتعرض سوق العمل لاختلال عن طريق تغير الأسعار إذ يكون العرض أكبر من الطلب وتصبح بذلك بطالة إجبارية. إلا أنه يمكن أن ينطبق نفس التحليل على سوق السلع والخدمات، حيث لا يكون عن طريق الأسعار والأجور، بل عن طريق الكميات. لذلك فإن هذه النظرية تعبر عن آلية من آليات التوازن الكمية بين عرض العمل

[26] دادن عبد الغني، بن طجين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2008، مجلة الباحث – عدد 10- 2012، ص 04.

[27] قصاب سعدية ، سياسات التشغيل في الجزائر 1990 - 2004، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، سنة 2006 ، ص 97.

[28] E.Malinvaud,Théorie Macroeconomique,(édition: conjoncturelles bondas, Paris1982),p 60.

والطلب عليه، وهي تدرس العلاقات القائمة بين سوقي السلع والعمل لتحليل البطالة. بتفاعل هذين السوقين ينتج حسب هذه النظرية نوعين من البطالة:

النوع الأول: يصف حالة وجود فائض عرض في سوق السلع مع نقص الطلب في سوق العمل حيث أن أصحاب العمل لا يقومون بتشغيل عمالة إضافية نظرا لوجود فائض في الإنتاج لا يمكن تصريفه، (تعرف بالبطالة الكينزية).

النوع الثاني: يتمثل في حالة الطلب على السلع يكون أكبر من عرضها، مع حالة ارتفاع معدل الأجر الحقيقي مما يدفع أصحاب العمل إلى عدم زيادة عرض السلع وعدم زيادة مستوى التشغيل وبذلك يسبب انخفاض مردو دية المشاريع الإنتاجية الإضافية، ونظرا لتشابه هذه الحالة مع التحليل الكلاسيكي يعرف هذا النوع بالبطالة الكلاسيكية[29].

وكذلك وفقا لهذه النظرية فإن الأجور والأسعار يتميزان بالجمود في الأجل القصير، ويرجع الجمود إلى عجزها في التغير بسرعة بما يضمن توازن سوق العمل في الأجل القصير. ونتيجة لذلك قد يتعرض السوق لحالة من الاختلال تتمثل في وجود فائض عرض، ومن ثم ظهور البطالة الإجبارية. وينطبق ذلك أيضا على أسواق السلع، حيث يؤدي جمود الأسعار والأجور إلى الاختلال بين الكميات المعروضة والمطلوبة، ونظرا لاستحالة تحقيق التوازن عن طريق التغيرات النقدية فإن ذلك من شأنه أن يحدث عدم التوازن، حيث تظهر البطالة في سوق العمل وفائض عرض أو فائض طلب في سوق السلع[30].

والجديد في هذه النظرية استخدامها لنفس إطار التحليل في تفسير كل من البطالة الكلاسيكية والكينزية، وهذا يعني أن نوع البطالة وأسبابها ليست من الثوابت في أي نظام اقتصادي، وإنما يتوقف على طبيعة الاختلالات التي تعاني منها الأسواق المختلفة.

---

[29] شلالي فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004 مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005-2009، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2004 ، ص31.

[30] علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة واثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005 ، ص.ص 50 – 51.

5.5.1 نظرية تجزئة سوق العمل

ظهرت هذه النظرية على يد الاقتصاديين M.Piore و P.B Doeringer (1997) ، وذلك بعد الدراسات العديدة التي قاما بها على الاقتصاد الأمريكي، وهما من الأوائل الذين قاموا بتطوير معنى السوق الداخلي. تبنى هذه النظرية على أساس إسقاط فرض تجانس وحدات العمل، وتهدف إلى تفسير أسباب وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه عجز في قطاعات أخرى. تفترض النظرية وجود نوعين من الأسواق وفقا لمعيار درجة الاستقرار، كما تفترض أن عنصر العمل لديه القدرة على الانتقال والتحرك داخل كل سوق، ولا يتحقق له ذلك فيما بين السوقين، وذلك لاختلافهما من حيث خصائص الأفراد والوظائف بكل منهما.

السوق الرئيسي: سوق المنشآت كبيرة الحجم التي تستخدم فنونا إنتاجية كثيفة رأس المال وعمالة على درجة عالية من المهارة، ومن ثم يتميز هذا السوق بفرص عمل أفضل وأجور أعلى، كما تتسم ظروف العمل فيه بدرجة عالية من الاستقرار وظروف عمل حسنة.

السوق الثانوي: هو سوق المنشآت الصغيرة التي تستخدم أساليب إنتاجية بسيطة مكثفة للعمل، ويتسم هذا السوق بانخفاض الأجور، فضلا لتعرضه لدرجة أكبر من التقلبات، ومن ثم يكون العمال في هذا السوق أكثر عرضة للبطالة[31].

أضاف M.Piore على أن هناك تفرقة داخل السوق الرئيسي بين سوق رئيسي عالي وسوق رئيسي متدني، حيث:

السوق الرئيسي العالي يتميز بمناصب شغل تتطلب تكوين ذو مستوى عالي، حركية عالية من عمل لآخر، ومن مؤسسة لأخرى.

السوق الرئيسي المتدني مشكل من هيكل أجور تقليدي، نظام ترقية داخلي متطور، استقرار قوي للشغل، تكوين أساسي وتقني ناقص[32].

ونشير هنا إلى أن الوزن النسبي لقوة العمل الداخلة في السوق الرئيسي يكون أكثر ارتفاعا في الدول المتقدمة، ومن ثم فإن معدل البطالة وطول فتراتها عادة ما تكون أقل، ذلك لأنه في

[31] Eicher.J.E et Levy.Garboua, Economique de l'éducation, Edition Economica, Paris, 1979, P.60.

[32] شلالي فارس، "مرجع سبق ذكره"، ص33.

الدول النامية يكون الوزن النسبي لقوة العمل الداخلة إلى السوق الثانوي فيها أكبر مقارنة بنظيره في الدول المتقدمة.

6.5.1 البطالة حسب النظرية النقدية

يعتبر M. Friedman وأنصاره من مؤسسي المدرسة النقدية، وما يجمع أنصار هذه النظرية هو الأهمية البارزة للنقود ودورها في الاقتصاد القومي. حيث أن التقلبات التي تحدث في مستويات الدخل والناتج والتوظيف سواء بزيادة أو نقصان يكون سببها هو تغيرات عرض النقود. أرجعت هذه النظرية حدوث البطالة إلى عوامل نقدية وعلاجها يتم وفق أدوات السياسة النقدية. فمثلا نفرض أن البنك المركزي قام بإتباع سياسة نقدية توسعية (زيادة عرض النقود) وذلك بشراء سندات، حيث يصبح الأفراد يملكون نقودا أكثر لبيعهم للسندات. بالتالي فإن إنفاقهم على الأوراق المالية أو الأصول العينية مثل: (العقارات، الأراضي والخدمات) يساعد على زيادة الإنفاق على الاستهلاك والاستثمار مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي، وإذا كان الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من مستوى التوظيف الكامل فإن السياسة التوسعية سوف تزيد من مستوى الإنتاج الحقيقي، وتقل البطالة بفضل تشغيل الطاقات العاطلة.

أما في حالة حدوث انكماش نقدي، حيث نفرض أن البنك قرر تخفيض عرض النقود لبيعه السندات للأفراد، فإن الطلب الكلي سينخفض. إلا أن الأسعار ربما لا تنخفض مباشرة، حيث لابد أن تمضي فترة معينة لكي يقتنع رجال الأعمال بأن هذا الانخفاض حقيقي وليس عابرا، كما أن العاطلين عن العمل لن يقتنعوا بهذا الانخفاض لذلك فربما يرفضون الأعمال التي تعرض عليهم مقابل أجر أقل اعتقادا بأنهم سيجدون عملا أفضل في الأجل القريب وهو الأمر الذي يمدد من فترة تعطلهم.

يعتبر النقديون أن البطالة في الدول الصناعية هي بطالة اختيارية. ذلك بسبب رفض العمال للأجور الحقيقية المعروضة عليهم، وهناك من يترك عمله للالتحاق ببرنامج تدريبي (تكويني) للحصول على مؤهل يمكنه من الالتحاق بعمل أفضل ، وبالتالي فإن الزيادة في البطالة حسب Friedman قد تكون شيئا طبيعيا إذا كان يعني مزيدا من الثقة في العثور على عمل أحسن.

2. الطرق القياسية للتنبؤ بالبطالة

1.2 البطالة والناتج القومي

يتصل بفكرة التوظيف الكامل[33] مفهوم معدل البطالة الطبيعي أو المرغوب (وهو أدنى معدل بطالة ممكن أن يسود) ومعدل البطالة مرتبط بالناتج الفعلي فعندما يكون منخفضا فإن الأفراد يفقدوا وظائفهم ويرتفع معدل البطالة.

والناتج القومي الطبيعي (الناتج الممكن) هو الذي يقع بين مستوى الناتج المرتفع الذي يؤدي إلى جعل التضخم يزداد، وبين مستوى الناتج المنخفض الذي يجعل معدل التضخم ينخفض، وهناك مستوى وسط مقبول يجعل معدل التضخم ثابت وهذا المستوى الوسط للناتج القومي الإجمالي يطلق علية الناتج القومي الطبيعي،أي هو الحالة التي لا يكون هناك فيها اتجاه لمعدل التضخم[34].

والعلاقة بين النمو الحقيقي والتغيرات في معدل البطالة إنما تعرف بقانون Okun (والذي تم الوصول إليه بالتطبيق على اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية) حيث يقضي هذا القانون بأن كل 2.5 % نمو في الناتج الإجمالي يؤدي إلي خفض معدل البطالة بمقدار 1% [35].

فإذا رمزنا إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المحلي الطبيعي (الممكن) y^* وإلى معدل نمو الناتج الفعلي بـ y وإلى البطالة الفعلية بـ u والبطالة الطبيعية بـ u^* فإن :

$$(u - u^*) = \alpha - \beta(y - y^*) + \mu \Longrightarrow \Delta u = \alpha - \beta \Delta y + \mu$$

α و β معلمات النموذج و μ المتغير العشوائي

من المعادلة تظهر لنا العلاقة العكسية بين معدل البطالة ومعدل نمو الناتج المحلي، فعند حدوث الانكماش في النشاط الاقتصادي فإن المؤسسات تلجأ إلى تخفيض العمالة، والعكس بالعكس[36].

---

[33] التوظيف الكامل فى الفكر الكنزى هو عندما يمثل المشتغلون حوالى 96 % من قوة العمل.

[34] سامى خليل " نظرية الاقتصاد الكلى– المفاهيم والنظريات" وكالة الاهرام الكويت 1994 ص 61.

[35] سامى خليل "مرجع نفسه" ص 64.

[36] سامى خليل "مرجع نفسه" ص 66.

2.2 البطالة ونمو الإنتاجية

يتم زيادة الإنتاجية من خلال تحسين نوعية العمال وتعبئة المدخرات وزيادة الاستثمارات وإجراء البحوث والتطوير واستخدام التكنولوجيا والتطوير الإداري والدعم الحكومي والمؤسسي.

فنمو الإنتاجية تقود إلى فقد فرص عمل في ظل تحسن التكنولوجيا ونتيجة لاستخدام عدد عمال أقل في الإنتاج، وكذلك تقود في نفس الوقت مكاسب الإنتاجية إلى توفير فرص العمل حيث توفر التكنولوجيا منتجات وعمليات جديدة تقود إلى التوسع في الأسواق وتوفير فرص عمل إضافية وهذا يعني بأن المشروعات الأقل إنتاجية سوف تخرج من السوق وسوف تأخذ حصتها المشروعات الأكثر إنتاجية. ويبين ذلك قدر المكاسب التي تتم مقابل الخسائر التي تتحقق نتيجة لزيادة الإنتاجية وهي عنصر هام من أجل صياغة سياسات تطوير العمالة وتوفير فرص العمل.

وقد تمت عملية تحول العمالة بين القطاعات في الاقتصاد في أغلب دول العالم وأصبحت عملية هامة لنمو هذه القطاعات حيث أخذت عملية الانتقال هذه مكانها بتحول العمالة من الزراعة إلى القطاعات غير الزراعية وبالتالي زيادة العمالة في قطاع الخدمات وانخفاضها في لقطاع الزراعي، ومن خلال ملاحظة تطور حجم العمالة في قطاع الخدمات في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة الممتدة بين عام 2000 وعام 2004 وتطور حجم العمالة في قطاع الصناعة في الولايات المتحدة الأمريكية عن نفس الفترة ويلاحظ الزيادة التصاعدية لحصة العمالة في قطاع الخدمات وفي المقابل الانخفاض المتدرج لحصة العمالة في قطاع الصناعة، حيث أدى نمو الإنتاجية إلى زيادة في الطلب على العمالة بسرعة وبشكل كبير في قطاع الخدمات الصناعية[37].

فزيادة الإنتاجية هي التي أدت بالدول الصناعية إلى المستوى المرتفع من الدخل الفردي نتيجة للابتكارات التكنولوجية وتراكم رأس المال المستثمر وتحسين نوعية العمالة التي عملت على نمو الإنتاجية وبالتالي وفرت فرص العمل كميا بقدر أكبر مما افقدته أو عملت على خفضه.

ويحدث النمو الاقتصادي غالبا خفض أولي في الوظائف ثم تتوفر فرص عمل جديدة نتيجة للتوسع في قطاعات الاقتصاد وأن الاقتصاد سوف يعدل نفسه وفقا لهذا التغيير ولكن هناك

[37] World Employment Report 2004 – 2005, P 84.

تكلفة خاصة بالعمالة لا يمكن ولا يجب تجاهلها حيث تكون العمالة هي محور السياسات في هذا المجال.

وإذا أردنا قياس العلاقة بين العمالة والإنتاجية نتبع مخطط المعادلات التالية:

$$a = y/n \Longrightarrow y = a \times n$$

$$\Delta y = y^* - y$$

$$\Rightarrow \Delta u = \Delta y/a$$

حيث رمزنا إلى الإنتاجية بـــ a وإلى الناتج الكلي بـــ y وإلى عدد المستعملون (الأجراء) بـــ n وفجوة الناتج بـــ Δy والناتج الممكن بـــ y^* أما فجوة البطالة بـــ Δu.

وهذا يعني أن الزيادة في الناتج الكلي يمكن أن تتحقق من خلال زيادة مستوي الإنتاجيـــة، وتقييم العلاقة بين البطالة والإنتاجية هي علاقة متعدية فالعلاقة بين العمالة والإنتاجية هي عملية حساسة ليس فقط لاعتبارات الوقت ولكن أيضا للطرق التي يعمل السوق فيها وكذا الاســـتجابة المؤسسية نحو نمو الإنتاجية، حيث أن الفهم الصحيح للعلاقة بينهما هو شيء هام للوصول إلى أن نمو الإنتاجية في الاقتصاد يمكن أن يعمل على نمو العمالة والناتج على المستوى الكلي.

وللوصول إلي العلاقة بين الإنتاجية والبطالة نستخدم المعادلة التالية:

$$y = a + n$$

حيث y هي الناتج الإجمالي و a هي الإنتاجية (إنتاجية العمالة)، n هـــي العمالـــة مـــع افتراض أن المنافسة في سوق السلع هي في أقصاها وأن الأجور التي تدفعها الشـــركات إلـــى العمال هي حقيقية وأن الأجور المرغوبة تمثلها المعادلة التالية:

$$w - p = a$$

حيث أن w هي تمثل الأجور و p هو مستوى الأسعار ونفترض أيضا أن:

$$a = a_{t-1} + \varepsilon$$

وتمثل ε الأثر السالب على انخفاض الإنتاجية وعملية المساومة على الأجـــور يمكـــن أن تمثلها المعادلة التالية:

$$w - p = Ea - \beta u$$

والأجر المساوم أو المتفاوض عليه يعتمد على الإنتاجية المتوقعة Ea والانخفاض في دالة معدل البطالة βu وافترض أن الإنتاجية المتوقعة تقوم عبر الوقت لتصل إلى الإنتاجية الفعلية وفقا لما يلي:

$$a = \lambda E a_{t-1} + (1-\lambda)a$$

وسرعة التعديل من الإنتاجية الفعلية إلى الإنتاجية المتوقعة $(1-\lambda)$ كما هو مبين هنا حيث λ هو مؤشر تم اشتقاقة من أكثر من نموذج قياسي حيث أن الشركات والعمال يقوموا بتقدير الصدمات المؤقتة أو المستديمة المرتبطة باتخاذ القرارات الخاصة بالأجور أو كلاهما (ala Taylor 1979) و (Calvo 1981)[38] والمزج بين الأجور المرغوبة والأجور المتفاوض عليها نحصل على:

$$u = -\frac{1}{\beta}(a - Ea)$$

والانخفاض غير المتوقع في الإنتاجية يقود إلى زيادة في البطالة ومزج المعادلة الخاصة بالإنتاجية المتوقعة مع المعادلة السابقة تعطينا معدل البطالة الطبيعي (المرغوب) كما يلي:

$$u = \lambda u_{t-1} - \frac{\lambda}{\beta}\varepsilon$$

والانخفاض في الإنتاجية يزيد البطالة بقدر مماثل أو مساو وأيضا قيمة λ المرتفعة تخفض التوقعات وقيمة β المنخفضة هي التأثير الأكبر على البطالة وفي الاتجاه العكسي وفي حالة عدم المرونة نستبدل المعادلة الخاصة بالمساومة (المفاوضة) على الأجور بالمعادلة التالية:

$$w = Ep + Ea - \beta u$$

والأجور النقدية (الاسمية) توضع في إطار قاعدتين هما الأجور المتوقعة والإنتاجية المتوقعة وبمزج المعادلتين الخاصتين بالأجور المرغوبة والأجور المتفاوض عليها نحصل على معدل البطالة المرغوب (الطبيعي) من المعادلة التالية:

$$u = -\frac{1}{\beta}[(a - Ea) + (p - Ep)]$$

[38] Olivier Blanchard" European unemployment –the evaluation of facts and measurement" IDEAS –Working paper 05-24 Massachusetts Institute of Technology October 10,2005 P.P 41-42

وتعمل السياسة النقدية على صيانة معدل البطالة الفعلي بحيث يكون أقل من المعدل الطبيعي (المرغوب)[39].

3.2 البطالة والوظائف الشاغرة

أول من أشار إلى وجود علاقة بين الوظائف الشاغرة والبطالة هو العالم الإنجليزي بفريج سنة 1944 وأثبت أنها علاقة عكسية بين المتغيرين فقد عرفة بالعلاقة UV (منحنى بفريج) أي المنحنى الذي يمثل الثنائيات U و V ، ومن خلال هذه العلاقة يمكن للسياسات الاقتصادية أن تقلل أو تزيد من حدة هذه البطالة والشكل الموالى يوضح هذه العلاقة.

الشكل رقم (01): العلاقة UV (منحنى بفريج)

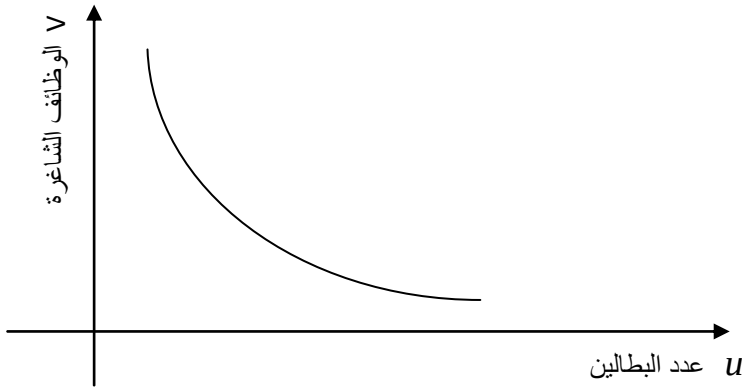

المصدر: البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينيات، مجلة علمية اقتصاد شمال إفريقيا، العدد الأول، ص 147.

من خلال المنحنى يمكن استنتاج العلاقة أو المعادلة التي تربط بين الوظائف الشاغرة وعدد البطالين وهي: $V_t = \alpha U_t^{\beta} + \varepsilon_t$ حيث α و β هم معلمات المعادلة أما ε_t هو المتغير العشوائي.

4.2 البطالة والتضخم

نشر البروفيسور أ.و. فيليبس PA. W. Phillips في عام 1958 دراسة مهمة في مجلة الإيكونوميكا Economica تحت عنوان: " العلاقة بين البطالة ومعدلات تغير الأجور النقدية في

[39] محمد ناجي حسن خليفة، البطالة والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية، ص 10.

المملكة المتحدة خلال الفترة 1861 – 1957 " وقد استخلص من هذه الدراسة وجـــود علاقـــة إحصائية بين نسبة العاطلين وإجمالي السكان، ومعدل التغير في أجر الساعة للعامل خلال مـــدة زمنية تقترب من القرن. ففي الفترات التي تقل فيها معدلات البطالة ترتفع معـــدلات الأجـــور النقدية، والعكس صحيح[40]. وقد أكدها الاقتصادي ريتشـــارد ليبســـي R. Libsey باعتبـــار أن الأجور تمثل نسبة كبيرة من التكلفة وبالتالي السعر.

وبعد ذلك قام كل من بول سامولسون Paul A. Samuelson وروبرت سولو R. M. Solow بتطوير الفكرة، وانتهيا إلى أنه توجد علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة. و أصبحت تدعى هذه العلاقة بمنحنى فيليبس Phillips Curve.

وهذا ما جعل الاقتصاديين في الستينيات من القرن الماضي يتفاءلون بتخفيض معدل البطالة مقابل ارتفاع معدل التضخم. والشكل الموالي يوضح هذه العلاقة.

الشكل رقم (02): منحنى فيليبس في المدى القصير

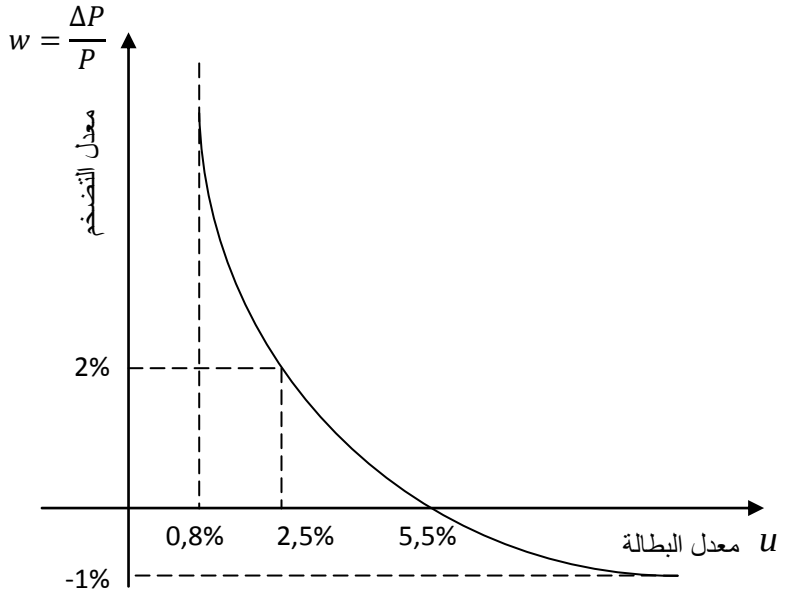

المصدر: رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، مطابع الرسالة، الكويت، 1997، ص 369.

ما يمكن استنتاجه من خلال ملاحظتنا لمنحنى فيليبس هو وجود علاقة عكسية بين المتغيرين، مما يدل على أن دالة التضخم بدلالة معدل البطالة هي دالة متناقصة: $w = \frac{\Delta P}{P} =$

[40] رمزي زكي، "مرجع سبق ذكره"، ص 361.

$f(u)$ و $w' = f(u)' < 0$ وغير خطية ومستقرة. ويلاحظ من خلال الرسم أن التضخم عندما يكون مساويا للصفر فإن معدل البطالة يكون مساويا لـــ 5% وأن المعدل التضخم يبلغ القيمة اللانهائية عندما يكون معدل البطالة يبلغ حده الأدنى 0,8% ، وعندما يصل معدل التضخم إلى حده الأدنى 1-% يصبح معدل البطالة في زيادة لا متناهية.

من خلال منحنى فيليبس أصبحت الدول المصنعة كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان ودول غرب أوروبا تستعمله كأداة للتحكم في معدل البطالة، كما سيوضحه الشكل الموالي.

الشكل رقم (03): تدخل الدولة لتحديد مستوى منخفض لمعدل البطالة

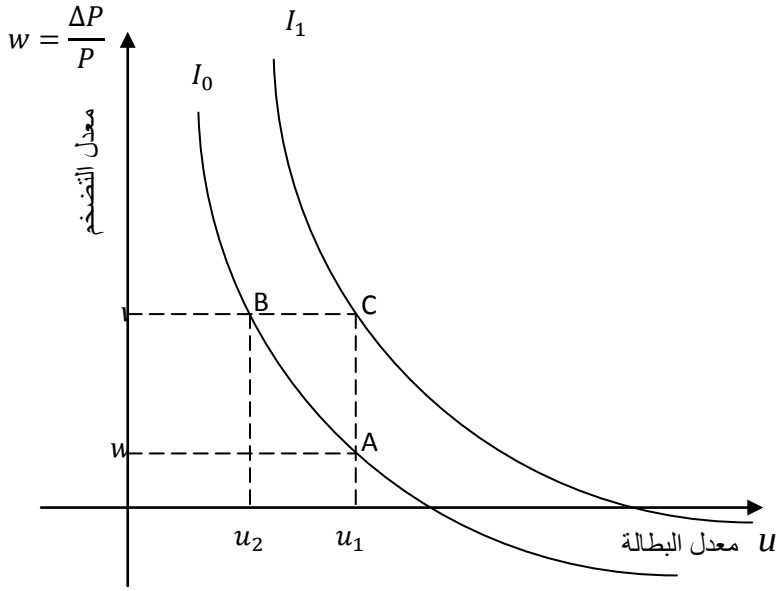

المصدر: رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، مطابع الرسالة، الكويت، 1997، ص 371.

نلاحظ من خلال المنحنى أن نقطة التوازن الأولى في هذا الاقتصاد A، فإذا تغير معدل التضخم وارتفع من الحالة الأولى w_1 إلى الحالة الثانية w_2 فسوف تنتقل نقطة التوازن من A إلى نقطة التوازن الجديدة B بمعدل بطالة جديد u_2 ولكي نبقى في نفس معدل البطالة القديم u_1 يجب انتقال منحنى فيليبس من الوضع الأول I_0 إلى الوضع الثاني I_1، ونظرا لعدم تميز هذا المنحنى بالاستقرار بسبب حرص السياسة الاقتصادية على الحفاظ على المستوى الطبيعي لمعدل البطالة في الآجال الطويلة فسوف يتخذ منحنى فيليبس شكل مستقيم موازي لمحور معدل التضخم أي المستقيم الذي يشمل النقاط A،C، u_1 [41].

[41] رمزي زكي، "مرجع سبق ذكره"، ص 371.

5.2 البطالة والحد الأدنى للأجور

في سنة 1968 صدر كتاب بعنوان " دور السياسة النقدية " للعالم ميلتون فريدمان Milton Friedman والذي أظهر من خلاله وجود علاقة بين تحديد الحد الأدنى للأجور والعمالة[42] ، فكلما تغير الأجر الحقيقي تغيرت معه عدد العمالة، ولتوضيح هذه العلاقة قام كل من دافيد بوق David Begg, و ستانلي فيشر Stanley Fischer و روديج دورنبوش Rudiger Dornbusch بتحديد الشكل الموالي للعلاقة المتواجدة بين الأجور، العمالة والبطالة.

الشكل رقم (04): العلاقة بين الأجور ومعدل البطالة

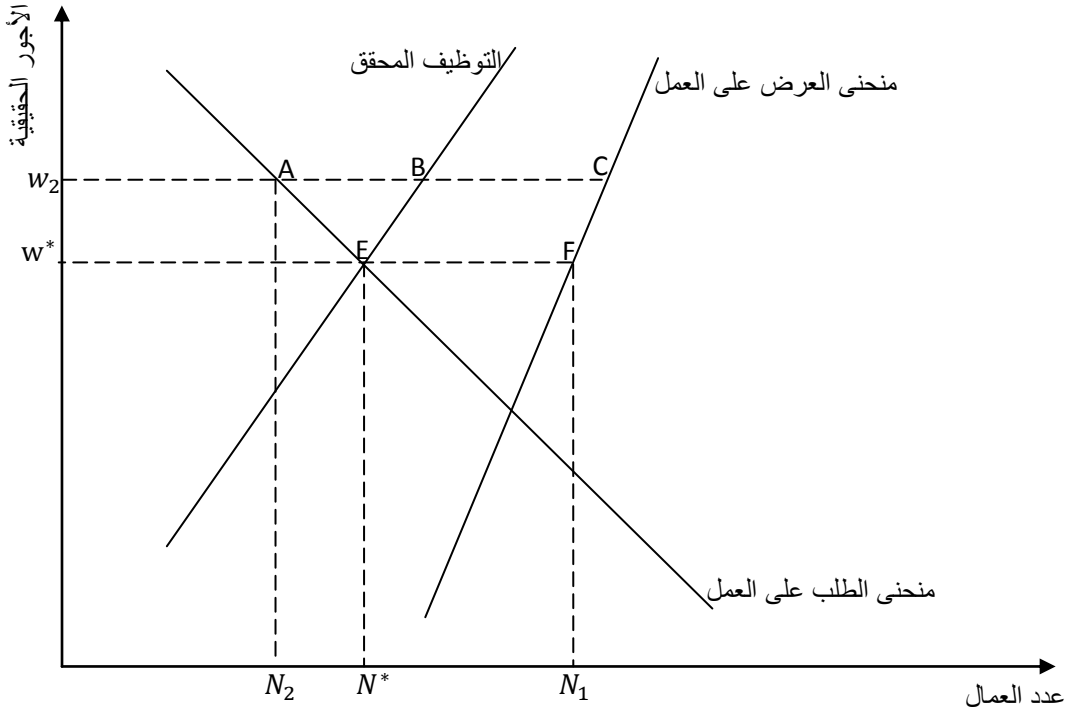

La source: David Begg, Stanley Fischer and Rudiger Dornbusch: Economics, Fourth Edition, op. cit. p. 473.

من خلال ملاحظتنا لهذا الشكل يتبين لنا أن نقطة التوازن بين منحنى الطلب و التوظيف المحقق هي النقطة E أما عدد البطالين فهو المسافة بين E و F والتي يعبر عليها في محور عدد العمال بالمسافة N_1 , N^* ، وعند افتراض الزيادة في الأجر الحقيقي w_2 يلجأ أرباب العمل إلى التقليص من حجم العمالة ويزيد ارتفاع عدد البطالين وتصبح المسافة المعبرة عنها هي N_1 , N_2 .

[42] Milton Friedman: "The Role of Monetary Policy", in: American Economic Review, March 1968, p.p 1- 17.

6.2 دراسات أخرى على البطالة والمتغيرات الاقتصادية

في سنة 2003 اقترح صندوق النقد الدولي (FMI) نموذج يبين فيه المتغيرات التي يمكن أن تتسبب في تحديد معدل البطالة، فاعتبر الصندوق النقد الدولي أن البطالة في الزمن T تتحدد من خلال العوامل الاقتصادية الكلية والعوامل المؤسسية، بالإضافة إلى أن البطالة في الزمن T تتأثر بسابقتها في الزمن T-1، وهذه العلاقة تظهر لنا في صيغة المعادلة التالية[43]:

$$u_{it} = \alpha_i + \lambda u_{i,t-1} + \sum_{j=1}^{j} \beta_j X_{j,i,t} + \sum_{k=1}^{k} \gamma_k z_{k,i,t} + \sum_{k=1}^{k} \sum_{l \geq k}^{k} \eta_{k,l} z_{k,i,t} z_{l,i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

حيث i تمثل الدولة و t تمثل الزمن أما u تمثل معدل البطالة، x تمثل مصفوفة العوامل الاقتصادية، z مصفوفة العوامل المؤسسية في سوق العمل و ε المتغير العشوائي، والبقية هي عبارة على معالم النموذج.

هذه العلاقة ذكرت عند الكينزيين من قبل، بافتراض أن معدل نمو الناتج ثابت من سنة إلى أخرى فكانت كتابتهم لهذا النموذج على النحو التالي:

$$u_t = \alpha_0 + \alpha_1 u_{t-1} + \alpha_2 \Delta k_t + \varepsilon_t$$

حيث k معدل نمو رأس المال الثابت

أما الكينزيين الجدد فقد أظهر أن أهم العوامل المؤثرة في معدل البطالة (محددات البطالة) هي نمو الإنتاجية Δv ،التغير في معدل التضخم Δπ و العوامل المؤسسية في سوق العمل z.

$$u_t = \beta_0 + \beta_1 u_{t-1} + \beta_2 \Delta\pi_t + \beta_3 \Delta v_t + \beta_4 z_t + \varepsilon_t$$

ومن خلال المعادلتين السابقتين قام Monastatiotis سنة 2006 بدمجهما وتحديد محددات البطالة في معادلة واحدة.

$$u_t = \beta_0 + \beta_1 u_{t-1} + \beta_2 \Delta\pi_t + \beta_3 \Delta v_t + \beta_4 \Delta k + \beta_5 z_t + \varepsilon_t$$

[43] عماد الدين أحمد المصبح، العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية دراسة تطبيقية باستخدام منهجية التكامل المشترك، مداخلة علمية، مؤتمر دولي بعنوان أزمة البطالة في الدول العربية، القاهرة - جمهورية مصر العربية، 17-18 مارس 2008، ص 18.

خلاصة

تطرقنا في هذا الفصل إلى بعض الأفكار الاقتصادية والقياسية. فلاحظنا أن الفكر الكلاسيكي والنيوكلاسيكي يرتكز في مبادئه على مبدأ التوازن العام ومبدأ مرونة الأجور والأسعار، وبين أن البطالة ما هي إلا توجه إيديولوجي يعبر عن مصالح الطبقة البورجوازية الحاملة لمشروع الرأسمالية الصناعية، أما النظرية الماركسية (الإنسانية) تعتقد أن البطالة ناتجة عن تفاعل قوى العرض والطلب وقانون الارتفاع المستمر في تركيبة رأس المال إلى إحلال الآلات بدل اليد العاملة، والنظرية الكينزية تلاحظ أن تدخل الدولة واجب لحدوث التوازن العام وأن آليات العرض والطلب غير قادرة على الحد من ظاهرة البطالة وأن البطالة ناتجة لعدم كفاية الدخل القومي. أما الفكر الحديث ذهب بعيدا في تفسير ظاهرة البطالة فمنهم من أرجع السبب إلى التغير في المعدل الطبيعي للبطالة ومنهم من أرجعه إلى التطور التكنولوجي وآخرون أرجعوه لمدة البحث عن العمل ...إلخ.

ومن خلال بحثنا عن النظريات القياسية (طرق قياس البطالة والتنبؤ بها) لاحظنا وجود العديد من النظريات. ذكرنا منها العلاقة المتواجدة بين البطالة والناتج القومي والتي جسدها أصحابها في قانون عرف بقانون Okun، وأما العلاقة بين البطالة والإنتاجية فهي علاقة متعدية، وقياس البطالة بالوظائف الشاغرة فهي سياسة تحافظ بها الدولة على معدل معين للبطالة وجسدت العلاقة في منحنى قياسي (منحنى بفريج)، وكذلك منحنى فيليبس والذي أثبت وجود علاقة بين البطالة والتضخم، وعلاقة البطالة بالأجور، وقد لوحظ أن البطالة ذات علاقة عكسية مع جميع هذه المتغيرات. وأيضا ذهب الفكر الكينزي وصندوق النقد الدولي وكذلك بعض الدراسات الحديثة إلى أبعد من ذلك من خلال ربط البطالة بعدة متغيرات اقتصادية في آن واحد، ورؤية تطور البطالة عبر الزمن.

الفصل الثاني: عرض وتحليل البطالة في الجزائر وآليات مكافحتها

تمهيد

البطالة ظاهرة وجدت في المجتمع الجزائري في السابق والحاضر، ولا يكاد هذا المجتمع على مر العصور يخلو من هذه المشكلة بشكل أو آخر، حيث أصبحت حدتها تتسع بشكل مخيف على الرغم من بعض المؤشرات الاقتصادية والإحصائية التي تشير إلى تراجع معدل البطالة في الجزائر إلى ما دون 11%، إلا أن النظرة إلى البطالة بوصفها مشكلة اجتماعية واقتصادية تخضع للدراسة والتحليل وفق منظور المنهج العلمي لمعرفة حجمها وتحديد مفسراتها، والآليات التي اعتمدتها الجزائر للتقليل منها.

وتعتبر آليات دعم التشغيل وآليات دعم الاستثمار من أفضل الوسائل التي اعتمدتها الجزائر في السنوات الأخيرة من أجل التقليل من حدت مشكلة البطالة، نظرا لتوفيرها لمناصب شغل منها دائمة وأخرى مؤقتة، وهذا راجع لتوسيع الدولة لنشاطاتها الاجتماعية والاقتصادية.

فمن خلال هذا الفصل سنحاول عرض وتحليل مشكلة البطالة في الجزائر وآليات مكافحتها ولهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى جزأين:

الجزء الأول سنحاول فيه عرض وتحليل تطور معدلات البطالة في الجزائر حسب تطور الاقتصاد الوطني وتغير سياسات الحكومة، أما الجزء الثاني سنتطرق فيه إلى واقع آليات دعم التشغيل ودعم الاستثمار في الجزائر.

1. تحليل تطور البطالة في الجزائر

شهد الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات عديدة ساهمت بشكل كبير في تغيير المفاهيم والإيديولوجيات وكذا الاستراتيجيات. وعليه يمكن عرض وتحليل تطور البطالة في الجزائر حسب تطور الاقتصاد الوطني وتغير سياسات الحكومة، وبالتالي قمنا بتقسيم العمل إلى قسمين أساسيتين وكل قسم بدوره ينقسم إلى فترتين، ولكن قبل الشروع في مرحلة العرض والتحليل لظاهرة البطالة في الجزائر، لابد من تقديم بعض المفاهيم النظرية حول البطالة.

1.1 تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة 1962-1987

إن الحديث عن تطور البطالة في الجزائر مقترن بحركة الاصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الدولة منذ الاستقلال الى يومنا هذا، وفي هذا السياق فإن حديثنا سيتم تقسيمه خلال هذه المرحلة (1962-1987) الى فترتين ،فترة ما بعد الاستقلال (1962-1966) و فترة التخطيط (1967-1987).

1.1.1 فترة ما بعد الاستقلال (1962- 1966)

لقد شهدت هذه المرحلة إرادة الدولة الجزائرية في القضاء على التبعية الاقتصادية للاقتصاد الفرنسي، ونظرا لعدم توفر القدرة والقوة الاقتصادية لقطاع الدولة، فقد كان من غير الممكن الشروع في بناء نظام مركزي قوي، وكان نمط الإدارة المتبع في هذه الفترة هي الإدارة الذاتية التي تم تطبيقها في الميدان الزراعي نظرا لهيمنة هذا القطاع آنذاك وكذلك ضعف القطاع الصناعي وقلة الموارد المائية، فأدى ذلك الى ارتفاع نسبة البطالة لتصل في سنة 1966 الى 32.9 %.

2.1.1 فترة التخطيط (1967-1987)

يمكن عرض معطيات التشغيل واليد العاملة والبطالة في فترة التخطيط (1967- 1987) في الجدول الموالي :

الجدول رقم (01): تطور اليد العاملة و معدل البطالة خلال الفترة (1967-1987)

السنة	1967	1973	1977	1979	1982	1984	1987
الفئة النشيطة (آلاف)	/	2827	3007	3036	3472	4367	5 279
عدد العاطلين عن العمل (آلاف)	/	526	671	337	566	380	1 129
معدل البطالة (%)	33	18,6	22	11,1	16,30	8,70	21,40

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي و الديوان الوطني للاحصائيات.

الشكل رقم (05): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1967-1987)

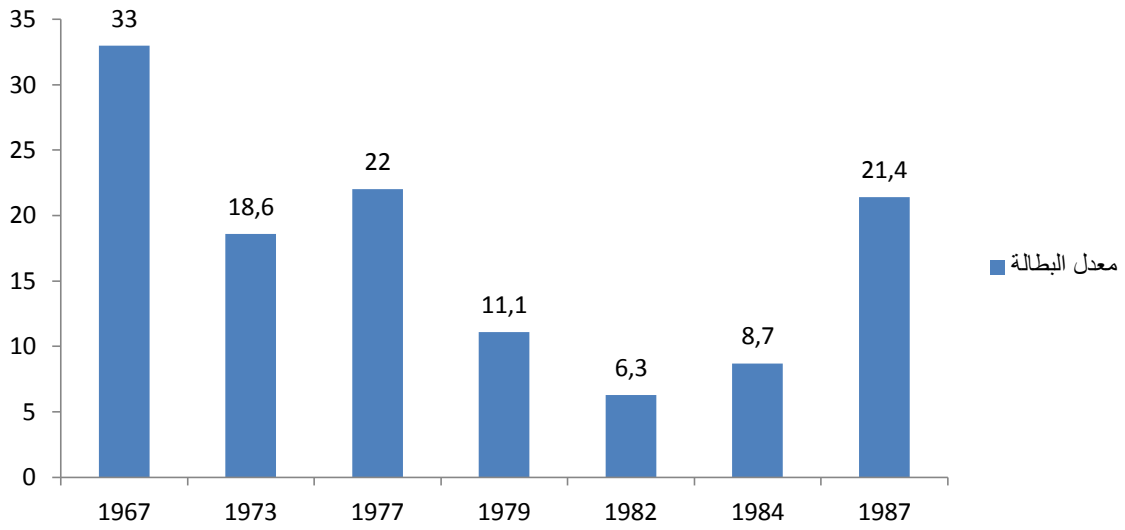

تميزت هذه الفترة بإقرار نظام الاقتصاد المخطط وباستثمار المركبات الصناعية الكبرى، وقد احتل التشغيل أهم اهتمام هذه المخططات، التي كانت تحمل في طياتها مشاريع واسعة النطاق وراء الطلب على اليد العاملة، وقد شهدت هذه الفترة أربعة مخططات تنموية وهي: مخطط ثلاثي (1967- 1979)، مخططين رباعيين (1970-1977) ومخطط خماسي أول (1980-1984)، ولكن نستثني المخطط الخماسي الثاني لكون ظروفه تختلف عن ظروف باقي المخططات.

كما استحوذت المشروعات الصناعية على 51.95 % من إجمالي الاستثمارات، باعتبار الصناعة هي وحدها الكفيلة بضمان الاندماج الاقتصادي فيما بين القطاعات وتوفير فرص العمل بالقدر الكافي، حيث انتقل المتوسط السنوي للاستثمار الصناعي العمومي من 1,6 مليار دينار مابين 1967-1969 إلى 11,8 مليار دينار ما بين 1970-1977، ليرتفع المبلغ إلى 19,6 مليار خلال الفترة 1978-1985. و قد انعكس حجم المشاريع الاستثمارية على معطيات الشغل حيث

انتقل عدد مناصب الشغل من 1748 منصب شغل في سنة 1967 إلى 2336 منصب سنة 1977، ليصل سنة 1985 إلى 3840 منصب[44]. وأدى هذا الى انخفاض معدلات البطالة من حوالي 33% سنة 1967 إلى 22% سنة 1977، لتنتقل سنة 1984 إلى 8.7 %.

مع حلول الأزمة البترولية سنة 1985 أصبحت المؤسسات الاقتصادية عاجزة عن خلق مناصب شغل مما أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة من جديد لتصل إلى 21.40% سنة 1987.

2.1 تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة 1988-2012

قمنا بتقسيم هذه المرحلة الى فترتين، الفترة الانتقالية خلال (1988- 1999) وفترة الانتعاش الاقتصادي خلال (2000-2012).

1.2.1 الفترة الانتقالية (1988- 1999)

يمكن عرض معطيات حول تزايد عدد البطالين ونسبتهم في الفترة الانتقالية (1988-1999) في الجدول الموالي :

الجدول رقم (02): تطور أعداد البطالين (بالآلاف) ومعدلاتهم (%) خلال الفترة (1988-1999)

السنة	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
أعداد البطالين	810	1120	1272	1263	1344	1519	1660	2124	2186	2257
معدل البطالة	15,2	18,1	19,7	20,3	21,3	23,1	24,4	28,3	28,1	28,3

السنة	1998	1999
أعداد البطالين	2333	2516
معدل البطالة	28,6	29,3

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والديوان الوطني للاحصائيات.

[44] أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 55.

الشكل رقم (06): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1988 - 1999)

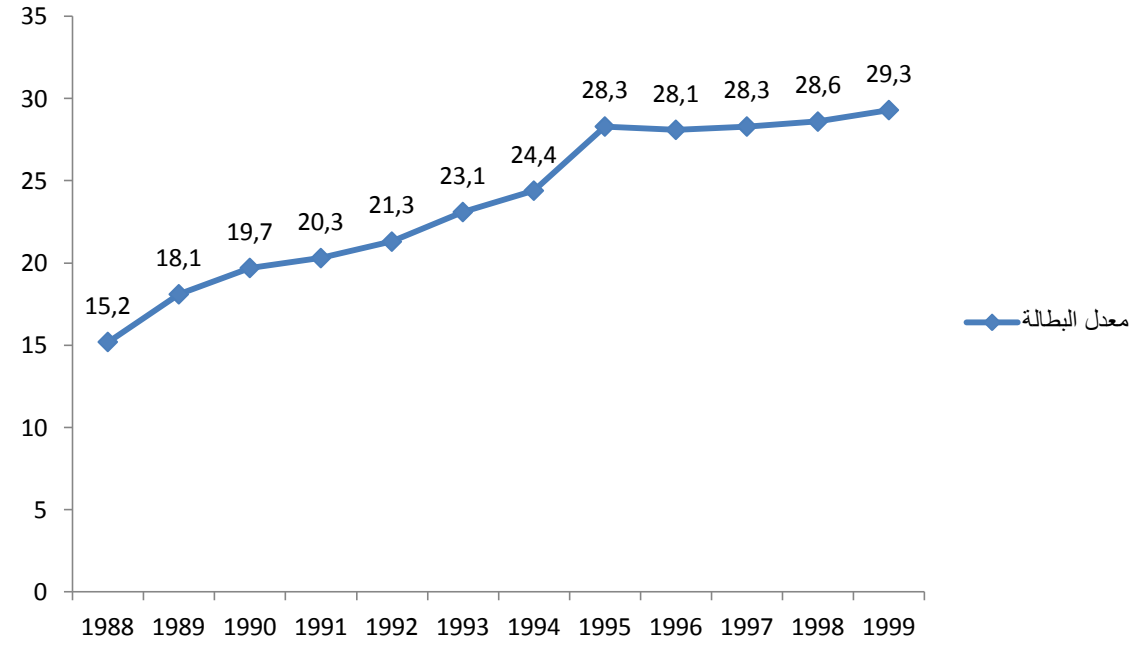

سجلت هذه الفترة ارتفاعا ملحوظا لمعدلات البطالة، حيث انتقلت من 15,20% عام 1988 إلى 29,3% سنة 1999، وهذا نتيجة الضائقة المالية التي مرت بها البلاد الناجمة عن انخفاض أسعار النفط، وبالتالي انخفاض وتقلص مداخيل الجباية البترولية من جهة وعجز جل المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على إحداث المزيد من مناصب الشغل الجديدة من جهة أخرى، لأن في الواقع هذه الزيادة في البطالة تجد تفسيرها في انخفاض النشاط التنموي في بلادنا خلال هذه الفترة. وذلك لكون التشغيل يعتمد على الاستثمار وهذا الأخير سجل تراجعا كبيرا خلال هذه السنوات بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها البلاد. وزيادة على ذلك الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي أثرت بشكل كبير على المؤسسات الاقتصادية العمومية ودفعتها إلى التسريح الجماعي للعمال، إما نتيجة لإعادة هيكلة المؤسسات أو غلقها لعدم إيجاد مصادر التمويل. حيث تم تسريح أكثر من 500 000 عامل وغلق أكثر من 1 000 مؤسسة عمومية ما بين 1994 و 1998 بالإضافة إلى غياب سياسة واضحة للتشغيل أدت إلى تزايد العمل الموازي (غير الرسمي) خاصة في مجال النشاط التجاري، ومما ساعد على هذه الوضعية التسرب المدرسي حوالي 400 000 إلى 600 000 تلميذ يغادرون المدرسة سنويا.كل هذه العوامل زادت من تفاقم البطالة خلال هذه الفترة.

2.2.1 فترة الانتعاش الاقتصادي (2000- 2012)

يمكن عرض معطيات حول تزايد عدد البطالين ونسبتهم في فترة الانتعاش الاقتصادي (2000-2012) في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): تطور أعداد البطالين (بالآلاف) و معدلاتهم (%) خلال الفترة (2000-2011)

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
أعداد البطالين	2 427	2 339	2 413	2 078	1 671	1 453	1 243	1 375	1 169	1 072
معدل البطالة	28,89	27,30	25,90	23,72	17,65	15,30	12,30	13,80	11,30	10,20

البيان	2010	2011	2012
أعداد البطالين	1 081	1 062	/
معدل البطالة	10,00	11,00	10,20

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والديوان الوطني للاحصائيات.

الشكل رقم (07): تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000-2012)

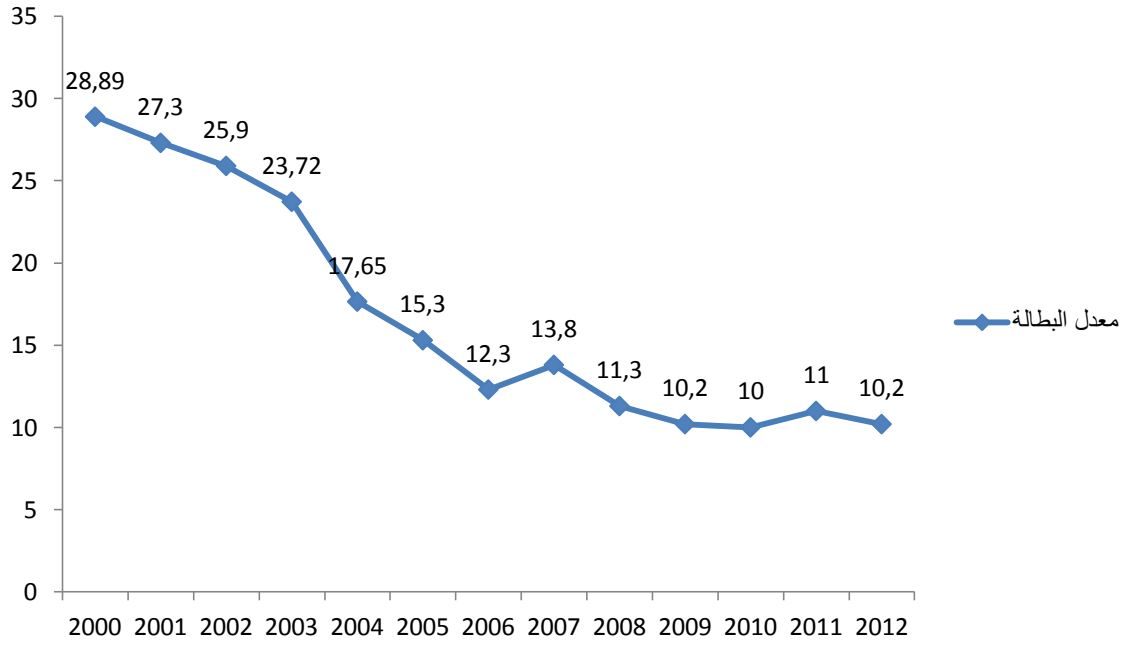

سجلت هذه الفترة تراجعا محسوسا لمعدلات البطالة وانتقالا فريدا من نوعه مقارنة بنتائج السنوات التي سبقت. حيث وصلت نسبة البطالين عام 2000 حوالي 28,89% من إجمالي الفئة النشطة، وحسب التحقيق الذي أجراه الديوان الوطني للإحصائيات في شهر سبتمبر 2003 حول "النشاط والشغل والبطالة"، تبين أن نسبة البطالة بلغت 23,72 % سنة 2003، مسجلة انخفاضا

قدره خمسة نقاط مقارنة بسنة 2000. هذا الانخفاض النسبي يمكن التأكد منه بالقيمة المطلقة، حيث أن عدد البطالين بلغ 2078 عاطل في سنة2003 بتراجع قدره 261 مقارنة بسنة 2001 كما يظهر ذلك في الجدول السابق. واستمرت البطالة في الانخفاض حيث قدر عدد البطالين سنة 2004 حوالي671 1 عاطل عن العمل بنسبة 17,65% مسجلة تراجعا قدره 406 مقارنة بـــ 2003.

ونرى أن تراجع نسبة البطالة خلال سنة 2012 بنسبة 10,20%، راجع بالدرجة الأولى إلى تحسن الوضعية الأمنية للبلاد في أواخر التسعينات، التي ساعدت على الاستقرار السياسي والاقتصادي مع تحسن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بفضل مخططات الإنعاش الاقتصادي. بالإضافة التي حركية الاستثمار العمومي التي سمحت بإنعاش بعض المجالات والقطاعات التي كانت منزوعة الحيوية (قطاع التشغيل) مثلا.

كل هذه العوامل ساهمت فيها بشكل ايجابي تحسن الوضعية النقدية والمالية العمومية. بالإضافة إلى الاحتياطي من العملة الصعبة نتيجة ارتفاع أسعار النفط وبالتالي زيادة إيرادات الميزانية العامة.

3.1 أسباب وخصائص ظاهرة البطالة في الجزائر

1.3.1 أسباب البطالة

إن أسباب البطالة في الدول النامية هي افراز لمشكلة كبرى هي مشكلة التخلف، ومن وجهة نظر اقتصادية قد تتفشى البطالة في المجتمع نتيجة لوجود ثلاث عوامل أساسية تتفاعل فيما بينها و هي فشل نموذج التنمية في الدول النامية، آثار أزمة المديونية الخارجية، والعولمة الاقتصادية.

قد تكون أسباب البطالة متعددة ومختلفة وذلك بحسب الظروف والأوضاع الاقتصادية، السياسية أو الاجتماعية الخاصة بكل دولة على انفراد.

والبطالة في الجزائر اختلفت أسبابها باختلاف الظروف الاقتصادية التي شهدتها و يمكن عرضها حسب المراحل الثلاثة التي عرفتها وهي: مرحلة انفجار الأزمة، مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، مرحلة التعديل الهيكلي.

أ-مرحلة انفجار الأزمة:

ففي المرحلة الأولى كان هناك عجز في تمويل البلاد بالمواد الأولية والنصف المصنعة وكذلك الأزمة البترولية لعام 1986 والتي انخفض فيها سعر البرميل إلى 10 دولار للبرميل الواحد وانخفاض معدل النمو الاقتصادي إلى 0,6%، ونقص مستوى الاستهلاك العائلي بنسبة 0,4% و انخفاض الاستثمار بنسبة 4,2% مع انخفاض مناصب الشغل الجديدة بنسبة 40% وارتفاع معدل التضخم بمعدلات قياسية مع معدل البطالة وانخفاض في معدلات الاستثمار مما أدى إلى انخفاض في معدل النمو للإنتاج الصناعي من غير المحروقات إلى -2,6% سنة 1986 ليصل سنة 1989 إلى -2,7 % كما انخفضت قيمة الدينار الجزائري[45].

ب- مرحلة الإصلاحات الاقتصادية:

شهد سوق العمل الجزائري إصلاحات هيكلية أدت إلى تغيرات جذرية في علاقات العمل خاصة على المستوى القانوني حيث نلاحظ إدخال مرونة شديدة في سوق العمل الجديد التي فرضتها التحولات العالمية في إطار عولمة الأسواق أثرت على العمل وعلاقته إذ أصبحت مناصب الشغل المقترحة على طالبي الشغل تتميز بخصائص ومميزات لا تشبه مميزات وامتيازات العمل الدائم حيث تميزت هذه المناصب في الفترة الانتقالية بـــ:

- أكثر من 3/2 مناصب العمل هي مؤقتة؛
- يعتمد العمل حاليا ما يسمى بالعمل بنصف الوقت؛
- المقابل المادي لا يوافق الاتجاه العام للأسعار.

من الإصلاحات الاقتصادية التي مست العمال في المؤسسات الجزائرية الضغط على الكتلة الأجيرة وذلك بتطبيق مبدأ ترشيد النفقات من أجل تعظيم الأرباح بأقل التكاليف وأصبحت المتغيرة التي تمكن المؤسسة من التقليل في التكاليف هي أجور العمال، ويلاحظ أن مؤسسات كثيرة لم تتمكن من دفع أجور عمالها ما أدى إلى تسريحهم والتقليص من عددهم.

[45] بوشيخي عائشة، البطالة في الجزائر : الأسباب – السياسات و آفاق التشغيل، ص 131.

ج- مرحلة التعديل الهيكلي:

استطاع برنامج التعديل الهيكلي من تحقيق نوع من الاستقرار المالي والتوازن الخارجي على المدى القصير، لكن مقابل هذا البرنامج ، لم يستطيع تأمين نسبة نمو قوية بدون تضخم وبمعدل بطالة منخفض، إذ شهدت الجزائر خلال فترة التسعينات ارتفاعا كبيرا في معدلات البطالة، وهذا الارتفاع نتيجة للغلق المتتالي للمؤسسات العمومية، وبالتالي التسريحات والتقلصات المتولدة عنها بالإضافة إلى خوصصة عدد كبير من المؤسسات التي أصبحت تشكل ثقلا غير محتمل على الخزينة.

حتى تتمكن السلطات الوصية من تجسيد سياستها التشغيلية في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق نجد الجزائر تعاني من نقص كبير في مجال مؤسسات سوق العمل التي تلعب دور الوسيط بين الطالبين والعارضين.

وقد بلغ عدد السكان في الجزائر 29,6 مليون نسمة سنة 1995، أكثرهم من الشباب تقل أعمارهم عن 20 سنة و بالرغم من التراجع المستمر للنمو السكان خلال العقد الأخير، فقد كانت القوى العاملة تزيد بمعدل أسرع من معدل السكان بنسبة 4 % سنويا تقريبا في الفترة 1981-1995 نجد أن مجموع القوى العاملة بلغ 7,1 مليون تقريبا عام 1995 أي ما يوازي 25% من السكان.

وترجع كذلك ظاهرة البطالة في الجزائر إلى عوامل ديمغرافية واجتماعية أهمها ما يلي[46]:

- ارتفاع معدلات الإنجاب والنمو الديمغرافي؛
- تدني مستوى مساهمة المرأة في النشاطات الاقتصادية؛
- تباين التوزيع السكاني فاغلب السكان ينتمي جغرافيا إلى الشمال؛
- تمركز العمل في قطاع معين على حساب قطاع أخر.

2.3.1 خصائص البطالة

إن تحاليل المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في كل تقاريره حول الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد شددت على الانشغالات النابعة عن الخصائص التي تتميز بها

[46] عبد القادر لحسن، سياسية التشغيل و إشكالية معالجة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2009، الملتقى الوطني: سياسة التشغيل و دورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة بسكرة، 14/13 ابريل 2011، ص 181.

البطالة في الجزائر أكثر مما هي نابعة من مستواها الذي يشهد تضاربا في الأرقام، حيث أن عدم تحسن البيئة الديمغرافية للبطالة يعد مصدر قلق أكثر من حجمه وهذا ما يستدعي أعمالا مستهدفة لا سيما اتجاه الشباب الذي يقل عمرهم عن 20 سنة خاصة منهم الذين لا يتمتعون بمؤهلات ...الخ.[47]

و قد أظهر تحقيق أنجز في سنة 2001 في إطار اليوم العالمي للسكان أن الإنشغال الرئيسي لقرابة 90% من الشباب هو إيجاد منصب عمل حيث يمتد هذا الانشغال إلى الشباب الذي لم ينهي دراساته وتكويناته بعد.

الشكل رقم (08): توزيع البطالة حسب الفئات العمرية في الجزائر

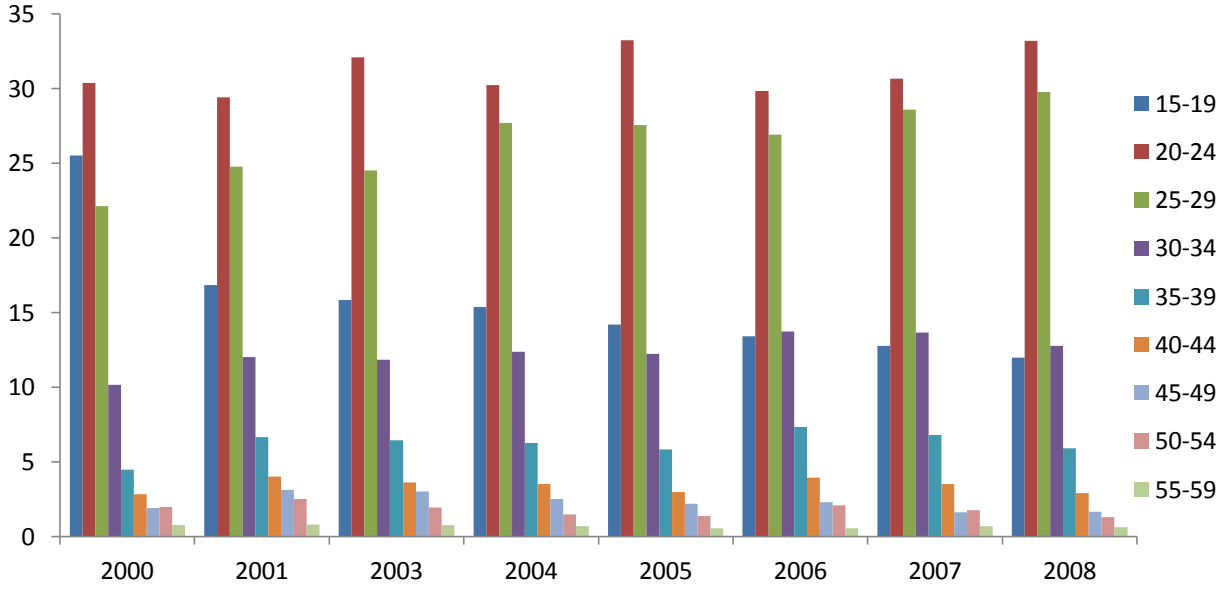

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن البطالة تمس بالدرجة الأولى الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة حيث بلغت نسبتهم 77,94% عام 2000 و 74,94% عام 2008، ويلاحظ ان الفئة 20-25 سنة هي التي تعاني أكثر من غيرها من البطالة، و يرجع السبب في ذلك إلى إحالة الشباب من طرف المنظومة التعليمية والتي أصبحت لا تتلاءم مع احتياجات سوق العمل.

ولمعرفة كيف تتوزع البطالة بين الرجال والنساء على المناطق الحضرية أو الريفية نستعين بالجدولين التاليين:

[47] عن CNES مشروع التقرير الوطني حول الظرف الاقتصادي الاجتماعي للسداسي الأول جوان 2003.

الجدول رقم (04): توزيع البطالة حسب المناطق الجغرافية في الجزائر

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2001	2000	
1012000	878309	777366	835056	994371	1223119	1455341	1577231	الحضري
86,57	63,89	62,65	57,66	59,49	58,85	62,21	62,82	النسبة %
157000	496324	463476	613232	677163	855151	884108	933632	الريفي
13,43	36,11	37,35	42,34	40,51	41,15	37,79	37,18	النسبة %
1169000	1374633	1240842	1448288	1671534	2078270	2339449	2510863	المجموع

La source : ONS, l'Algérie en quelques chiffres, résultats 2003-2005, N°36, Édition 2007, p13-15.

الشكل رقم (09): توزيع البطالة حسب المناطق الجغرافية في الجزائر

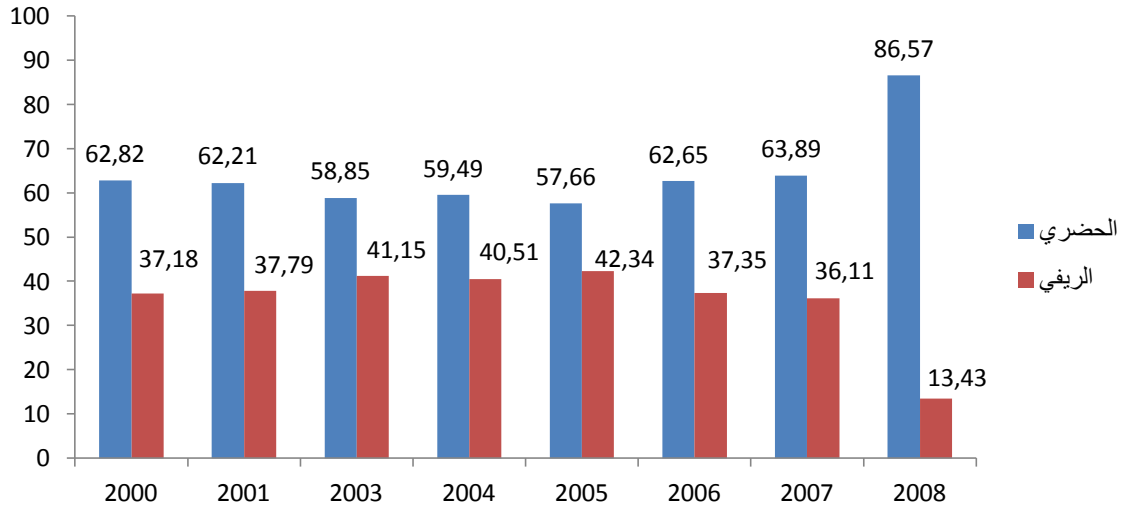

الجدول رقم (05): توزيع البطالة حسب الجنس في الجزائر

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2001	2000	
868000	1071975	988288	1199075	1370415	1759933	1934910	2225145	عدد الذكور
74,2	78	79,65	82,8	81,98	84,68	82,7	88,62	النسبة %
301000	302659	252553	249213	301119	318337	404539	285718	عدد الإناث
25,8	22	20,35	17,2	18,02	15,32	17,3	11,38	النسبة %
1169000	1374633	1240842	1448288	1671534	2078270	2339449	2510863	المجموع

La source : ONS, l'Algérie en quelques chiffres, résultats 2003-2005, N°36, Édition 2007,p13-15.

الشكل رقم (10): توزيع البطالة حسب الجنس في الجزائر

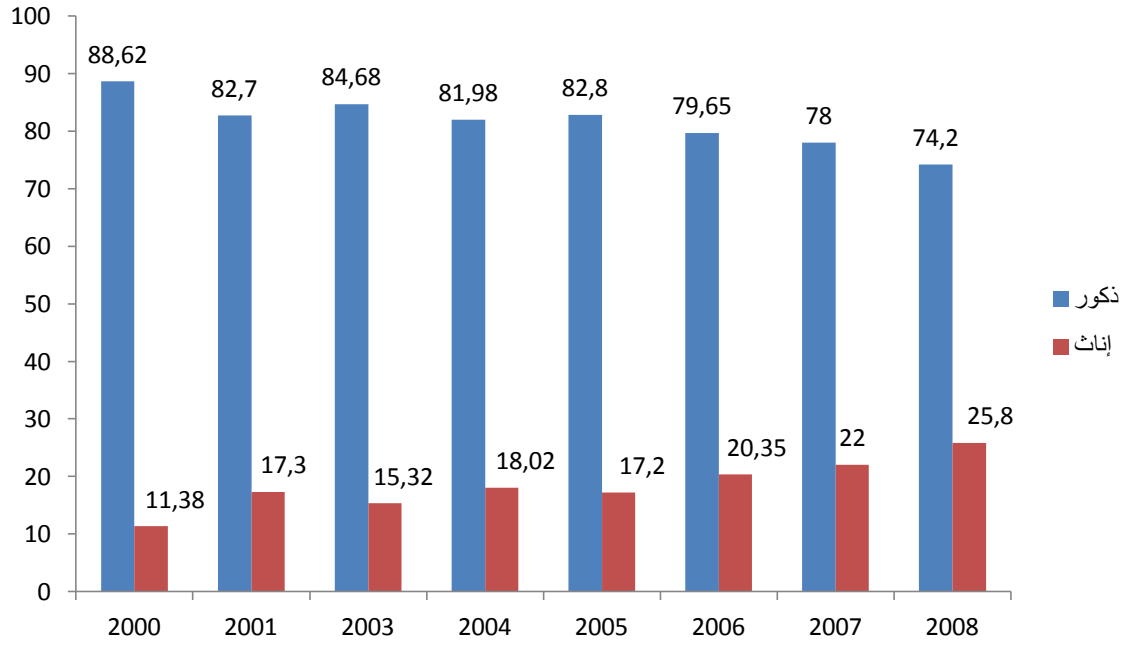

نلاحظ من خلال هذين الشكلين ما يلي:

- البطالة تمس فئة الذكور أكثر من الإناث، حيث بلغت نسبة البطالة عند الذكور 88,62% سنة 2000 وانخفضت في سنة 2008 لتصل الى 74,25%، في المقابل نجد أن البطالة عند الإناث عرفت تزايدا حيث بلغت سنة 2000 نسبة 11,38% لتصل في سنة 2008 الى 25,75%، ويرجع السبب في ذلك إلى دعم الدولة لفئة البطالين مما جعل نسبة العاطلات عن العمل تزداد بسبب تسجيل الإناث في مكاتب البحث عن العمل للاستفادة من التعويض عن البطالة ومن المساعدات الأخرى التي تقدمها الدولة من جهة، ومن جهة أخرى ارتفاع نسبة الإناث المتمدرسات والمتخرجات اللواتي دخلن سوق العمل لأول مرة، إضافة إلى اللواتي سرحن من العمل مع بداية التسعينات نتيجة الإصلاح الاقتصادي.
- إن حجم البطالة كبير في المناطق الحضرية، إذا ما قورنت بحجم البطالة في المناطق الريفية، ونلاحظ أيضا أن البطالة تمس فئة الذكور والإناث في المدينة، أما في الريف تمس فئة الإناث أكثر من فئة الذكور، ويرجع السبب في ذلك إلى عادات وتقاليد الريف الجزائري، لأن المرأة الريفية خاصة هي الأقل بحثا عن العمل في ضوء ما تعانيه من أعباء اجتماعية ثقيلة.

ويشير تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي أن ظاهرة البطالة في الجزائر تتميز بثمانية خصائص[48]:

1. أغلبية البطالين هم من الشباب حيث إن أكثر من 80% لا يتجاوز سنهم 30 سنة.
2. ثلثا عدد البطالين هم طالبوا العمل لأول مرة أي دون أي خبرة مهنية ويعتبر هذا خطر كبير على إدماج هذه الفئة في مجال الشغل.
3. تمس البطالة أساسا الأشخاص غير المؤهلين حيث أحصي في سنة 2003 قرابة مليون بطال لهم مستوى دراسي متوسط وما يقارب نسبة 73% ليس لهم أي تأهيل.
4. ارتفاع عدد البطالين الحاملين لشهادات عليا حيث فاق عددهم 80 ألف بطال سنة 1996 المتزامنة مع إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.
5. الاتجاه شيئا فشيئا نحو بطالة طويلة المدى حيث انتقلت مدة البحث عن مناصب شغل من 23 شهرا سنة 1989 إلى 27 شهرا سنة 1996 وبلغت نسبة البطالين الذين استغرقت مدة بحثهم عن منصب عمل أكثر من سنة 55% و 35,4% بالنسبة للذين استغرق بحثهم لمدة تزيد عن سنتين.
6. يعرف ثلث عدد البطالين حالة بطالة تستوجب إعادة الإدماج وهو معدل مرشح للزيادة في ظل فقدان مناصب العمل بالتسريح وغيره وتقدر نسبة تغطية الطلب لعرض الشغل ب 70,30% منها 67% بطالة إدماج مقابل 15% بطالة إعادة إدماج.
7. الارتفاع المعتبر للبطالة عند النساء التي بلغت نسبتها 38%.
8. تعد البطالة أكثر ارتفاعا في أوساط الفئات الاجتماعية المحرومة إذ تقدر بنسبة 44% عند الفقراء.

2. واقع آليات دعم التشغيل ودعم الاستثمار في الجزائر

أظهرت نتائج التحقيقات حول التشغيل والبطالة بالجزائر التي يعدها سنويا الديوان الوطني للإحصائيات، أن ارتفاع نسبة البطالة هو الأمر الذي أدى بالدولة إلى الاهتمام بعملية دعم تشغيل الشباب، محاربة البطالة والتشجيع على الإدماج المهني من خلال تطبيق أجهزة وبرامج

[48] عن CNES راي حول مشروع المخطط الوطني لمكافحة البطالة الدورة 11 جويلية 1998.

ترقية تشغيل الشباب ودعم الاستثمار. لهذا وفي ظل السياسة التنموية الوطنية، تسعى المصالح إلى التكفل بحاجيات هذه الفئة الهامة وخاصة من حيث التكوين والإدماج في عالم الشغل.

1.2 التقديم العام لأجهزة دعم التشغيل ودعم الاستثمار

1.1.2 الأجهزة المسيرة من طرف الوزارة المكلفة بالعمل

نجد ضمن هذه الأجهزة عدة برامج نذكر منها:

أ-برنامج تشغيل الشباب:

يتمثل هذا البرنامج في تشغيل الشباب المتراوح أعمارهم مابين 16 و30 سنة بشكل مؤقت في "ورشات منفعة عامة"، التي تنظم من طرف الجماعات المحلية والمديريات الوزارية المكلفة بقطاعات الفلاحة والري والغابات والبناء والأشغال العمومية. كذلك نجد أن هذا البرنامج مخصص لتكوين طالبي العمل لأول مرة دون أي تأهيل مهني خاص إذ أن غالبيتهم من الراسبين في المنظومة التربوية وهذا لتسهيل إدماجهم في الحياة المهنية.

تمول الدولة هذا البرنامج عبر صندوق إعانة تشغيل الشباب، حيث أن الإعانات المقدمة تحدد وفق عدد المستفيدين ومستوى الأجر الذي يربط بالأجر الوطني الأدنى المضمون الساري المفعول آنذاك وهذا مهما كان مستوى تأهيل المرشحين.

إلا أن تطبيق هذا البرنامج كشف عن وجود نقائص، من بينها[49]:

- أغلب مناصب العمل هي مناصب مؤقتة غير محفزة وغير مؤهلة بارتباطها بالأجر الوطني الأدنى المضمون.
- مركزية نظام تسيير وتخصص موارد صندوق دعم تشغيل الشباب.
- سوء التنظيم بسبب غياب هيئة تتكفل بتوجيه وتنسيق النشاطات ومتابعتها ولهذا تقرر إنشاء جهاز جديد مع بداية 1990 لاستخلاف برنامج تشغيل الشباب وهو جهاز الإدماج المهني للشباب.

[49] عبد القادر لحسن، "مرجع سبق ذكره"، ص 189.

ب- جهاز الإدماج المهني للشباب DIPJ:

يهدف هذا الجهاز إلى إزالة وتصحيح النقائص التي أظهرها برنامج تشغيل الشباب وإلى تشجيع الشباب على إنشاء نشاطات لحسابهم الخاص لترقية روح المبادرة. اشتمل هذا الجهاز على ثلاثة عناصر[50]:

1. الوظائف المؤجرة بمبادرة محلية: وهي مناصب مؤقتة أنشأتها الجماعات المحلية مدتها من ستة 6 إلى 12 شهرا. يستفيد منها الشباب العاطل عن العمل الذي لا يتمتع بمؤهلات كبيرة.
2. الإعانة على إنشاء نشاطات على أساس مشاريع يقترحها الشباب على شكل قانوني كالتمثيل في تعاونية فردية أو جماعية.
3. تكوين مستثمري التعاونيات لمدة 6 أشهر داخل مؤسسات التكوين المتخصصة، ويرتكز التكوين أساسا في توضيح شروط تشغيل المشاريع المقترحة.

ج- الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC:

إن ارتفاع مستوى البطالة نتيجة تطبيق سياسة الاستقرار الاقتصادي الذي نتج عنه ضعف مستوى الاستثمار وخاصة العمومي منه ونقص التشغيل وزيادة الطلب على العمل، والتقليص المتزايد للعاملين مضافا إليه البطالة التقنية الناجمة عن غلق المؤسسات العمومية حيث تقلص الشغل الدائم في القطاع الوطني إلى 3% أي 7580 منصب عمل في فترة سبتمبر 1993، مما أدى بالجزائر إلى إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في سبتمبر 1994.

يعتبر هذا الصندوق الأول على مستوى العربي، والثاني على المستوى الإفريقي بعد جنوب إفريقيا وجاء الصندوق بإضافات جديدة تتمثل في تزويد البطالين أصحاب الخبرة والشهادات عن طريق مستشارين منشطين يكمن دورهم في تزويد البطال بجميع المعلومات حول المسار الذي ينتظره وتقوية كفاءاته البشرية وقدراته الذهنية.

إن فكرة التشغيل بموجب هذا الصندوق أنها تحافظ على مناصب العمل أو المساعدة على العودة إلى العمل والمساهمة في التقليل من حدت البطالة، خاصة بالنسبة للعمال المسرحين لأسباب اقتصادية.

[50] عبد القادر لحسن، "مرجع سبق ذكره"، ص 189.

فهذا الصندوق يحوز كفاءات وقدرات مالية في مجال التسيير وقد أصبح بصفة طبيعية بمثابة آلية عمومية لمحاربة البطالة للفئة الشبانية 35-50 سنة والتي لم يوجد لها حل من طرف إجراءات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وذلك بعامل السن، فبعد تعويضات العمل الذين فقدوا مناصب شغلهم لأسباب اقتصادية. وقد تمكن الصندوق من تقديم المساعدة عبر التكوين المستمر لهؤلاء العمال إضافة إلى إيجاد مراكز البحث عن الشغل، ومراكز المساعدة على العمل ومراكز دعم العمل الحر ومنظمة لأطوار التكوين والتكييف وآليات مساعدة المؤسسات التي تواجه صعوبات.

د- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

هي هيئة ذات طابع خاص، يتابع نشاطها وزير العمل، أنشأت هذه الوكالة سنة 1996 بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 وهي تعد بمثابة جهاز لدعم تشغيل الشباب، باعتبار ذلك يشكل أحد الحلول الملائمة ضمن سلسلة الإجراءات المتخذة لمعالجة مشكل البطالة في ظل المرحلة الانتقالية للاقتصاد الجزائري. وتسعى هذه الوكالة إلى تشجيع خلق النشاطات من طرف الشباب أصحاب المبادرات، وإلى تشجيع كل الأشكال والإجراءات الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب.

فهذا الجهاز موجه لفئة الشباب البطال من أصحاب المبادرات الذين يظهرون استعدادا وميولا للاستثمار في مؤسسة مصغرة، و يملكون مؤهلات مهنية أو مهارات فنية في النشاط الذي يقترحونه ولديهم كذلك الاستعداد للمشاركة بمساهمة شخصية في تمويل المشروع، كما أن أعمارهم تتراوح ما بين 19 إلى 35 سنة، وتضم شبكتها 53 فرع عبر كامل ولايات الوطن.

أما بالنسبة للمهام الموكلة لهذا الجهاز، فهي تتمثل فيما يلي:

- تقديم الدعم والاستشارة لأصحاب المبادرات المتعلقة بإنشاء مؤسسات مصغرة.
- تمكين المستثمرين أصحاب المبادرات من فهم واستيعاب القوانين المتعلقة بممارسة نشاطهم وهذا عن طريق تفعيل وظيفة الإعلام والاتصال.
- إعلام أصحاب المبادرات المقبولة بالدعم الممنوح لهم، والامتيازات المقررة في جهاز المؤسسات المصغرة.

- ضمان متابعة ومرافقة المؤسسات المصغرة سواء خلال فترة الإنجاز أو بعد الاستغلال وحتى في حالة توسيع النشاط.
- تسيير تمويلات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما الإعانات وتخفيض نسبة الفائدة.
- إخطار المستثمرون الشباب المؤهلين لاستفادة من قروض البنوك والهيئات المالية لتمويل مشاريعهم بمختلف الاستثمارات التي أنجزها المستثمرون الشباب.

ه- عقد مساعدة على العمل CTA:

هو عقد عمل مبرم بموجب قانون 11 - 90 الصادر في 21 أفريل 1990 المتعلق بعلاقات العمل ويدخل في إطار تشغيل الشباب المدمج لدى المؤسسات العمومية والخاصة، ويهدف هذا العقد إلى التكفل بأجور الشباب المدمج على مستوى الهيئة المستخدمة في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني وهي الصيغة التي يتم المرور من خلالها من منصب عمل مؤقت إلى منصب عمل دائم ومن مساهمة الدولة في تحمل أعباء الأجور إلى مساهمات المستخدم. كما يؤسس تحفيزات جبائية وشبه جبائية وامتيازات لفائدة المستخدمين مقابل التشغيل، والتي من شأنها أن تدفع إلى خلق هذا النوع من مناصب الشغل داخل المؤسسات العمومية والخاصة. وقد تم تحديد سقف للاستفادة من هذه العقود لكل مستخدِم حيث لا يتجاوز 15% من العدد الإجمالي للعمال بالمؤسسة وذلك تفاديا للاستغلال المفرط لهذا النوع من العقود.

2.1.2 الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية لتنمية الاجتماعية

من بين الحلول التي فكرت فيها الجزائر لامتصاص جزء من البطالة عند الفئة القادرة على العمل هي فكرت الحلول المؤقتة، التي تجسدت في أجهزة تسيرها تسيرها الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية، والتي كانت مهامها الأساسية تمويل وترقية المشاريع الموجهة للفئة الاجتماعية المحتاجة، وكذلك تمويل المشاريع ذات المنفعة الاقتصادية والتي تحتاج إلى توظيف كبير للعمالة من أجل إنجازها.

وقد تم تجسيد هذه الفكرة على أرض الواقع 1996، على شكل البرامج التابعة للوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية وتمثلت في:

أ- التعويض مقابل نشاطات ذات منفعة عامة IAIG :

هو برنامج يندرج ضمن الشبكة الاجتماعية في ورشات البلديات مقابل أجر شهري منخفض محدد بـــ 3000 دج ولا يعتبر هذا الحل من الحلول الدائمة للبطالة بل هو حل مؤقت ويشترط عند الانخراط بهذا البرنامج:

- أن يكون الشخص عاطلا عن العمل
- الاستفادة منه تكون لشخص واحد في العائلة مع بلوغ السن القانوني للعمل
- عند مزاولة العمل يخضع الشخص إلى القوانين العادية للتشغيل.

ب- الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملةTUP-HIMO :

أنشأ هذا الجهاز سنة 1997 بسبب القرض الممنوح من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير للجزائر قصد التنمية والتطوير والتخفيف من حدت البطالة بإنشاء ورشات تشغيل تقوم بالعناية بالطرقات والمحافظة على البيئة والغابات ومشاريع الإصلاحات العمرانية للمناطق الحضرية، وإنشاء هذه المناصب لا يتطلب تأهيلا عاليا ولا معدات ضخمة، حيث تتم هذه الأشغال من خلال الاتفاق بين الوزارات المعنية وهي:

- الوزارة المكلفة بالعمل.
- الوزارة المكلفة بالتنمية العمرانية.
- وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

الغرض من هذا الجهاز هو تخفيف آثار الإصلاحات الاقتصادية على الفئات السكانية المحرومة ولدعم تحسين النشاط الاجتماعي للدولة، وتم تطبيق هذا برنامج على مرحلتين[51]:

[51] سليم عقون ، "مرجع سبق ذكره"، ص 61.

المرحلة الأولى 1997-2000:

هي مرحلة نموذجية تسمح بانطلاق الأشغال ذات المنفعة العمومية للاستعمال المكثف لليد العاملة بإحداث مناصب عمل مؤقتة في القطاعات الخاصة بالطرق، الغابات والأشغال البسيطة في مجال الري، حيث خصصت الجزائر قيمة 4,13 مليار دينار أي ما يعادل 50 مليون دولار، ثلث المبلغ الممنوح من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير وذلك من أجل إنشاء 3846 ورشة، خصت عدة مشاريع أغلبها تم إنجازها خلال سنتي 1998 و1999 أما بالنسبة لسنة 2000 لم يبقى إلا الأشغال التكميلية في إطار الأموال المتبقية التي لم تصرف مما أدت إلى تشغيل 000 140 شخص، ومنه تم إنشاء 000 42 منصب شغل دائم.

المرحلة الثانية 2000-2004:

يختص المخطط الثلاثي لدعم الإنعاش الاقتصادي الممتد على المرحلة 2001-2004 إنشاء 000 22 منصب شغل ثابت سنويا بغلاف مالي تكميلي قدره 9 مليار دينار، إن جهاز الأشغال ذات المنفعة العامة والاستعمال المكثف لليد العاملة سمح بتوفير مناصب عمل مؤقتة بتكلفة متوسطة تقدر بـــ 406 108 دج سنويا.

هذا الجهاز تميز بنقائص رغم ما وفره من مناصب عمل مؤقتة وبتكلفة زهيدة نوجزها فيما يلي:

- عدم تشجيع البلديات في الاشتراك في اختيار القطاعات للمشاريع المؤثرة في الحياة اليومية للمواطن.
- التعقيدات الإدارية في تمويل ورشات هذا الجهاز من مندوب التشغيل إلى البنك إلى المستفيد.
- اقتصار هذا البرنامج فقط على المستوى المحلي دون جعله جهوي أو وطني.
- المساهمة الضعيفة في ترقية القطاع الخاص لاسيما المقاولة والمؤسسة المصغرة.

ج- عقود ما قبل التشغيل CPE :

وضعت الجزائر برنامج عقود ما قبل التشغيل سنة 1998 للحد من تفشي ظاهرة البطالة لدى فئة حاملي الشهادات العليا، نتيجة عدم التوزان بين العرض والطلب في سوق العمل على فئة حاملي الشهادات الجامعية والمعاهد المتخصصة، بحيث تزايد عدد خريجي الجامعات والمعاهد المتخصصة، وقلة مناصب العمل سواء المؤقتة منها أو الدائمة ضمن مختلف مجالات الأنشطة الإدارية والاقتصادية.

يتكفل هذا الجهاز بعروض العمل لفئة الشباب حاملي الشهادات الجامعية أو التقنين السامين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 سنة و 35 سنة، وكذلك يساعد هذه الفئة من اكتساب الخبرة المهنية لأجل إدماجهم في سوق العمل.

ويلتزم الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بدفع أجور للمستفيدين من هذا البرنامج إذ يكون الأجر لحاملين الشهادات الجامعية 000 6 دج، أما أجر التقنيين السامين فهو 500 4 دج، وابتدءا من سنة 2004 عرف هذا الجهاز إعادة تثمين الأجور إلى أن وصل إلى 000 12 دج شهريا بالنسبة للجامعين و 000 8 دج شهريا بالنسبة للتقنيين السامين.

د- برنامج القرض المصغر MC :

أنشأ هذا الجهاز سنة 1999، وهو موجه لفئة الشباب العاطلين عن العمل والذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 60 سنة، وهو يتمثل في منح قرض بنكي يتراوح مبلغه ما بين 000 50 دج و 000 350 دج بنسبة فائدة منخفضة لتمويل مشروع مقدم من طرف الشاب الطالب للقرض، وتقوم وكالة التنمية الاجتماعية بالتسيير ومراقبة تمويل هذا المشروع إلى أن يصبح ملك لصاحبه. حيث تقوم بضبط الإجراءات منح القرض الذي يسمح للمقاول بتقديم مشروعه للبنك كما أنها تقوم بدور الوسيط بين الخزينة العمومية والبنوك، وتتدخل الهيئات التالية وفق ما يلي[52]:

[52] سليم عقون ، "مرجع سبق ذكره"، ص 63.

- تقوم مديرية تشغيل الشباب باستقبال المرشحين ومساعدتهم في تكوين الملف وتلعب دور الوسيط بين المرشح ووكالة التنمية الاجتماعية.
- تقوم الوكالة الوطنية للشغل باستقبال المرشحين وتوجيههم نحو مديريات تشغيل الشباب.
- تقوم مديرية الشؤون الاجتماعية بتحديد المشاريع المؤهلة للاستفادة من القروض المصغرة التي تمنحها البنوك.
- يقوم الصندوق الوطني للمكافحة البطالة بتسيير صندوق التأمين من الأخطار الناجمة عن هذه القروض مع منح الضمانات.

ه- جهاز أنشطة الإدماج الاجتماعي DAIS:

يتوجه هذا البرنامج إلى الشباب البطال الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة حيث يقترح عليهم مناصب شغل تدعيمية موجهة لتعزيز قدرات الجماعات المحلية والوحدات الاقتصادية المحلية. ويسمح هذا البرنامج للشباب بتقاضي أجرة شهرية قدرها 2700.00 دج والاستفادة من التغطية الاجتماعية.

تصدر أغلبية عروض هذا النوع من مناصب التشغيل من طرف المجالس الشعبية المحلية والدوائر والولايات والمؤسسات التابعة لها والمؤسسات الجهوية والوطنية المساهمة في نشاطات التكوين في إطار التشغيل، مقابل تلقيها معونة مالية من صندوق المساعدة على تشغيل الشباب (FAEJ) وقد تم تعويضه في 1996 بالصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب (FNSEJ).

وأصبحت تسيير هذا البرنامج من طرف وكالة التنمية الاجتماعية منذ سنة 2002، حيث ينبغي على البطال الراغب في الحصول على هذا النوع من التشغيل المؤقت تسجيل طلبه على مستوى الوكالات المحلية للتشغيل أو المكاتب المختصة التابعة للدائرة والجمعيات والهيئات المحلية، أين تتكفل البلدية بالتوظيف الفعلي للشاب الذي تم قبوله، وعلى مدير التشغيل للولاية ضمان المتابعة والسهر على احترام الحقوق والالتزامات الخاصة بكل من العامل والإدارة المستخدمة، بحيث تتراوح مدة عقد العمل من 03 أشهر إلى 12 شهرا.

3.1.2 أجهزة صيانة وترقية الاستثمارات

أ- جهاز صيانة التشغيل:

يتمثل هذا الجهاز في صندوق خاص بالتطهير المالي اتجاه المؤسسات العمومية التي هي في حالة عجز هيكلي، حيث يتم تمويلها شرط أن تنعش تطور نشاطاتها وأن تحافظ على مناصب الشغل الموجودة.

ب- ترقية الاستثمارات:

رفعت سياسة التحرير الاقتصادي المعلنة منذ السنوات الأولى للتسعينيات السلطات العمومية إلى إصدار نصوص قانونية وتنظيمية تترك للمؤسسة العمومية مبادرة كبيرة في الإبداع. حيث تعطى حرية أكبر للمبادرة الخاصة وذلك عن طريق السياسات النشيطة لمكافحة البطالة بفضل دعم الاستثمار والمساعدة على إنشاء المؤسسات، حيث تم اتخاذ عدة إجراءات في هذا الاتجاه تهدف إلى تحسين المحيط الإداري والقانوني للمؤسسة عامة وترقية الاستثمار خاصة، ومن بين هذه الإجراءات:

- إنشاء مجلس وطني للاستثمار تحت سلطة رئيس الحكومة CNI.
- إنشاء صندوق دعم الاستثمار للتكفل بمساهمة الدولة في المشاريع الموافق عليها.
- إنشاء شباك موحد يوضع تحت سلطة رئيس الحكومة في شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار ANDI عوضا عن وكالة ترقية دعم الاستثمار.

ج- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI :

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار بمقتضى الأمر التنفيذي رقم 282-01 المتمم بتاريخ 24-09-2001، وتعتبر هذه الوكالة مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وهي تابعة مباشرة لرئيس الحكومة، حيث يقوم وزير المساهمات وتنسيق الإصلاحات بمتابعة مجمل نشاطات الوكالة، من مهام الوكالة في إطار الاستثمار، وبالتعاون مع الإدارات والتنظيمات المعنية القيام بما يلي:

- ضمان ترقية وتطوير ومتابعة الاستثمارات الوطنية والأجنبية، مع تسهيل إجراءات إنشاء المؤسسات دون عراقيل.

- منح المزايا المرتبطة بالاستثمار كالإعفاءات لفترة محددة من الزمن.
- ضمان احترام الالتزامات المتعهد بها من طرف المستثمرين.
- تشكيل بنك معلومات يقوم بخدمة المستثمرين المقيمين وغير المقيمين من خلال التعرف على إمكانية الربح وطبيعة الإجراءات المتخذة من أجل تحقيق المشروع، وتسهيل الاتصال بالسلطات المعنية قصد التعجيل بالمشاريع الاستثمارية والتخفيف من ثقل الإجراءات الإدارية.

د- صندوق ضمان القروض FGAR:

أنشئ صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 373-02 ، المؤرخ في نوفمبر 2002، والمتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم18-01 المتضمن القانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، وهو مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وقد أنطلق نشاطه فعليا في2004/03/14 ، ويعتبر هذا الإنجاز انطلاقة حقيقية لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لعدة اعتبارات[53]:

- يعتبر أول أداة مالية متخصصة لفائدة هذه المؤسسات، ويعالج أهم مشكل تعاني منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثل في نقص الضمانات للحصول على القروض البنكية؛
- يندرج ضمن الفعالية الاقتصادية والاستخدام الأمثل للموارد العمومية، وذلك بتحويل دور الدولة من مانحة للأموال الى ضامنة للقروض المقدمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

يتولى صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المهام التالية[54]:

[53] بلعزوز بن علي، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقررات لجنة بازل1 ، مداخلة مقدمة الى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 18/17 أفريل 2006، ص 492.

[54] رامي حريد، صندوق ضمان القروض :هل هو محفز لنمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟ ، مداخلة مقدمة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي تقييم آثار برامجالاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، جامعة سطيف، 12/11 مارس 2013، ص 10.

- التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنجز استثمارات في إنشاء المؤسسات وتوسيعها، تجديد المؤسسات وتوسيع المؤسسات القائمة؛
- إقرار أهلية المشاريع والضمانات المطلوبة؛
- التكفل بمتابعة عملية تحصيل المستحقات المتنازع عليها؛
- متابعة المخاطر الناجمة عن منح ضمان الصندوق؛
- ضمان الاستشارة والمساعدة التقنية لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستفيدة من ضمان الصندوق.
- ترقية الاتفاقيات المتخصصة التي تتكفل بالمخاطر التي تنشط في إطار ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها؛
- ضمان متابعة المخاطر الناجمة عن ضمان الصندوق، وتسليم شهادات الضمان الخاصة بكل صيغ التمويل؛
- التقييم المستمر لأنظمة الضمان الموضوعة من قبل الصندوق؛
- إعداد اتفاقيات مع البنوك والمؤسسات المالية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- القيام بكل عمل يهدف إلى المصادقة على التدابير المتعلقة بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعيمها في إطار ضمان الاستثمارات، حيث يحل الصندوق محل البنوك والمؤسسات المالية فيما يخص آجال تسديد المستحقات، وفي حدود تغطية المخاطر طبقا للتشريع المعمول به.

ه- صندوق ضمان قروض الاستثمار CGCI:

أنشأ صندوق ضمان استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم الرئاسي رقم 134/04 المؤرخ في 2004/04/19 والذي يقوم ب:

ضمان تسديد القروض البنكية التي تستفيد منها المؤسسات المصغرة لتمويل الاستثمارات المنتجة للسلع والخدمات المتعلقة بإنشاء تجهيزات المؤسسات وتوسيعها، حيث تبلغ قيمة القروض القابلة للضمان 50 مليون دج كحد أقصى.

وتتمثل المخاطر المغطاة من طرف صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أخطار عدم تسديد القروض الممنوحة، وأخطار التسوية أو التصفية القضائية للمقترض.

2.2 خصائص أجهزة دعم التشغيل ودعم الاستثمار

لإعطاء صورة واضحة لأجهزة دعم التشغيل ودعم الاستثمار نستعرض الجدول الموالي الذي يبين خصائص مختلف هذه الأجهزة.

الجدول رقم (06): خصائص مختلف أجهزة دعم التشغيل و دعم الاستثمار

الهيئات	الوصاية	المهام	الفئات و الأشخاص المعنيون	الأجهزة
الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM التي أنشأت عام 1990	وزارة التشغيل والتضامن الوطني	– ضبط سوق العمل – تنفيد برامج خاصة بالتشغيل	- كل طالبي مناصب الشغل	
وكالة التنمية الاجتماعية أنشأت عام ADS 1996	وزارة التشغيل والتضامن الوطني مصالح رئاسة الحكومة	إعانة السكان المحرومين ترقية تطوير التشغيل	- الأشخاص بسن 60 فما أكثر بدون مداخيل - الأشخاص القادرين على العمل بدون مداخيل الجامعيين والتقنيين الساميين عن أول منصب شغل	-المنحة الجزافية للتضامن 1000دج - تعويض النشاط ذو المنفعة العامة 3000 دج. - قرض ما قبل التشغيل 4500 دج. - القروض المصغرة: أشغال

				المنفعة العامة ذات الكثافة العالية من اليد العاملة. - برنامج التنمية الجمعوية. - الخلايا الاجتماعية الجوارية.
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ 53 فرع جهوي انشأ عام 1996	-مصالح رئاسة الحكومة + وزارة التشغيل والتضامن الوطني.	الإعانة على إنشاء النشاط بالنسبة للشباب العاطل عن العمل.	طالبي مناصب الشغل سنهم بين 19-35 سنة مع إمكانية التوسيع لذوي 40 سنة.	- المؤسسة المصغرة التي تقل تكلفتها عن 10 ملايين دج.
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة 1994	- وزارة العمل والضمان الاجتماعي	- إدماج العاطلين على العمل الدين يستفيدون من التأمين على البطالة	- العاطلين من 35-50 سنة المسجلين مند 6 أشهر على الأقل لدى الوكالة الوطنية للتشغيل. - المستفيدين من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة.	- مركز البحث حول التشغيل . - مركز اعادة العمل المستقل. - التكوين-تغيير النشاط. - تمويل إنشاء النشاطات ب 5 ملايين دج كحد أقصى.
الوكالة الوطنية لتسيير التشغيل (جانفي	وزارة التشغيل والتضامن	-تسيير القروض	- النساء بالمنازل	-القروض

2004)	الوطني	المصغرة	- الحرفيين الصغار المستفيدين من الشبكة الاجتماعية - الشباب العاطلين عن العمل.	المصغرة التي تتراوح قيمتها ما بين 50000 و400000 دج
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI	مصالح رئاسة الحكومة	-ضمان ترقية وتطوير ومتابعة الاستثمارات الوطنية والأجنبية.	المستثمرين المحليين والأجانب.	

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي

3.2 أثار أجهزة دعم التشغيل ودعم الاستثمار في مكافحة البطالة

1.3.2 محاور سياسة أجهزة دعم التشغيل ودعم الاستثمار

لقد كان لارتفاع أسعار النفط في مطلع الألفية الثالثة بالغ الأثر في تحسن الوضع الاقتصادي في بلادنا. بالإضافة إلى زيادة وتيرة الاستثمارات بفضل تحسن الوضعية الأمنية والاستقرار السياسي، والنتيجة زيادة فرص التشغيل والذي يؤكد ذلك تراجع معدلات البطالة حيث وصلت إلى 17,7% عام 2004 بعد ما كانت تقارب 30% عام 2000 ويعود هذا إلى السياسة التي انتهجتها الدولة في ميدان التشغيل و التي ركزت أساسا على الاهتمام و إعطاء الدعم الكامل لأجهزة الشغل التي أنشئت خصيصا لتحسين و تنظيم سوق العمل و امتصاص البطالة التي تفاقمت خلال العشرية السابقة. بالإضافة إلى تطبيق مختلف البرامج الاقتصادية كمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي شرع فيه عام 2001 والمخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية التي شرع فيه سنة 2000.

ركزت سياسة أجهزة التشغيل ودعم الاستثمار على النقاط آلاتية:

1- محاولة التعرف على سوق العمل والتحكم فيها بالاعتماد على آليات كخلق مرصد وطني للتشغيل والبطالة.

2- دعم الوكالة الوطنية للتشغيل وذلك من أجل ضبط سوق العمل وإحداث مناصب شغل.

3- الحفاظ على مناصب الشغل الموجودة ومحاولة إدماج العاطلين عن العمل وذلك من خلال دعم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

4- تشغيل الشباب وإعانتهم على إنشاء نشاطات مختلفة وذلك بواسطة دعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

2.3.2 حصيلة سياسة أجهزة دعم التشغيل ودعم الاستثمار

لايزال تدخل الدولة في مكافحة البطالة بواسطة السياسات البديلة للشغل يحتل مكانة هامة في إنشاء مناصب العمل. وفي هذا السياق، نحاول عرض حصيلة سياسة أجهزة دعم التشغيل ودعم الاستثمار على النحو التالي:

1) جهاز الإدماج المهني للشباب DIPJ:

إن حصيلة جهاز الإدماج المهني للشباب لم ترقى إلى طموح السلطات فيما يخص وجود صفة عمل دائم، حيث لم يستفيد من هذه الصفة إلا نسبة ضئيلة تتراوح ما بين 3 إلى 4 % من عدد الشباب المستفيدين، وقد استفاد قرابة 33200 من منصب عمل لمدة 6 أشهر في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي والإداري.كذلك خلال الفترة 1990-1994 نجد أن عدد الشباب الذين استفادوا من منصب دائم لم يتجاوز 11000 أي 3,3 % من إجمالي الإدماجات المنجزة، وفي سنة 1997 بلغ عدد الشباب المستفيدين 160 185 منهم 8300 استفادوا من منصب دائم أي بنسبة 4,5 %.

بالنسبة إلى القروض التي خصصتها الدولة لتمويل هذا البرنامج، فقد بلغت 2,6 مليار دج استهلك منها 80% في نهاية سنة 1997 و 2,3 مليار سنة 1998، إلا أن هذه النتائج تظل دون تحقيق تكافؤ حسب إحصائيات 1998.

إن الجهاز الإدماج المهني لم يعطي النتائج المرجوة منه وذلك لاعتبارات التالية:

- اقتصرت الوظائف المأجورة بمبادرة محلية على الأشغال غير المنتجة وذات تأهيل ناقص.
- ربط المنح للمستفيدين بالحد الأدنى الوطني المضمون لسنة 1990 الذي حدد بـــ 2500 دينار كل شهر وبالتالي يعتبر إعانة وليس أجرا.
- غياب معايير اقتصادية ملائمة لتنظيم القروض الممنوحة في إطار إنشاء النشاطات وصعوبة الحصول عليها من قبل البنوك مع ارتفاع نسب الفائدة وغياب الضمانات الكافية لحماية المستفيدين.
- الجهاز لم يتمحور بما فيه الكفاية حول الشراكة ما بين المؤسسات والهيئات المالية والمستثمرين الشباب وطالبي العمل.
- إن استهداف فئة الشباب لم يسمح بإدراج إنشاء النشاطات في إطار منطق اقتصادي نظرا لضعف تأهيل المترشحين الذين لا يتمتعون بكفاءات مهنية واضحة.

2) جهاز المساعدة على الادماج المهني (عقود ما قبل التشغيل CPE سابقا):

أما فيما يخص جهاز عقود ما قبل التشغيل CPE، فتشير حصيلة ثلاث سنوات من تطبيق هذا الجهاز إلى النسبة الإجمالية لإنجازه بـــ 74% ومنها تم توظيف ما يقارب 63% من إجمالي حاملي الشهادات في الإدارات.

وكانت حصيلة هذا الجهاز للفترة 1998– 2000 مبينة في الجدول التالي:

الجدول رقم (07): حصيلة عقود ما قبل التشغيل للفترة (1998 – 2000)

قطاع النشاط	الفترة 1998		الفترة 1999		الفترة 2000	
	عدد المناصب المعروضة	عدد المناصب التي تم توظيفها	عدد المناصب المعروضة	عدد المناصب التي تم توظيفها	عدد المناصب المعروضة	عدد المناصب التي تم توظيفها
المجال الإداري	5980	5347	7274	5927	4000	2000
المجال الاقتصادي	991	926	6332	4639	7543	7711
المجموع	6971	6273	13606	10566	11593	9711

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، (2001)، التقرير الوطني حول التنمية البشرية 2000، الدورة العامة التاسعة عشر، نوفمبر، ص156.

من خلال هذا الجدول يتبين أن العروض أكبر بكثير من توظيف في نفس الإطار، وأن أكبر نسبة له كانت في الإدارة.

الشكل رقم (11): تطور عدد مناصب الشغل المفتوحة وفق برنامج CPE خلال الفترة (1998-2011)

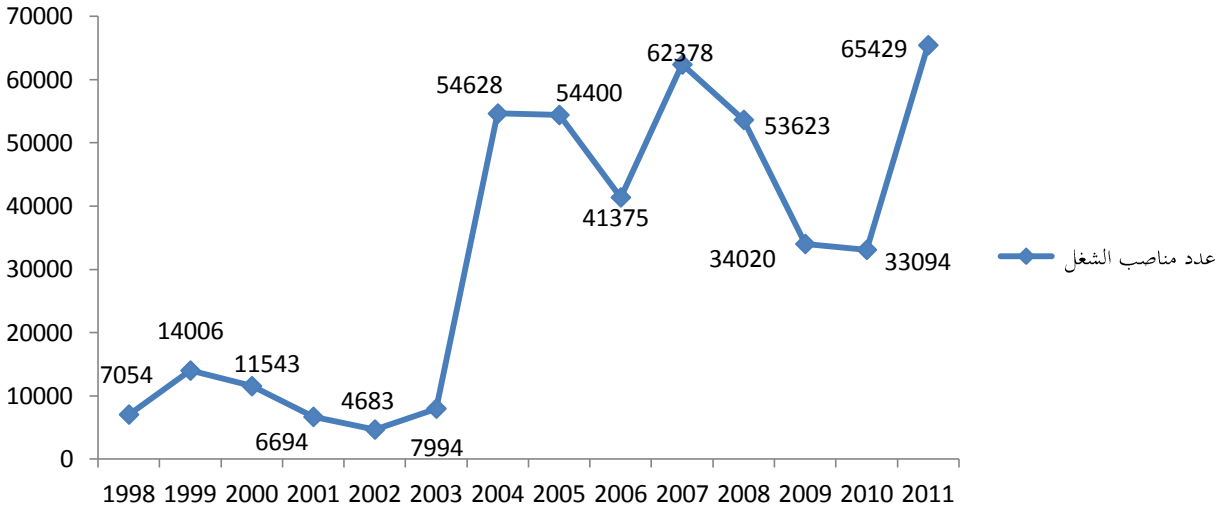

من خلال هذا الشكل يتبين أن عروض التوظيف ارتفعت بصورة معتبرة سنة 2004 لتصل إلى ما يزيد عن 50000 منصب شغل مقارنة بسنة 2003 التي سجلت ما يقارب 8000 منصب عمل، ثم سجلت انخفاضا معتبرا سنة 2009 و 2010 بفارق يقدر بنحو 20000 منصب عمل، ومؤخرا في سنة 2011 عادت للارتفاع من جديد فسجلت ما يزيد عن 65000 منصب عمل.

رغم أهمية هذا الجهاز إلا أن الشباب يعرف عدة صعوبات في سبيل الحصول على هذا النوع من العقود، وإن حصل عليها فإنه يواجه أو يجد صعوبات في توظيفه بعد انتهاء مدة العقد بصفة دائمة، وتتوقف فعالية هذا البرنامج على مدى تقبله من طرف الشباب بسبب ضعف قيمة التعويضات المالية، وتضاؤل فرص الاندماج بعد انتهاء العقد.

3) جهاز أعمال المرافق العامة عالية الكثافة لليد العاملة TUP-HIMO:

يمكن عرض حصيلة هذا الجهاز من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (12): تطور عدد مناصب الشغل المفتوحة وفق برنامج TUP-HIMO خلال الفترة (2001-2012)

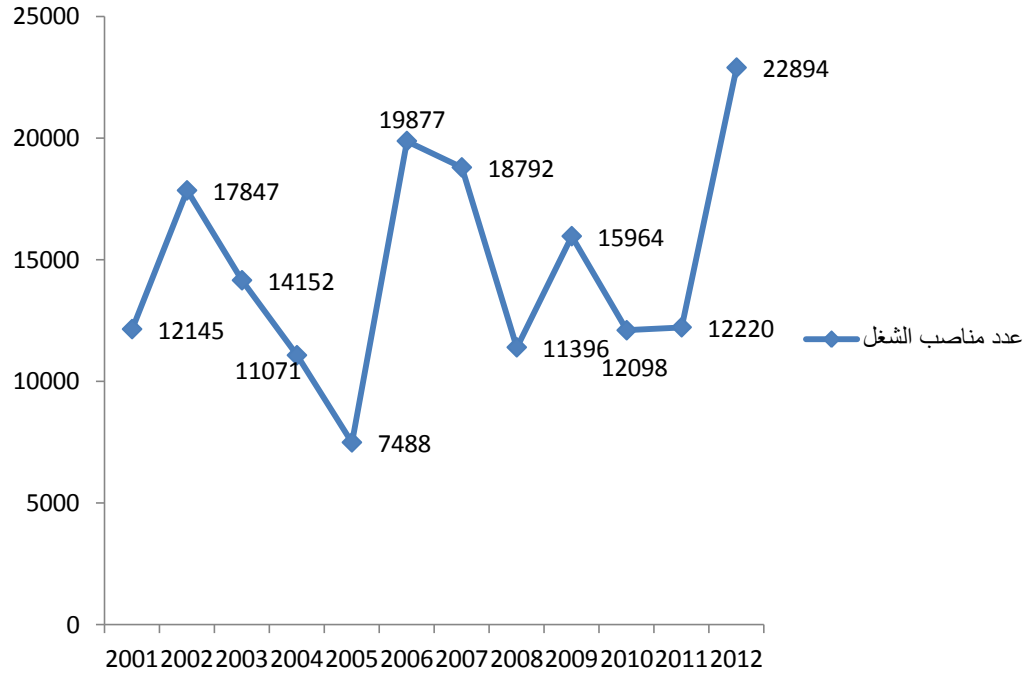

عرفت عدد مناصب الشغل المفتوحة وفق برنامج جهاز أعمال المرافق العامة عالية الكثافة لليد العاملة TUP-HIMO انخفاضا ملحوظا خلال الفترة الممتدة ما بين 2002 إلى غاية 2005، لتصل إلى ما يقارب 7500 منصب عمل سنة 2005 مقارنة بسنة 2002 التي سجلت حوالي 18000 منصب عمل، أما خلال الفترة الممتدة من سنة 2008 إلى غاية سنة 2011 اتصفت بالاستقرار بمعدل 12000 منصب عمل سنويا، ولكن خلال سنة 2012 ارتفعت حصيلة المناصب المفتوحة لتصل إلى ما يقارب 23000 منصب عمل.

4) جهاز أنشطة الإدماج الاجتماعي DAIS (ESIL سابقا):

يمكن عرض حصيلة هذا الجهاز من خلال الشكل الموالي :

الشكل رقم (13): تطور عدد مناصب الشغل المفتوحة وفق برنامج DAIS خلال الفترة (2012-1999)

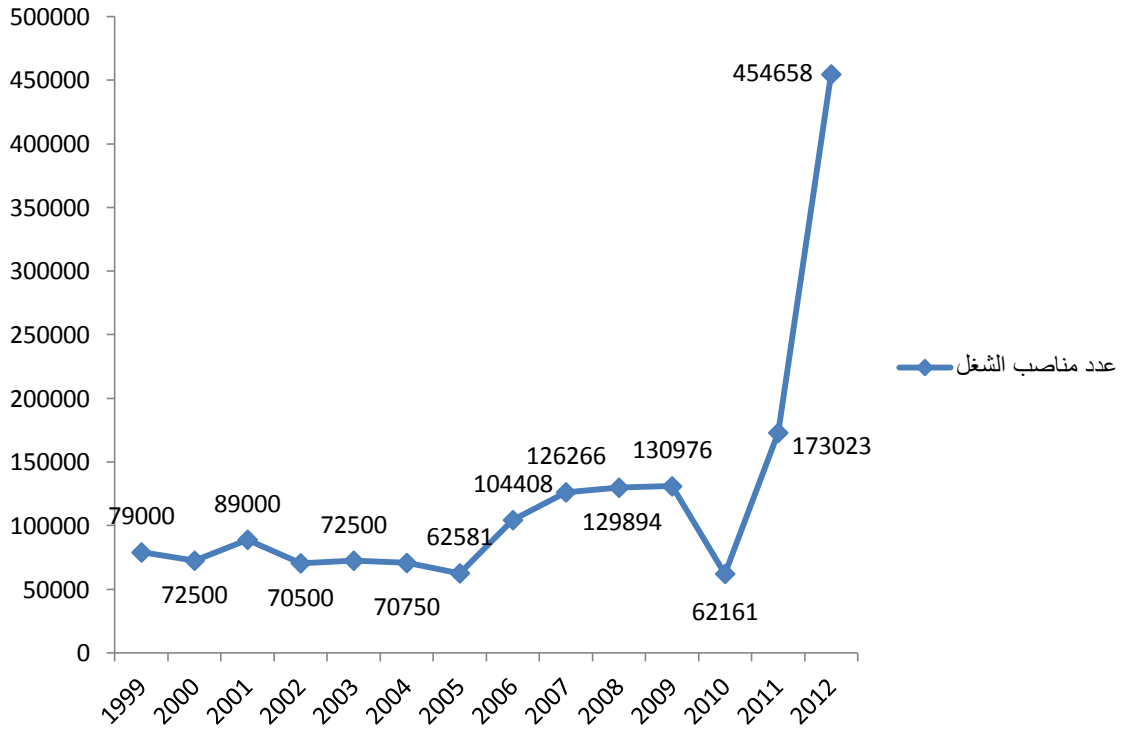

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن عدد مناصب الشغل المفتوحة وفق برنامج DAIS خلال الفترة الممتدة ما بين 1999 إلى غاية 2005 اتصفت بالاستقرار بمعدل 73000 منصب عمل، أما خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى غاية 2009 بدأت في الارتفاع تدريجيا لتصل الى يزيد عن 130000 منصب عمل، أما خلال سنة 2010 انخفضت انخفاضا ملحوظا لتصل إلى 62161 منصب عمل، ولكن خلال السنتين الأخيرتين ارتفعت ارتفاعا معتبرا حيث سجلت سنة 2012 ما يفوق 450000 منصب عمل.

5) جهاز تعويض على النشاط ذات المصلحة العامة IAIG :

يمكن عرض حصيلة هذا الجهاز من خلال الشكل الموالي :

الشكل رقم (14): تطور عدد مناصب الشغل المفتوحة وفق برنامج IAIG خلال الفترة (2012-1997)

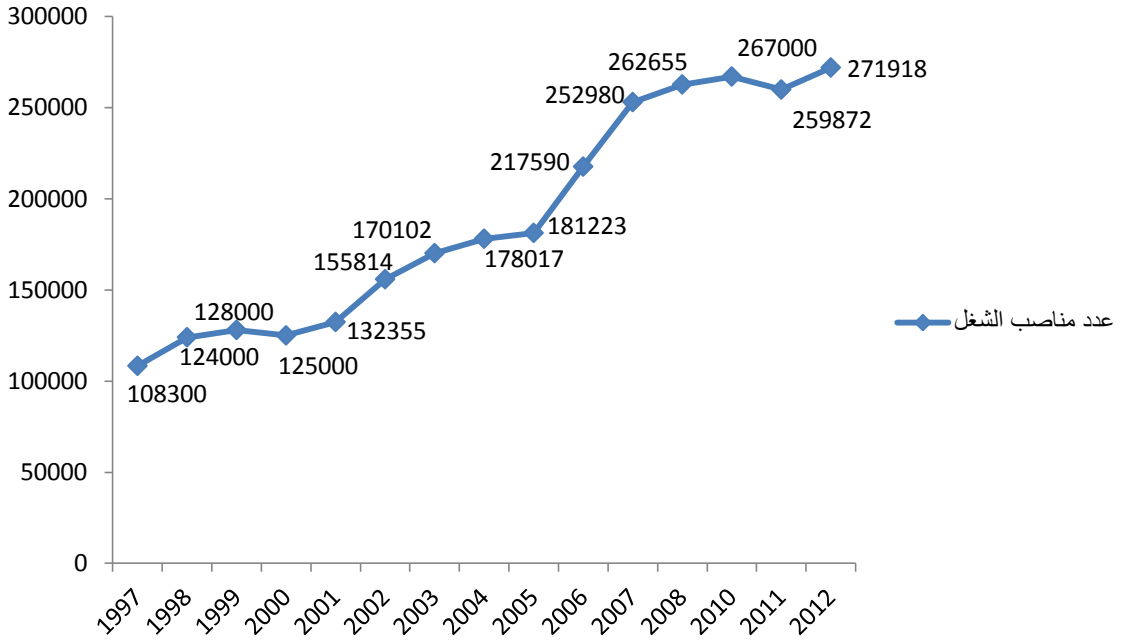

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن عدد مناصب الشغل المفتوحة وفق برنامج IAIG خلال الفترة الممتدة ما بين 1997 إلى غاية 2010 سجلت ارتفاعا تدريجيا، حيث كانت خلال سنة 1997 حوالي 108300 منصب عمل لتصل سنة 2010 حوالي 267000 منصب عمل، ولكن خلال سنة 2011 انخفضت نوعا ما لتسجل ما يقارب 260000 منصب عمل. ولكن خلال سنة 2012 ارتفعت من جديد لتسجل ما يزيد عن 270000 منصب عمل.

6) جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

يمكن عرض حصيلة هدا الجهاز من خلال الشكل الموالي :

الشكل رقم (15): تطور عدد مناصب الشغل المفتوحة وفق برنامج ANGEM خلال الفترة (2012-2005)

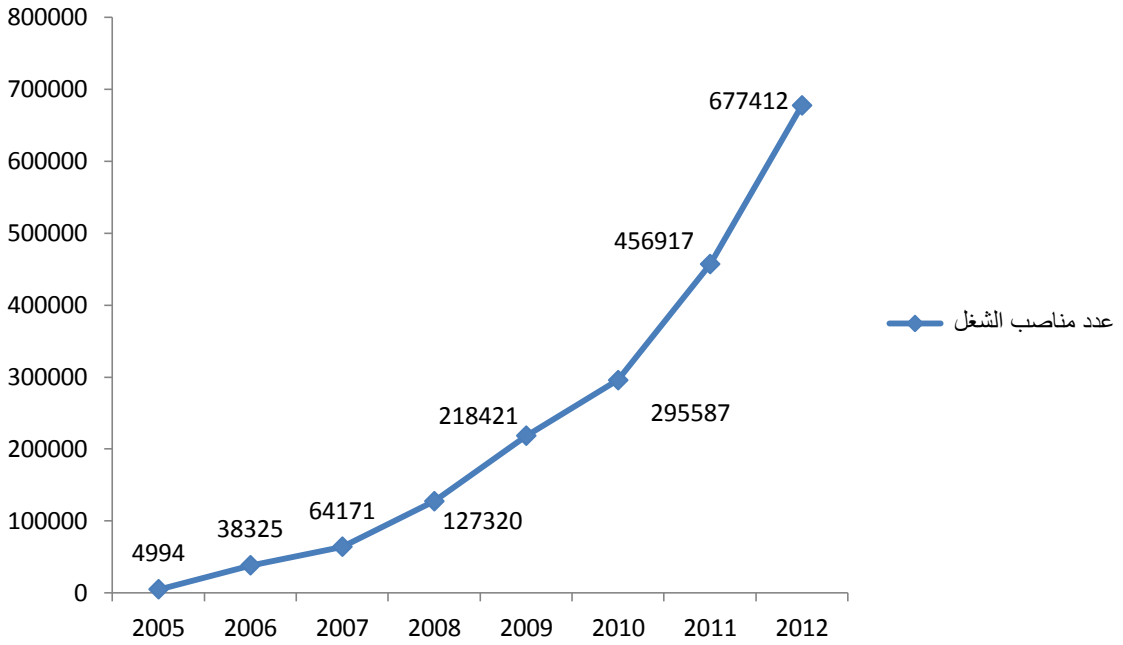

أما فيما يخص برنامج القرض المصغر، فقد بلغ عدد المستفيدين من في سنة 2005 حوالي 5000 مستفيد تقريبا وارتفع في سنة 2006 إلى ما يفوق 38000 مستفيد، ولكن في السنوات الأخيرة ارتفع ارتفاعا معتبرا، حيث وصل سنة 2012 إلى ما يفوق 677000 مستفيد مما يعني نجاعة هذا البرنامج، و ذلك منذ إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر سنة 2004، بموجب المرسوم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 كهيئة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن الوطني، مهمتها تطبيق سياسة الدولة في مجال محاربة البطالة والفقر عن طريق تدعيم أصحاب المبادرات الفردية من أجل مساعدتهم على خلق نشاطات لحسابهم.

7) عقد مساعدة على العمل CTA

يمكن عرض حصيلة هدا الجهاز من خلال الشكل الموالي :

الشكل رقم (16): تطور عدد مناصب الشغل المفتوحة وفق برنامج CTA خلال الفترة (2012-2009)

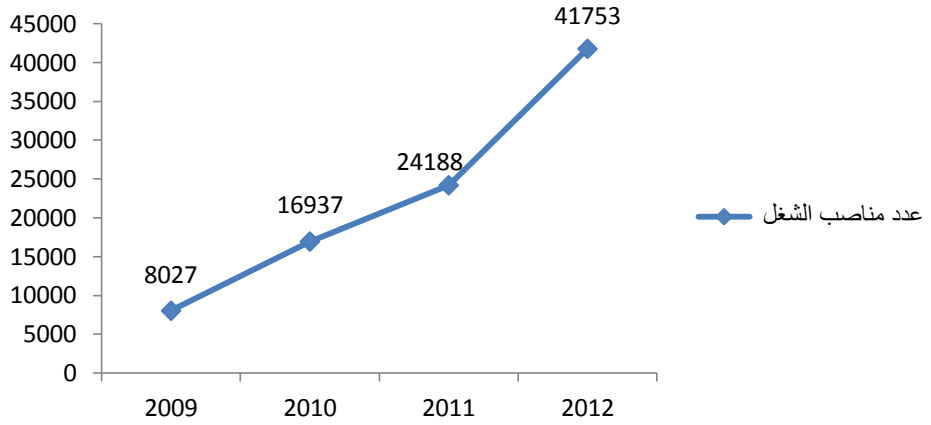

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن عدد مناصب الشغل المفتوحة وفق برنامج CTA خـــلال الفترة الممتدة ما بين 2009 إلى غاية 2012 سجلت ارتفاعا تدريجيا حيث كانت خـــلال ســـنة 2009 حوالي 8000 منصب عمل لتصل في سنة 2012 إلى ما يزيد عن 41000 منصب عمل.

8) الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:

يمكن عرض حصيلة هدا الجهاز من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (17): تطور عدد مناصب الشغل المفتوحة وفق برنامج ANSEJ خلال الفترة (2012-1997)

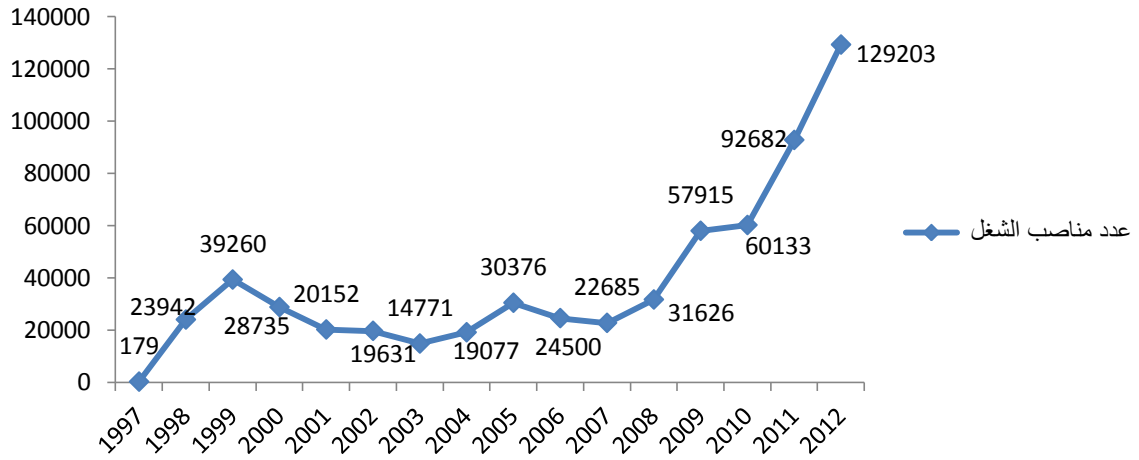

أما فيما يتعلق بالوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، فقد ساهم هذا الجهاز في تغيير السلوكيات الاجتماعية نحو ميدان النشاط الذي اقتحمه النساء حتى الآن، حيث بلغت نسبة مشاركة النساء في إنشاء المؤسسات المصغرة 17% في سنة 2001 مقابل معدل 10% في الفترة 1998-2000.

و في إطار هذا البرنامج، ومن خلال هذا الشكل نلاحظ أن الفترة الممتدة من سنة 1997 إلى غاية سنة 1999 اتصفت بالارتفاع تدريجيا حيث سجلت سنة 1997 حوالي 179 منصب عمل لتصل ما يفوق 39000 منصب في سنة 1999، ولكن خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2000 وسنة 2007 اتسمت بالتذبذب نوعا ما، ولكن خلال السنوات الأخيرة تميزت بالارتفاع، حيث سجلت سنة 2008 حوالي 58000 منصب لتصل عدد المناصب إلى ما يقارب 130000 منصب عمل.

9) الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC :

يمكن عرض حصيلة هدا الجهاز من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (18): تطور عدد مناصب الشغل المفتوحة وفق برنامج CNAC خلال الفترة (2012-2004)

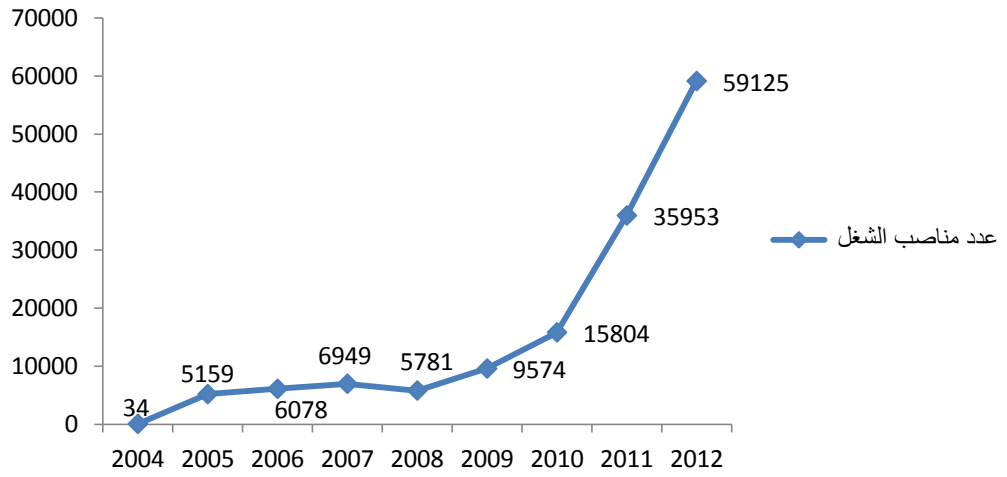

أما وضعية المستفيدين من إجراءات التأمين عن البطالة، تضاعفت مع مرور السنوات بحيث انتقلت الملفات المقبولة من 34 ملف سنة 2004 إلى 9574 ملف عند نهاية 2009، وهذا الأمر عكس مدى الإقبال على هذه الطريقة في إنشاء مناصب الشغل الجديدة للبطالين، حيث

سجلت السنوات الأخيرة ارتفاعا معتبرا حيث انتقلت الملفات المقبولة من 15804 ملف سنة 2010 لتصل سنة 2012 إلى 59125 ملف.

إن هذه الشريحة من البطالين تساهم في دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يسمح بخلق المزيد من المناصب العمل لحساب غالبية السكان الذين يشكل عنصر الشباب الجانب الأكبر منه.

10) <u>الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار</u>:

أما من أهم الإنجازات التي حققتها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ما يلي:

- بلغ عدد المشاريع حسب ما توضحه الإحصائيات 2002 بـــ 3109 مشروع، بتكلفة إجمالية قدرها 368882 مليون دينار، كما تم استحداث 96545 منصب شغل جديد وهو ما يوضح مصداقية نظام ANDI.
- بلغ عدد مشاريع الاستثمار التي تم التصريح بها على مستوى الوكالة 3484 مشروع سنة 2004 ومنذ إنشاء الوكالة أي منذ سنة 2001 بلغ عدد المشاريع التي دخلت فعلا في النشاط الإنتاجي 6616 مشروع بمبلغ 743,97 مليار دج، مما سمح بتوفير 178166 منصب شغل أي 27 منصب كل مشروع، وتتوقف فعالية هذه الوكالة على توفير محيط مشجع للاستثمار.

خلاصة

من خلال دراسة تحليل واقع البطالة في الاقتصاد الجزائري نجد أن معدلات البطالة عرفت تزايد كبيرا في الفترة الممتدة ما بين 1988 الى غاية 2000، وذلك بسبب اتباع الجزائر برامج الاصلاح الاقتصادي التي كان لها اثر كبير في رفع معدلات البطالة وهذا ما تم ملاحظته في الجزء الأول.

أرادت الحكومة الجزائرية علاج مشكلة البطالة من خلال مجموعة من السياسات تمثلت في أجهزة دعم التشغيل و أجهزة دعم الاستثمار سواء كانت مسيرة من طرف الوزارة المكلفة بالعمل أو مسيرة من قبل وزارة التضامن أو من طرف رئاسة الحكومة مباشرة، وهذا ما تم تناوله في الجزء الثاني، حيث لاحظنا أن تلك الأجهزة حققت نتائج ايجابية فيما يخص توفير مناصب الشغل و تخفيف من حدة البطالة ولكن معظم هذه المناصب كانت في القطاعات الغير المنتجة كما انها تعتمد على النفقات العامة والتي مصدرها يتمثل في عائدات المحروقات.

الفصل الثالث: دراسة قياسية وتنبئية لمعدل البطالة في الجزائر

تمهيد

إن معرفة تغير معدل البطالة في المستقبل لا يأتي إلا باستخدام الأدوات الرياضية والإحصائية الخاصة بتقدير النماذج الاقتصادية القياسية، ومن خلال هذا الفصل سيتم تطبيق أحد هذه النماذج القياسية والأدوات الإحصائية من أجل التعرف على المتغيرات التي تؤثر على معدلات البطالة بالجزائر.

فقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام، حيث في القسم الأول قمنا باستعمال الإحصاء الوصفي من أجل دراسة تغيرات بيانات آليات دعم الاستثمار و التي مثلناها بالتوظيف المحقق خلال فترة الدراسة، وتغيرات آليات دعم التشغيل والتي ممثلة بإحدى عشرة جهاز تابع لوزارة العمل والحماية الاجتماعية وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، وفي القسم الثاني قمنا باستعمال أساليب الاقتصاد القياسي من أجل تحديد أحسن نموذج قياسي فقد تم اختيارنا للنموذج المتعدد من أجل إسقاط الفصل النظري للاقتصاد القياسي على ظاهرة البطالة بالجزائر، أما القسم الثالث حاولنا دراسة واختبار النموذج لمعرفة ما إذا كان صالحا لاستعماله من أجل التنبؤ.

1. الأساليب الإحصائية والقياسية لتحديد العلاقة بين البطالة وآليات دعم التشغيل ودعم الاستثمار

1.1 تحليل نتائج الوسط الحسابي والانحراف المعياري

يعتبر الوسط الحسابي والانحراف المعياري من أكثر المقاييس الإحصائية انتشارا وشيوعا بين الباحثين لسهولتها وفائدة منها، وللمقارنة بين آليات الدعم التي تستخدمها الدولة من أجل الحد من البطالة، تم استخراج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل برنامج وتم المقارنة بينهم.

الجدول رقم (08): نتائج الوسط الحسابي والانحراف المعياري

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Somme	Moyenne	Ecart type	Variance
الفئة النشطة(Z)	30	4367000	10812000	243786000	8126200,00	1704801,879	2,906E12
معدل البطالة(Yi)	30	8,70	29,29	578,01	19,2671	6,97399	48,637
التوظيف المحقق(i1X)	30	22215	221237	2311620	77054,00	55994,733	3,135E9
CID(X2i)	5	48002	269746	582211	116442,20	87858,623	7,719E9
CIP(X3i)	5	29721	226284	512425	102485,00	73614,844	5,419E9
CFI(X4i)	5	70989	164780	523222	104644,40	36755,678	1,351E9
CTA(X5i)	4	8027	41753	90905	22726,25	14303,115	2,046E8
ANSEJ(X6i)	16	179	129203	614867	38429,19	32635,677	1,065E9
CNAC(X7i)	9	34	59125	144457	16050,78	19223,786	3,696E8
TUP_HIMO(X8i)	13	7488	36480	212424	16340,31	7401,730	54785612,231
DAIP(X9i)	15	4683	65429	466470	31098,00	22679,028	5,143E8
DAIS(X10i)	14	62161	454658	1698217	121301,21	101510,535	1,030E10
IAIG(X11i)	16	97753	271918	2932579	183286,16	62994,465	3,968E9
ANGEM(X12i)	13	1094	677412	2040865	156989,59	206891,469	4,280E10
N valide (listwise)	4						

اتضح من خلال هذا الجدول المتضمن نتائج الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة ما يلي:

دراسة قيم الأوساط الحسابية للمتغيرات حسب الوزارة المكلفة:

- وزارة العمل والضمان الاجتماعي: تتراوح بين 051 16 فردا مدمجا في جهاز الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) و442 116 فردا مدمجا في جهاز عقد إدماج خريجي الجامعة (CID)، وهذا يدل على عدة تفسيرات محتملة نذكر من بينها: أن خريجي الجامعة

أكثر بكثير من الأفراد الذي يزيد أعمارهم عن 30 سنة وهم من دون عمل حسب ما يشترط في كل برنامج، ينصب اهتمام الشباب بجهاز عقد إدماج خريجي الجامعة أكثر من جهاز الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، وكذلك البحث عن مناصب الشغل الملائمة لحاجيات طالبي العمل، ...الخ.

- *وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة*: يتراوح عدد المدمجين ما بين 340 16 فردا مدمجا في جهاز أعمال المرافق العامة عالية الكثافة لليد العاملة (TUP-HIMO) و286 183 فردا مدمجا في جهاز تعويض على النشاط ذات المصلحة العامة (IAIG)، وبالنظر إلى هذين الجهازين يمكن أن يكون سبب هذا التفاوت هو الشريحة الموجهة إليها هذا البرنامج فأعمال المرافق العامة عالية الكثافة لليد العاملة موجهة للمقاولين الصغار الذين يتنافسون للحصول على صفقات لإنجاز أشغال بسيطة والتي لا تتطلب كفاءات أو تكوين خاص، أما تعويض على النشاط ذات المصلحة العامة هي منحة تمنح على أساس مبادرة شخصية من المعني نفسه الذي يطلب إدماجه في ورشات الأشغال الخاصة بالنشاطات ذات المنفعة العامة أو المساهمة في النشاطات ذات المنفعة العامة نفسها، وغيرها من الأسباب. أما قيم الانحراف المعياري يدل على مدى تباعد أو تقارب القراءات عن وسطها الحسابي (وكذلك مدى التذبذب أو الاستقرار للعينة)، وفي هذه الحالة يدل على التفاوت الموجود في عدد المدمجين لكل برنامج عبر الزمن، ومن خلال الجدول نلاحظ أن جميع آليات الدعم هي غير مستقرة وفي تذبذب مستمر وتدل كذلك على عدم التجانس.

ولوحظ اهتمام كبيرا للأفراد بهذين الجهازين، وهذا ما لمسناه من خلال متوسطات آليات الدعم المقترحة لكل من جهاز تعويض على النشاط ذات المصلحة العامة (IAIG) وجهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)، وهذا يدل على التوافق الموجود بين أهداف الفرد وأهداف الدولة، فمن خلال التعريف بالجهازين تبين لنا أنّ الدولة تطمح إلى القضاء على البطالة والفقر من خلالهما، والفرد يسعى وراء الادماج في العمل وكذا تحقيق مشاريعه.

ومن الجدول كذلك اتضح لنا نوعية البرامج الأكثر إقبالا من طرف العاطلين عن العمل، ومن خلالها يمكن تشكيل استراتجية محكمة للقضاء على البطالة، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (19): نسب آليات دعم التشغيل من إجمالي الدعم

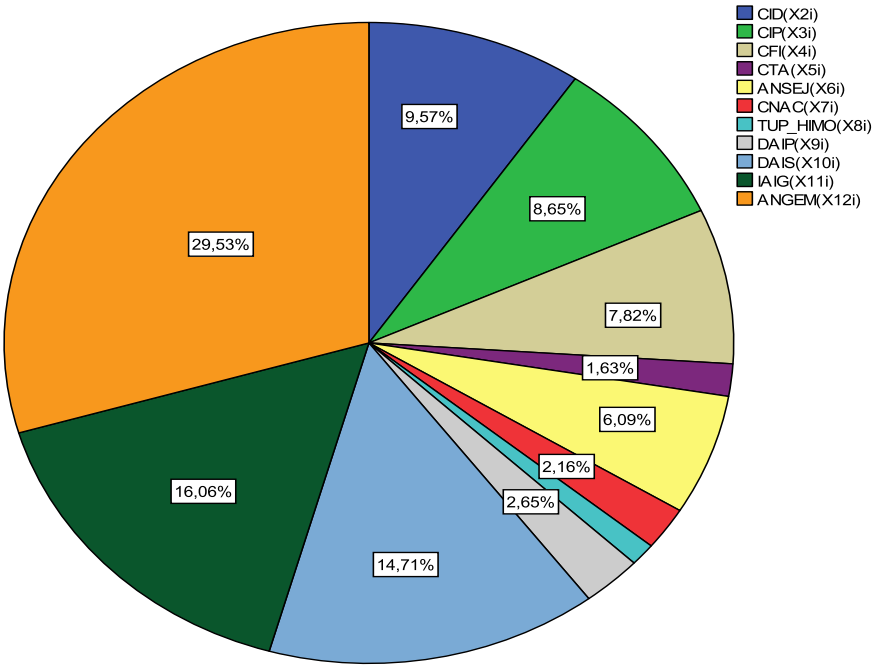

من خلال هذا الشكل يتضح لنا أن أعلى نسبة إقبال من طرف العاطلين عن العمل في الأجهزة المقترحة هو في جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) وعقد الإدماج المهني (CIP) بنسبة 29,53% و16,06% على التوالي، ثم يليهما جهاز أنشطة الإدماج الاجتماعي (DAIS) بنسبة 14,71% وجهاز عقد إدماج خريجي الجامعة (CID) بنسبة 9,57%، ويبقي في آخر الترتيب كل من عقد الإدماج المهني (CIP)، و عقد تكوين – إدماج (CFI)، والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، وجهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP)، والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)، وجهاز عقد المساعدة على العمل (CTA) وكذلك جهاز أعمال المرافق العامة عالية الكثافة لليد العاملة (TUP-HIMO) بنسب مختلفة.

و اتضح لنا أيضا أن شريحة كبيرة من العاطلين تتوفر بها شروط الالتحاق جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM).

أما إذا قارنا برامج دعم التشغيل مع التوظيف المحقق خارج الدعم و الذي يمثل دعم الاستثمار فإننا نلاحظ حسب الشكل الموالي أن بعض آليات الدعم تفوق التوظيف الطبيعي وبعضها الآخر يقل عنه، مثل عقد إدماج خريجي الجامعة، عقد الإدماج المهني، عقد تكوين –

إدماج، جهاز أنشطة الإدماج الاجتماعي، جهاز تعويض على النشاط ذات المصلحة العامة، وجهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، أما البقية فهي تقل عن التوظيف، والشكل الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (20): المقارنة بين المتوسطات آليات الدعم

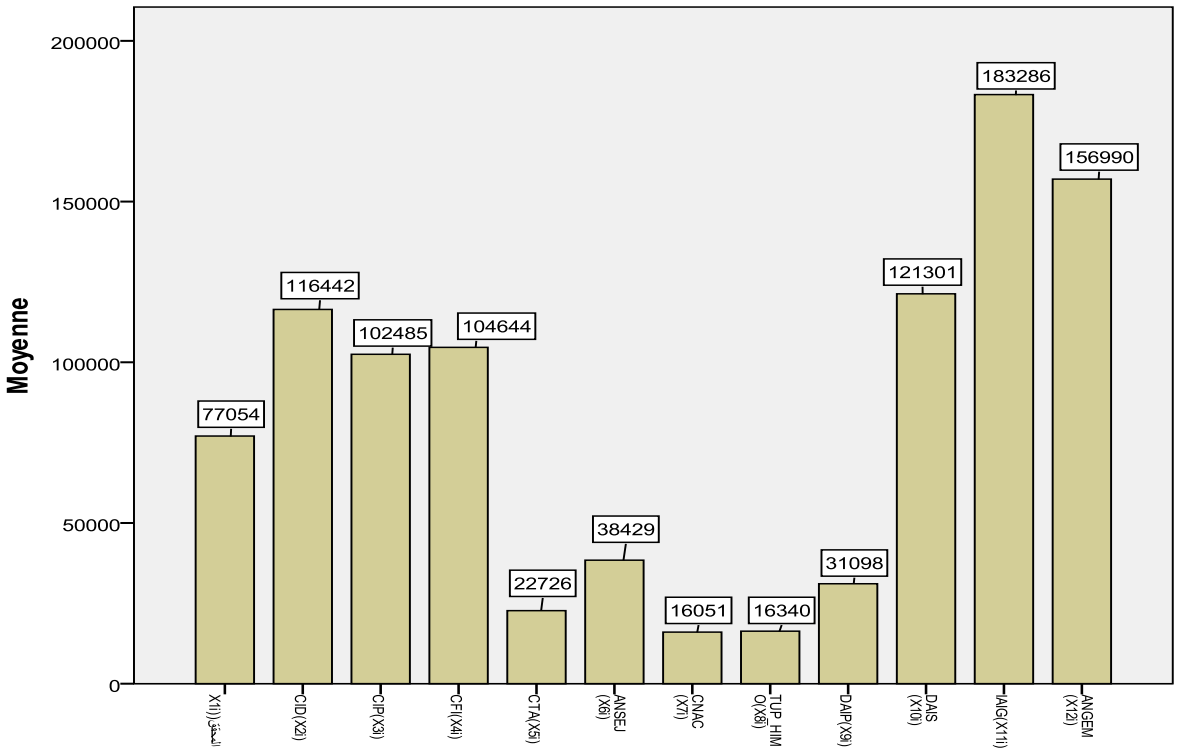

ويستخلص من خلال التحليل سابق الذكر أن معدل التوظيف بهذه البرامج قد شهد تطورا ملحوظ خلال فترة الدراسة وذلك السبب راجع إلى عدة عوامل نذكر منها:

- تقارب التركيب العمري للسكان.
- ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم.
- الانخفاض الملحوظ في توفير مناصب شغل جديدة دائمة.
- تواجد شريحة كبيرة من العاطلين عن العمل حاملين للشهادات.

2.1 قياس وتحديد العلاقة بين البطالة وآليات الدعم

بعد ما قمنا بتحليل نتائج المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري، سنتناول كيفية قياس وتحليل العلاقة بين البطالة وآليات الدعم في الجزائر.

1.2.1 تعريف المتغيرات ومصادر البيانات

1.1.2.1 متغيـــرات الدراســـة

هناك العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر في ظاهرة البطالة ، ولكن تأثير هذه العوامل يختلف من اقتصاد إلى أخر لذلك سوف يتم التركيز على المتغيرات التالية: دعم التشغيل ودعم الاستثمار، كما أن هناك متغيرات فرعية لهذه المتغيرات الأساسية مثل جهاز المساعدة على الادماج المهني (DAIP) والذي يحتوي على ثلاثة عقود التشغيل عقد إدماج خريجي الجامعة (CID) عقد الإدماج المهني (CIP) و عقد تكوين – إدماج (CFI)، عقد المساعدة على العمل (CTA)، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)، الوكالة الوطنية لتأمين عن البطالة (CNAC)، أعمال المرافق العامة عالية الكثافة لليد العاملة (TUPHIMO)، عقد ما قبل العمل (CPE)، منحة نشاطات الإدماج الاجتماعي (DAIS)، التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG) والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) التي قد تم التعرف عليها في الفصل الأول.

وفي هذا الفصل قد تم اختبار العلاقة بين معدل البطالة و بين دعم التشغيل والاستثمار من خلال معطيات سوق العمل. فتم استخدام عدد المدمجين في برامج الدعم على كل من الاستثمار والتشغيل، بحيث استعملت كذلك معطيات التوظيف المحقق خلال فترة الدراسة لدعم الاستثمار، و استعملت معطيات كل برامج دعم التشغيل بالنسبة لدعم التشغيل وبتطبيقها على اقتصاد الجزائر وباستخدام بيانات فترة الدراسة وطريقة المربعات الصغرى العادية OLS لتقدير المعادلات، وقد تم كذلك إعداد النماذج تحتوي على هذه المتغيرات وعملية توصيفها.

2.1.2.1 العينة وفترة الدراسة

تشمل الدراسة على بيانات سنوية تغطي الفترة (1983-2012)، وقد تم اختيار هذه الفترة طبقاً لمعيار مدى توافر البيانات للمتغيرات محل الدراسة لكل سنوات فترة الدراسة وفي كل برنامج، ومن ثم فإن الدراسة الحالية سوف تستخدم بيانات كل عينة. حيث يتوفق عدد المشاهدات N على عدد السنوات T التي يتوافر فيها بيانات للمتغيرات محل الدراسة.

وقد تم الحصول على البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة من جداول إحصاءات والتي تعدها كل من وزارة العمل والضمان الاجتماعي، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة التضامن والأسرة وقضايا المرأة ووزارة الاستشراف والإحصاء.

بعد تحديد فترة الدراسة، لابد من تحديد مجتمع الدراسة المستخدمة في التقدير وهي الفئة النشطة، ويتم اختيار العينة على ضوء الهدف من الدراسة والمتمثل في محاولة التوصل إلى مدى تأثير دعم الدولة على معدل البطالة في الجزائر، لذلك تم أخذ عينة تتكون من 11 برنامج لدعم التشغيل ونظرا لقلة معطيات آليات دعم الاستثمار فقد تم استبداله بمعطيات التوظيف المحقق وذلك راجع إلى العلاقة غير المباشرة بين التوظيف والاستثمار.

3.1 استعمال أساليب الاقتصاد القياسي من أجل تقدير أحسن نموذج

سنعتمد في دراسة العلاقة بين البطالة وآليات الدعم في الجزائر، على الأدوات الكمية التالية، وهي:

1.3.1 مصفوفة الارتباط البسيط

قد تكون هذه مصفوفة مستطيلة أو مربعة (عدد الصفوف = عدد الأعمدة)، حيث عناصر المصفوفة قيم معاملات الارتباط بين المتغيرات فتقاطع الصف مع العمود هو قيمة معامل الارتباط.

ويستخدم هذا الامر لمعرفة العلاقة بين المتغيرين أو اكثر ويرمز له بالرمز r وتكون العلاقة اما طردية أو عكسية أو تامة وإما قوية أو ضعيفة، بحيث تكون قيم معامل الارتباط محصورة بين $-1 \leq r \leq 1$ وكذلك يستخدم في حالة البيانات الكمية معامل الارتباط لبيرسون (Person Correlation).

القانون:

$$r_{xy} = \frac{\sum(x_i - \bar{X})(y_i - \bar{Y})}{\sqrt{\sum(x_i - \bar{X})^2 \sum(y_i - \bar{Y})^2}}$$

ويمكن اختبار معنوية هذا الارتباط باستعمال اختبار ستودنت t على الشكل التالي:

اختبار معنوية r عند مستوى معنوية ما:

اختبار إن كان (r) معنوي بالنسبة لـــ 0 من أجل α=0.05 مثلا

$$\begin{cases} H_0: \mathrm{r_{x,y}} = 0 \\ H_1: \mathrm{r_{x,y}} \neq 0 \end{cases}$$

إذا كان $t^* > t^{\frac{\propto}{2}}_{\mathrm{n-2}}$ نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة أما إذا كان $t^* > t^{\frac{\propto}{2}}_{\mathrm{n-2}}$ نقبل الفرضية البديلة ونرفض فرضية العدم.

$$t^* = |r| \sqrt{\frac{n-2}{1-r^2}}$$

وبتطبيق هذه القوانين على متغيرات الدراسة باستعمال أحد برامج الحاسوب المتخصصة (SPSS) كانت النتائج على النحو التالي:

الجدول رقم (09): نتائج الارتباط بين دعم التشغيل والتوظيف المحقق وعدد البطالين

Corrélations

		عدد البطالين	التوظيف المحقق	دعم التشغيل
عدد البطالين	Corrélation de Pearson	1	-,576**	-,194
	Sig. (bilatérale)		,001	,305
	N	30	30	30
التوظيف المحقق	Corrélation de Pearson	-,576**	1	,809**
	Sig. (bilatérale)	,001		,000
	N	30	30	30
دعم التشغيل	Corrélation de Pearson	-,194	,809**	1
	Sig. (bilatérale)	,305	,000	
	N	30	30	30

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

من الجدول السابق الذي يدرس الارتباط بين المتغيرات الرئيسة والممثلة بعدد البطالين وعدد التوظيف المحقق وعدد المدمجين في برامج دعم التشغيل عبر السنوات نلاحظ ما يلي:

- العلاقة بين عدد البطالين والتوظيف المحقق هي متوسطة تعادل 0,576 وعكسية من خلال إشارة السالب، وهي معنوية عند مستوى α=0,01 وهي تتوافق مع النظرية الاقتصادية.
- العلاقة بين عدد المدمجين في برامج دعم التشغيل والتوظيف المحقق هي قوية وتعادل 0,809 وطردية من خلال إشارة الموجب، وهي معنوية عند كل المستويات وهذا ما تدل عليه نتيجة المعنوية α=0,000
- العلاقة بين عدد البطالين وعدد المدمجين في برامج دعم التشغيل هي ضعيفة تعادل 0,194 وعكسية من خلال إشارة السالب، وهي غير معنوية عند كل المستويات α=0,01 و α=0,05 و α=0,10 وهي معنوية عند مستوى أكبر α=0,305، وهذا ما تدل على أنه عند جمع جميع آليات دعم التشغيل ليست لها علاقة ارتباطية بعدد البطالين.

من خلال النتائج السابقة نلاحظ أنها مظللة بحيث إذا أردنا القيام بالدراسة القياسية علينا إقصاء عدد المدمجين في برامج دعم التشغيل لأن علاقته مع عدد البطالين غير معنوية ومع عدد التوظيف قوية وذات معنوية، وهذه الحالة لا يمكننا استعمال نموذج الانحدار المتعدد لعدم وجود علاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل وأيضا وجود علاقة ارتباطية قوية بين المتغيرين المستقلين وهذا يعتبر من أحد مشاكل الانحدار، ولكن إذا استعملنا المعدلات لكل متغير نلاحظ أن النتائج القياسية تتغير وتصبح قريبة من المنطق الاقتصادي.

الجدول رقم (10): نتائج الارتباط بين معدل دعم التشغيل ومعدل التوظيف ومعدل البطالة

Corrélations

		معدل البطالة	معدل التوظيف	معدل دعم التشغيل
معدل البطالة	Corrélation de Pearson	1	-,718**	-,402*
	Sig. (bilatérale)		,000	,028
	N	30	30	30
معدل التوظيف	Corrélation de Pearson	-,718**	1	,630**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000
	N	30	30	30
معدل دعم التشغيل	Corrélation de Pearson	-,402*	,630**	1
	Sig. (bilatérale)	,028	,000	
	N	30	30	30

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).
*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

فمن خلال هذا الجدول يظهر لنا ما يلي:

- علاقة الارتباط قوية بين عدد البطالين وعدد التوظيف المحقق، تعادل 0,718 وعكسية من خلال إشارة السالب، وهي معنوية عند مستوى α=0,01.
- علاقة الارتباط قريبة من المتوسط بين عدد البطالين و عدد المدمجين في برامج دعم التشغيل وهي تعادل 0,402 وعكسية من خلال إشارة السالب، وهي معنوية عند مستوى α=0,05.
- علاقة الارتباط متوسطة بين عدد التوظيف و عدد المدمجين في برامج دعم التشغيل وهي تعادل 0,630 وطردية من خلال إشارة الموجب، وهي معنوية عند مستوى α=0,01.

ومن خلال هذه النتائج نلاحظ أن معدلات متغيرات الدراسة الرئيسية هي ذات علاقة ارتباطية معنوية عند مستوى α=0,05 ، وإذا اعتبرنا أن العلاقة بين المتغيرين المستقلين "معدل الإدماج في برامج التشغيل ومعدل التوظيف الحقيقي" هي علاقة متوسطة فهنا يمكن اقتراح نموذج الانحدار المتعدد لهذه المتغيرات.

وإذا أردنا التحسين من استقرارية السلاسل والرفع من مستوى الارتباط بين المتغيرات، ندخل على المتغيرات دالة اللوغاريتم فيرتفع مستوى القياس وتصبح النتائج على النحو التالي:

الجدول رقم (11): نتائج الارتباط بين لوغاريتم معدل دعم التشغيل ولوغاريتم معدل التوظيف ولوغاريتم معدل البطالة

Corrélations

		لوغاريتم معدل البطالة	لوغاريتم معدل التوظيف المحقق	لوغاريتم معدل آليات دعم التشغيل
لوغاريتم معدل البطالة	Corrélation de Pearson	1	-,758**	-,666**
	Sig. (bilatérale)		,000	,005
	N	30	30	16
لوغاريتم معدل التوظيف المحقق	Corrélation de Pearson	-,758**	1	,881**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000
	N	30	30	16
لوغاريتم معدل آليات دعم التشغيل	Corrélation de Pearson	-,666**	,881**	1
	Sig. (bilatérale)	,005	,000	
	N	16	16	16

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

من خلال نتائج الارتباط البسيط بين متغيرات الدراسة يبدو لنا أن استعمال معدلات المتغيرات من أجل بناء نموذج قياسي هو أحسن من استعمال المعطيات الخامة أو اللوغاريتمية.

في هذه الحالة نقوم أيضا بالبحث عن المتغيرات المتسببة في قوة الارتباط بين آليات دعم الاستثمار وآليات دعم التشغيل، ولذا نقوم بدراسة الارتباط البسيط بين المتغيرات الفرعية لآليات دعم التشغيل والتوظيف المحقق والذي يمثل آليات دعم الاستثمار:

الجدول رقم (12): نتائج الارتباط بين المتغيرات الفرعية لآليات دعم التشغيل والتوظيف المحقق

	التوظيف المحقق		
	Corrélation de Pearson	Sig. (bilatérale)	N
التوظيف المحقق	1		28
CID	0,166	0,789	5
CIP	0,372	0,537	5
CFI	-0,159	0,799	5
CTA	,988*	0,012	4
ANSEJ	,800**	0	16
CNAC	,768*	0,016	9
TUPHIMO	-0,132	0,666	13
DAIP	,690**	0,006	14
DAIS	,650*	0,012	14
IAIG	,965**	0	15
ANGEM	,849**	0,001	11

*. La corrélation est significative au niveau 0.05 (bilatéral).

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

من خلال النتائج المتوصل إليها نلاحظ أن المتسبب في هذا الارتباط هي المتغيرات الفرعية التالية:

1. *عند مستوى α= 0,01*:

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، المساعدة على الإدماج المهني (DAIP)، التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG) والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM).

2. *عند مستوى α= 0,05*:

منحة نشاطات الإدماج الاجتماعي (DAIS)، الوكالة الوطنية لتأمين عن البطالة (CNAC)، عقد المساعدة على العمل (CTA).

ومن خلال جدول الارتباط البسيط بين متغيرات الدراسة بعد إدخال اللوغاريتم النيبيري يلاحظ كذلك وجود ارتباطات ذات معنوية بين العديد من متغيرات الدراسة:

1. *عند مستوى α= 0,01*:

- عدد البطالين والتوظيف المحقق بارتباط عكسي متوسط (0,546-).
- التوظيف المحقق وعقد مساعدة على العمل (CTA) بارتباط تام وموجب.
- عدد البطالين و المساعدة على الادماج المهني (DAIP) بارتباط عكسي قوي (0,842-).
- عدد البطالين والتعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG) بارتباط عكسي قوي (0,934-).
- عدد البطالين والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) بارتباط عكسي قوي (0,854-).
- التوظيف المحقق والمساعدة على الادماج المهني (DAIP) بارتباط طردي قوي (0,780).
- التوظيف المحقق والتعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG) بارتباط طردي قوي (0,971).
- التوظيف المحقق والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) بارتباط طردي قوي (0,866).

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) ومنحة نشاطات الإدماج الاجتماعي (DAIS) بارتباط طردي متوسط (0,695).
- التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG) والمساعدة على الادماج المهني (DAIP) بارتباط طردي قوي (0,781).
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) بارتباط طردي قوي (0,793).
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) والتعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG) بارتباط طردي قوي (0,915).

2. *عند مستوى α=0,05*:

- عدد البطالين والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) بارتباط عكسي قوي (-0,829).
- التوظيف المحقق والوكالة الوطنية لتأمين عن البطالة (CNAC) بارتباط طردي قوي (0,860).
- عقد إدماج خريجي الجامعة (CID) وعقد الإدماج المهني (CIP) بارتباط طردي قوي (0,939).
- عقد مساعدة على العمل (CTA) والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) بارتباط طردي قوي (0,974).
- عقد مساعدة على العمل (CTA) والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) بارتباط طردي قوي (0,979).
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) بارتباط طردي قوي (0,745).
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) والتعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG) بارتباط طردي متوسط (0,592).

- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) والتعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة (IAIG) بارتباط طردي قوي (0,758).
- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) بارتباط طردي قوي (0,793).
- منحة نشاطات الإدماج الاجتماعي (DAIS) والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) بارتباط طردي قوي (0,667).

و يستخلص من خلال التحليل السابق ما يلي:

نلاحظ أن هناك عدة ارتباطات بين برامج دعم التشغيل وبرامج دعم الاستثمار وكذلك البطالة و هذا يوحي بعدة استنتاجات نذكر من بينها:

- الحاجة الماسة للعمل من قبل البطالين.
- محاولة القضاء على البطالة من قبل الدولة أدى إلى التنويع من الأجهزة والبرامج والتي يظهر بأنها على ارتباط فيما بينها.
- التزايد المستمر للفئة النشطة وعدد البطالين وكذلك التذبذب في مستوى التشغيل أدى إلى انخراطهم في هذه البرامج بغض النظر عن المستوى التعليمي أو الهدف من هذا البرنامج.

2.3.1 الارتباط الجزئي

يستخدم الارتباط الجزئي لقياس الارتباط بين متغيرين بمعزل عن تأثير المتغيرات الأخرى، فقد يبدو معامل الارتباط البسيط بين متغيرين (على غير الواقع) كبيرا وذا دلالة إحصائية، لأن متغيرا ثالثا أو مجموعة من المتغيرات تؤثر في المتغيرات معا. أما معامل الارتباط الجزئي فإنه يقيس الارتباط الفعلي بين المتغيرين، بعد أن يعزل تأثير المتغيرات الأخرى عنهما.

- **معادلة الارتباط الجزئي:**

$$r_{12.3} = \frac{(r_{12} - r_{13}r_{23})}{[(1-(r_{13})^2][1-(r_{23})^2]}$$

حيث تمثل الرموز ما يلي:

$r_{12.3}$ = معامل الارتباط الجزئي بين المتغيرين

r_{12} = معامل الارتباط البسيط بين المتغيرين (x_1, x_2)

r_{13} = معامل الارتباط البسيط بين المتغيرين (x_1, x_3)

r_{23} = معامل الارتباط البسيط بين المتغيرين (x_3, x_2)

وفي دراستنا هذه سوف نقوم بملاحظة الارتباط الجزئي بين معدل البطالة وآليات دعم الاستثمار مع تثبيت آليات دعم التشغيل، وكذلك الارتباط الجزئي بين معدل البطالة وآليات دعم التشغيل مع تثبيت آليات دعم الاستثمار.

1. *الارتباط الجزئي بين معدل البطالة وآليات دعم الاستثمار مع تثبيت آليات دعم التشغيل*:

الجدول رقم (13): نتائج الارتباط الجزئي بين التوظيف المحقق وعدد البطالين

Corrélations

Variables de contrôle			عدد البطالين	التوظيف المحقق
CID & CIP & CFI & CTA & ANSEJ & CNAC & TUP_HIMO & DAIP & DAIS & IAIG & ANGEM	عدد البطالين	Corrélation	1,000	-,865
		Signification (bilatérale)	.	,000
		ddl	0	14
	التوظيف المحقق	Corrélation	-,865	1,000
		Signification (bilatérale)	,000	.
		ddl	14	0

من خلال النتائج المتحصل عليها من برنامج SPSS نلاحظ أن الارتباط عكسي قوي بين عدد البطالين والتوظيف المحقق لما ننزع تأثير آليات "برامج" دعم التشغيل.

2. *الارتباط الجزئي بين معدل البطالة وآليات دعم التشغيل مع تثبيت آليات دعم الاستثمار*:

أ- الارتباط الجزئي بين معدل البطالة وعقد إدماج خريجي الجامعة (CID):

والجدول الموالي يمثل نتائج الارتباط الجزئي بين معدل البطالة وعقد إدماج خريجي الجامعة (CID):

الجدول رقم (14): نتائج الارتباط الجزئي بين معدل البطالة وعقد إدماج خريجي الجامعة (CID)

Corrélations

Variables de contrôle			عدد البطالين	CID
CIP & CFI & CTA & ANSEJ & CNAC & TUP_HIMO & DAIP & DAIS & IAIG & ANGEM & المحقق التوظيف	عدد البطالين	Corrélation	1,000	-,550
		Signification (bilatérale)	.	,027
		ddl	0	14
	CID	Corrélation	-,550	1,000
		Signification (bilatérale)	,027	.
		ddl	14	0

ب- الارتباط الجزئي بين معدل البطالة وعقد الإدماج المهني (CIP):

والجدول الموالي يمثل نتائج الارتباط الجزئي بين معدل البطالة وعقد الإدماج المهني (CIP):

الجدول رقم (15): نتائج الارتباط الجزئي معدل البطالة وعقد الإدماج المهني (CIP)

Corrélations

Variables de contrôle			عدد البطالين	CIP
CFI & CTA & ANSEJ & CNAC & TUP_HIMO & DAIP & DAIS & IAIG & ANGEM & المحقق التوظيف & CID	عدد البطالين	Corrélation	1,000	,338
		Signification (bilatérale)	.	,200
		Ddl	0	14
	CIP	Corrélation	,338	1,000
		Signification (bilatérale)	,200	.
		Ddl	14	0

ج- الارتباط الجزئي بين معدل البطالة وعقد تكوين – إدماج (CFI):

والجدول الموالي يمثل نتائج الارتباط الجزئي بين معدل البطالة وعقد تكوين – إدماج (CFI).

الجدول رقم (16): نتائج الارتباط الجزئي بين معدل البطالة وعقد تكوين – إدماج (CFI)

Corrélations

Variables de contrôle			عدد البطالين	CFI
CTA & ANSEJ & CNAC & TUP_HIMO & DAIP & DAIS & IAIG & ANGEM & التوظيف & CID & CIP & المحقق	عدد البطالين	Corrélation	1,000	,559
		Signification (bilatérale)	.	,024
		ddl	0	14
	CFI	Corrélation	,559	1,000
		Signification (bilatérale)	,024	.
		ddl	14	0

د-الارتباط الجزئي بين معدل البطالة وعقد مساعدة على العمل (CTA):

والجدول الموالي يمثل نتائج الارتباط الجزئي بين معدل البطالة وعقد مساعدة على العمل (CTA):

الجدول رقم (17): نتائج الارتباط الجزئي بين معدل البطالة وعقد مساعدة على العمل (CTA)

Corrélations

Variables de contrôle			عدد البطالين	CTA
ANSEJ & CNAC & TUP_HIMO & DAIP & DAIS & IAIG & ANGEM & التوظيف & CID & CIP & المحقق & CFI	عدد البطالين	Corrélation	1,000	,154
		Signification (bilatérale)	.	,568
		Ddl	0	14
	CTA	Corrélation	,154	1,000
		Signification (bilatérale)	,568	.
		Ddl	14	0

ه- الارتباط الجزئي بين معدل البطالة والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

والجدول الموالي يمثل نتائج الارتباط الجزئي بين معدل البطالة والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ):

الجدول رقم (18): نتائج الارتباط الجزئي بين معدل البطالة والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)

Corrélations

Variables de contrôle			عدد البطالين	ANSEJ
CNAC & TUP_HIMO & DAIP & DAIS & IAIG & ANGEM & المحقق التوظيف & CID & CIP & CFI & CTA	عدد البطالين	Corrélation	1,000	-,094
		Signification (bilatérale)	.	,730
		Ddl	0	14
	ANSEJ	Corrélation	-,094	1,000
		Signification (bilatérale)	,730	.
		Ddl	14	0

و- الارتباط الجزئي بين معدل البطالة والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC):

والجدول الموالي يمثل نتائج الارتباط الجزئي بين معدل البطالة والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC):

الجدول رقم (19): نتائج الارتباط الجزئي بين معدل البطالة والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)

Corrélations

Variables de contrôle			عدد البطالين	CNAC
TUP_HIMO & DAIP & DAIS & IAIG & ANGEM & التوظيف & CID & CIP & CFI & المحقق & CTA & ANSEJ	عدد البطالين	Corrélation	1,000	,208
		Signification (bilatérale)	.	,439
		Ddl	0	14
	CNAC	Corrélation	,208	1,000
		Signification (bilatérale)	,439	.
		Ddl	14	0

ز-الارتباط الجزئي بين معدل البطالة وأعمال المرافق العامة عالية الكثافة لليد العاملة (TUP-HIMO):

والجدول الموالي يمثل نتائج الارتباط الجزئي بين معدل البطالة وأعمال المرافق العامة عالية الكثافة لليد العاملة (TUP-HIMO):

الجدول رقم (20): نتائج الارتباط الجزئي بين معدل البطالة وأعمال المرافق العامة عالية الكثافة لليد العاملة (TUP-HIMO)

Corrélations

Variables de contrôle			عدد البطالين	TUP_HIMO
DAIP & DAIS & IAIG & ANGEM & المحقق التوظيف & CID & CIP & CFI & CTA & ANSEJ & CNAC	عدد البطالين	Corrélation	1,000	,010
		Signification (bilatérale)	.	,970
		Ddl	0	14
	TUP_HIMO	Corrélation	,010	1,000
		Signification (bilatérale)	,970	.
		Ddl	14	0

ح- الارتباط الجزئي بين معدل البطالة وجهاز المساعدة على الادماج المهني (DAIP):

والجدول الموالي يمثل نتائج الارتباط الجزئي بين معدل البطالة وجهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP):

الجدول رقم (21): نتائج الارتباط الجزئي بين معدل البطالة وجهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP)

Corrélations

Variables de contrôle			عدد البطالين	DAIP
DAIS & IAIG & ANGEM & المحقق التوظيف & CID & CIP & CFI & CTA & ANSEJ & CNAC & TUP_HIMO	عدد البطالين	Corrélation	1,000	,000
		Signification (bilatérale)	.	1,000
		Ddl	0	14
	DAIP	Corrélation	,000	1,000
		Signification (bilatérale)	1,000	.
		Ddl	14	0

ط- الارتباط الجزئي بين معدل البطالة وجهاز أنشطة الإدماج الاجتماعي (DAIS):

والجدول الموالي يمثل نتائج الارتباط الجزئي بين معدل البطالة وجهاز أنشطة الإدماج الاجتماعي (DAIS).

الجدول رقم (22): نتائج الارتباط الجزئي بين معدل البطالة وجهاز أنشطة الإدماج الاجتماعي (DAIS)

Corrélations

Variables de contrôle			عدد البطالين	DAIS
IAIG & ANGEM & التوظيف & المحقق & CID & CIP & CFI & CTA & ANSEJ & CNAC & TUP_HIMO & DAIP	عدد البطالين	Corrélation	1,000	,181
		Signification (bilatérale)	.	,502
		Ddl	0	14
	DAIS	Corrélation	,181	1,000
		Signification (bilatérale)	,502	.
		Ddl	14	0

ي- الارتباط الجزئي بين معدل البطالة وجهاز تعويض على النشاط ذات المصلحة العامة (IAIG):

والجدول الموالي يمثل نتائج الارتباط الجزئي بين معدل البطالة وجهاز تعويض على النشاط ذات المصلحة العامة (IAIG):

الجدول رقم (23): نتائج الارتباط الجزئي بين معدل البطالة وجهاز تعويض على النشاط ذات المصلحة العامة (IAIG)

Corrélations

Variables de contrôle			عدد البطالين	IAIG
ANGEM & المحقق التوظيف & CID & CIP & CFI & CTA & ANSEJ & CNAC & TUP_HIMO & DAIP & DAIS	عدد البطالين	Corrélation	1,000	,433
		Signification (bilatérale)	.	,094
		Ddl	0	14
	IAIG	Corrélation	,433	1,000
		Signification (bilatérale)	,094	.
		Ddl	14	0

ك- الارتباط الجزئي بين معدل البطالة وجهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

والجدول الموالي يمثل نتائج الارتباط الجزئي بين معدل البطالة وجهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM):

الجدول رقم (24): نتائج الارتباط الجزئي بين معدل البطالة وجهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM)

Corrélations

Variables de contrôle			عدد البطالين	ANGEM
&CIP &CID & التوظيف المحقق &ANSEJ &CTA &CFI &HIMO _TUP &CNAC IAIG &DAIS &DAIP	عدد البطالين	Corrélation	1,000	,023
		Signification (bilatérale)	.	,932
		Ddl	0	14
	ANGEM	Corrélation	,023	1,000
		Signification (bilatérale)	,932	.
		Ddl	14	0

نلاحظ من هذه النتائج أن برامج الدعم ليست ذات ارتباط بعدد البطالين عبر سنوات الدراسة، ما عدا التوظيف المحقق عند مستوى معنوية α=0,000، عقد إدماج خريجي الجامعة (CID) والذي كان ذا ارتباط عكسي متوسط مع عدد البطالين عند مستوى معنوية α=0,027 وعقد تكوين – إدماج (CFI) عند مستوى معنوية α=0,024 وجهاز تعويض على النشاط ذات المصلحة العامة (IAIG) عند مستوى معنوية α=0,094.

3.3.1 النموذج القياسي

بعد حصر عدد من المتغيرات التفسيرية التي أردنا رؤية تأثيرها في المتغير التابع "معدل البطالة" من خلال دراستنا النظرية، سيتم في هذا الفرع صياغة النموذج القياسي الخاص بالظاهرة المدروسة "البطالة"، وتقديره.

1.3.3.1 صياغة النموذج القياسي

تعد صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج، بحيث يتم تحديد المتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه، وبداية نشير إلى رموز مختلف المتغيرات وهي كالتالي:

- **المتغير التابع:** يمثل معدل البطالة ويرمز له بـــ y_i
- **المتغيرات المفسرة:** وتتمثل في

- التوظيف المحقق ويرمز له بـــ x_{1i}
- عقد إدماج خريجي الجامعة (CID) ويرمز له بـــ x_{2i}
- عقد الإدماج المهني (CIP) ويرمز له بـــ x_{3i}
- عقد تكوين – إدماج (CFI) ويرمز له بـــ x_{4i}
- عقد مساعدة على العمل (CTA) ويرمز له بـــ x_{5i}
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) ويرمز له بـــ x_{6i}
- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) ويرمز له بـــ x_{7i}
- أعمال المرافق العامة عالية الكثافة لليد العاملة (TUP-HIMO) ويرمز له بـــ x_{8i}
- جهاز المساعدة على الادماج المهني (DAIP) ويرمز له بـــ x_{9i}
- جهاز أنشطة الإدماج الاجتماعي (DAIS) ويرمز له بـــ x_{10i}
- جهاز تعويض على النشاط ذات المصلحة العامة (IAIG) ويرمز له بـــ x_{11i}
- جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) ويرمز له بـــ x_{12i}

بعد التعرف على المتغيرات التي يحتويها النموذج القياسي، يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج، وشكل الدالة كما يلي:

$$y_i = f(x_{1i}, x_{2i}, x_{3i}, x_{4i}, x_{5i}, x_{6i}, x_{7i}, x_{8i}, x_{9i}, x_{10i}, x_{11i}, x_{12i})$$

إن أفضل طريقة للحصول على أصغر قيمة للانحرافات يتم من خلال مبدأ طريقة المربعات الصغرى بتدنية مجموع مربعات انحرافات القيم المقدرة عن الحقيقية أصغر ما يمكن، والصيغة الرياضية للنموذج الخطي المتعدد هي كالتالي:

الصيغة الحقيقية:

$$y_i = \beta_0 + \beta_1 x_{1i} + \beta_2 x_{2i} + \beta_3 x_{3i} + \beta_4 x_{4i} + \beta_5 x_{5i} + \beta_6 x_{6i} + \beta_7 x_{7i} + \beta_8 x_{8i} + \beta_9 x_{9i} + \beta_{10} x_{10i} + \beta_{11} x_{11i} + \beta_{12} x_{12i} + u_i$$

حيث أن i تمثل الزمن أي قيمة المتغير في السنة i و u_i حد الخطأ لأن النموذج القياسي ذو طبيعة احتمالية وكذلك هو ينوب على عوامل أخرى لم يتم إدراجها في النموذج، و $\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6, \beta_7, \beta_8, \beta_9, \beta_{10}, \beta_{11}, \beta_{12}$ تمثل معلمات النموذج الحقيقي.

أما الصيغة التقديرية فهي:

$$\hat{y}_i = \hat{\beta}_0 + \hat{\beta}_1 x_{1i} + \hat{\beta}_2 x_{2i} + \hat{\beta}_3 x_{3i} + \hat{\beta}_4 x_{4i} + \hat{\beta}_5 x_{5i} + \hat{\beta}_6 x_{6i} + \hat{\beta}_7 x_{7i} + \hat{\beta}_8 x_{8i} + \hat{\beta}_9 x_{9i} + \hat{\beta}_{10} x_{10i} + \hat{\beta}_{11} x_{11i} + \hat{\beta}_{12} x_{12i}$$

$\hat{\beta}_0, \hat{\beta}_1, \hat{\beta}_2, \hat{\beta}_3, \hat{\beta}_4, \hat{\beta}_5, \hat{\beta}_6, \hat{\beta}_7, \hat{\beta}_8, \hat{\beta}_9, \hat{\beta}_{10}, \hat{\beta}_{11}, \hat{\beta}_{12}$ تمثل معلمات النموذج التقديري.

2.3.3.1 تقدير النموذج القياسي

كما ذكرنا سلفا أننا سوف نستخدم طريقة المربعات الصغرى، ويتم ذلك باستعمال برنامج الحاسوب المتخصص «SPSS» وبعد إدخال البيانات في هذا البرنامج، تظهر نتائج تقدير النموذج كما يلي:

أ- نتائج تقدير النموذج الخطي

الجدول الموالي يمثل نتائج معامل الارتباط والانحدار:

الجدول رقم (25): نتائج معامل الارتباط والانحدار

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,915[a]	,837	,723	3,67236

a. Valeurs prédites : (constantes), ANGEM(X12i), EMPLOI(X1i), TUP_HIMO(X8i), DAIP(X9i), CID(X2i), IAIG(X11i), ANSEJ(X6i), CFI(X4i), DAIS(X10i), CNAC(X7i), CTA(X5i), CIP(X3i)

وفقا لهذا الجدول نستخلص ما يلي:

- معامل الارتباط البسيط بين معدل البطالة وجميع المتغيرات المفسرة المأخوذة في هذا النموذج هو ارتباط قوي وموجب (0,915) وهذا يتنافى مع المنطق الاقتصادي بحيث

أن النتائج تدل على العلاقة الطردية من خلال الإشارة (زيادة المتغيرات ونقصانهم يكون في اتجاه واحد).

- معامل التحديد "الانحدار" لهذا النموذج هو قوي (0,837)، و قريب من الواحد، حيث أن المتغيرات المفسرة المدرجة بهذا النموذج تتحكم في تغير المتغير التابع بنسبة (83,7%) ، مما يدل على أن هناك ارتباط قوي بين معدل البطالة والمتغيرات المفسرة أما الباقي (16.3%)تفسرها عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ومتضمنة في حد الخطأ.
- معامل التحديد المصحح (0,723) يدل هذا المعامل على قوة الانحدار بعد إزالة عيوب معامل التحديد، و نلاحظ أن الخطأ المعياري للتقدير (3,67236) يبقى قوي وهو الخطأ بين القيم المقدرة والقيم الحقيقية لمعدلات البطالة.

الجدول الموالي يمثل نتائج تحليل التباين:

الجدول رقم (26): جدول تحليل التباين

ANOVA[b]

Modèle		Somme des carrés	Ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	1181,194	12	98,433	7,299	,000[a]
	Résidu	229,266	17	13,486		
	Total	1410,460	29			

a. Valeurs prédites : (constantes), ANGEM(X12i), EMPLOI(X1i), TUP_HIMO(X8i), DAIP(X9i), CID(X2i), IAIG(X11i), ANSEJ(X6i), CFI(X4i), DAIS(X10i), CNAC(X7i), CTA(X5i), CIP(X3i)

b. Variable dépendante : T.CH(Yi)

إن هذا الجدول يحتوي على:

- مصدر التباين (الانحدار، البواقي، مجموعهما) مجموع مربعات الأخطاء لكل مصدر، بحيث كان مجموع مربعات الأخطاء الانحدار (1181,194) ومجموع مربعات الأخطاء البواقي (229,266)، أما مجموعهما يساوي (1410,460) ودرجة حرية كل واحد منهما على الترتيب 12، 17، 29.
- متوسط مربع كل من الانحدار والبواقي هي على التوالي 98,433، 98,433.
- أما قيمة فيشر هي (7,299) ذات معنوية عند $\alpha = 0,000$

والجدول الموالي يمثل معالم النموذج الخطي المتعدد:

الجدول رقم (27): معاملات معادلة الانحدار

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	T	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	26,584	1,659		16,023	,000
	EMPLOI(X1i)	-,000	,000	-1,014	-4,872	,000
	CID(X2i)	-,000	,001	-3,187	-,585	,566
	CIP(X3i)	,000	,001	2,657	,460	,651
	CFI(X4i)	,000	,000	1,008	1,238	,233
	CTA(X5i)	,001	,001	1,370	,707	,489
	ANSEJ(X6i)	-4,004E-5	,000	-,174	-,221	,828
	CNAC(X7i)	-,001	,001	-1,246	-1,154	,265
	TUP_HIMO(X8i)	5,645E-5	,000	,077	,432	,672
	DAIP(X9i)	3,715E-5	,000	,119	,360	,724
	DAIS(X10i)	4,197E-7	,000	,005	,007	,994
	IAIG(X11i)	4,425E-5	,000	,656	1,627	,122
	ANGEM(X12i)	-5,394E-5	,000	-1,196	-,726	,478

a. Variable dépendante : T.CH(Yi)

وكذلك من خلال استعمال برنامج EVIEWS 4.0 نستخلص النموذج الخطي المتعدد المقدر بدقة:

$$\hat{y}_i = 26.5844 - 0.00018x_{1i} - 0.00041x_{2i} + 0.00039x_{3i} + 0.00016x_{4i} + 0.00105x_{5i} - 4.00432e-05x_{6i} - 0.00069x_{7i} + 5.64476e-05x_{8i} + 3.71474e-05x_{9i} + 4.19490e-07x_{10i} + 4.42515e-05x_{11i} - 5.39388e-05x_{12i}$$

- بالنسبة لمعامل التوظيف المحقق والذي يمثل دعم الاستثمار $\hat{\beta}_1$، نلاحظ أن إشارته سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع (معدل البطالة) والمتغير المفسر (التوظيف المحقق)، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير المتغير المفسر "التغير في آليات دعم الاستثمار" بوحدة واحدة فإن المتغير التابع "معدل البطالة" سيتغير بمعدل 0.00018 ، على سبيل المثال إذا تم توظيف 1000 شخص عاطل عن العمل فإن معدل البطالة سينخفض بمعدل 0.18%، وتسمى هذه القيمة كذلك بمعامل الانحدار الجزئي بين معدل البطالة والتوظيف المحقق، بحيث تظهر لنا كمية التغير في معدل البطالة إذا تغير التوظيف المحقق مع بقاء المتغيرات المفسرة الأخرى ثابتة، ومنه فإن معامل التوظيف المحقق ذو معنوية اقتصادية، وبما أن $sig = 0.000$ فإن

$t_{cal} > t_{tab}$ أي أن $\hat{\beta}_1$ ذو معنوية إحصائية (نرفض فرضية العدم H_0 والتي تنص على أن $\hat{\beta}_1$ ليست معنوية ونقبل الفرضية البديلة H_1 والتي تنص على معنوية $\hat{\beta}_1$ عند مستوى معنوي $\alpha = 5\%$)

- بالنسبة لمعامل عقد إدماج خريجي الجامعة (CID) $\hat{\beta}_2$، نلاحظ أن إشارته سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع (معدل البطالة) والمتغير المفسر (عقد إدماج خريجي الجامعة)، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير المتغير المفسر "عقد إدماج خريجي الجامعة" بوحدة واحدة فإن المتغير التابع "معدل البطالة" سيتغير بمعدل 0.00041 ، على سبيل المثال إذا تم توظيف 1000 شخص عاطل عن العمل في هذا البرنامج لدعم التشغيل فإن معدل البطالة سينخفض بمعدل 0.41%، ومنه فإن معامل عقد إدماج خريجي الجامعة ذو معنوية اقتصادية، وبما أن $sig = 0.566$ فإن $t_{cal} < t_{tab}$ أي أن $\hat{\beta}_2$ ليس ذو معنوية إحصائية (نرفض الفرضية البديلة H_1 والتي تنص على معنوية $\hat{\beta}_2$ ونقبل فرضية العدم H_0 والتي تنص على أن $\hat{\beta}_2$ ليست معنوية عند مستوى معنوي $\alpha = 5\%$) بمعنى أنه يمكن قبول جهاز عقد إدماج خريجي الجامعة في النموذج بخطأ مقداره 56,6% عند مستوى $\alpha = 5\%$.
- بالنسبة لمعامل عقد الإدماج المهني (CIP) $\hat{\beta}_3$، نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (معدل البطالة) والمتغير المفسر (عقد الإدماج المهني)، ولا تتفق هذه النتيجة مع التوقعات ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير المتغير المفسر "عقد الإدماج المهني" بوحدة واحدة فإن المتغير التابع "معدل البطالة" سيتغير بمعدل 0.00039، على سبيل المثال إذا تم توظيف 1000 شخص عاطل عن العمل في هذا البرنامج لدعم التشغيل فإن معدل البطالة سيرتفع بمعدل 0.39%، وبما أن $sig = 0.651$ فإن $t_{cal} < t_{tab}$ أي أن $\hat{\beta}_3$ ليس ذو معنوية إحصائية، بمعنى أنه يمكن قبول جهاز عقد الإدماج المهني في النموذج بخطأ مقداره 65,1% عند مستوى $\alpha = 5\%$.
- بالنسبة لمعامل عقد تكوين – إدماج (CFI) $\hat{\beta}_4$، نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (معدل البطالة) والمتغير المفسر (عقد تكوين – إدماج)، ولا تتفق هذه النتيجة مع التوقعات ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير المتغير المفسر "عقد

تكوين – إدماج" بوحدة واحدة فإن المتغير التابع "معدل البطالة" سيتغير بمعدل 0.00016، على سبيل المثال إذا تم توظيف 1000 شخص عاطل عن العمل في هذا البرنامج لدعم التشغيل فإن معدل البطالة سيرتفع بمعدل 0.16%، ومنه فإن معامل عقد تكوين – إدماج ليس ذو معنوية اقتصادية، وبما أن $sig = 0.233$ فإن $t_{cal} < t_{tab}$ أي أن $\hat{\beta}_4$ ليس ذو معنوية إحصائية، بمعنى أنه يمكن قبول جهاز عقد تكوين – إدماج في النموذج بخطأ مقداره 23,3% عند مستوى $\alpha = 5\%$.

- بالنسبة لمعامل عقد مساعدة على العمل (CTA) $\hat{\beta}_5$، نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (معدل البطالة) والمتغير المفسر (عقد مساعدة على العمل)، ولا تتفق هذه النتيجة مع التوقعات ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير المتغير المفسر "عقد مساعدة على العمل" بوحدة واحدة فإن المتغير التابع "معدل البطالة" سيتغير بمعدل 0.00105، على سبيل المثال إذا تم توظيف 1000 شخص عاطل عن العمل في هذا البرنامج لدعم التشغيل فإن معدل البطالة سيرتفع بمعدل 1.05%، ومنه فإن معامل عقد مساعدة على العمل ليس ذو معنوية اقتصادية، وبما أن $sig = 0.489$ فإن $t_{cal} < t_{tab}$ أي أن $\hat{\beta}_5$ ليس ذو معنوية إحصائية، بمعنى أنه يمكن قبول جهاز عقد مساعدة على العمل في النموذج بخطأ مقداره 48,9% عند مستوى $\alpha = 5\%$.
- بالنسبة لمعامل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) $\hat{\beta}_6$، نلاحظ أن إشارته سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع (معدل البطالة) والمتغير المفسر (الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب)، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير المتغير المفسر "الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب" بوحدة واحدة فإن المتغير التابع "معدل البطالة" سيتغير بمعدل $4.00432e-05$ ، على سبيل المثال إذا تم توظيف 100 شخص عاطل عن العمل في هذا البرنامج لدعم التشغيل فإن معدل البطالة سينخفض بمعدل 2.70%، ومنه فإن معامل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ذو معنوية اقتصادية، وبما أن $sig = 0.828$ فإن $t_{cal} < t_{tab}$ أي أن $\hat{\beta}_6$ ليس ذو معنوية إحصائية، بمعنى أنه يمكن قبول الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب في النموذج بخطأ مقداره 82,8% عند مستوى $\alpha = 5\%$.

- بالنسبة لمعامل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) $\hat{\beta}_7$، نلاحظ أن إشارته سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع (معدل البطالة) والمتغير المفسر (الصندوق الوطني للتأمين على البطالة)، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير المتغير المفسر "الصندوق الوطني للتأمين على البطالة" بوحدة واحدة فإن المتغير التابع "معدل البطالة" سيتغير بمعدل 0.00069 ، على سبيل المثال إذا تم توظيف 1000 شخص عاطل عن العمل في هذا البرنامج لدعم التشغيل فإن معدل البطالة سينخفض بمعدل 0.69%، ومنه فإن معامل الصندوق الوطني للتأمين على البطالة ذو معنوية اقتصادية، وبما أن $sig = 0.265$ فإن $t_{cal} < t_{tab}$ أي أن $\hat{\beta}_7$ ليس ذو معنوية إحصائية، بمعنى أنه يمكن قبول جهاز الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في النموذج بخطأ مقداره 26,5% عند مستوى $\alpha = 5\%$.
- بالنسبة لمعامل أعمال المرافق العامة عالية الكثافة لليد العاملة (TUP-HIMO) $\hat{\beta}_8$، نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (معدل البطالة) والمتغير المفسر (أعمال المرافق العامة عالية الكثافة لليد العاملة)، ولا تتفق هذه النتيجة مع التوقعات ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير المتغير المفسر "أعمال المرافق العامة عالية الكثافة لليد العاملة" بوحدة واحدة فإن المتغير التابع "معدل البطالة" سيتغير بمعدل $5.64476e-05$، على سبيل المثال إذا تم توظيف 100 شخص عاطل عن العمل في هذا البرنامج لدعم التشغيل فإن معدل البطالة سيرتفع بمعدل 3.80%، ومنه فإن معامل أعمال المرافق العامة عالية الكثافة لليد العاملة ليس ذو معنوية اقتصادية، وبما أن $sig = 0.672$ فإن $t_{cal} < t_{tab}$ أي أن $\hat{\beta}_8$ ليس ذو معنوية إحصائية، بمعنى أنه يمكن قبول جهاز أعمال المرافق العامة عالية الكثافة لليد العاملة في النموذج بخطأ مقداره 67,2% عند مستوى $\alpha = 5\%$.
- بالنسبة لمعامل جهاز المساعدة على الادماج المهني (DAIP) $\hat{\beta}_9$، نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (معدل البطالة) والمتغير المفسر (جهاز المساعدة على الإدماج المهني)، ولا تتفق هذه النتيجة مع التوقعات ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير المتغير المفسر "جهاز المساعدة على الإدماج المهني" بوحدة

واحدة فإن المتغير التابع "معدل البطالة" سيتغير بمعدل $3.71474e-05$، على سبيل المثال إذا تم توظيف 100 شخص عاطل عن العمل في هذا البرنامج لدعم التشغيل فإن معدل البطالة سيرتفع بمعدل 2.50%، ومنه فإن معامل جهاز المساعدة على الإدماج المهني ليس ذو معنوية اقتصادية، وبما أن $sig = 0.724$ فإن $t_{cal} < t_{tab}$ أي أن $\hat{\beta}_9$ ليس ذو معنوية إحصائية، بمعنى أنه يمكن قبول جهاز المساعدة على الادماج المهني في النموذج بخطأ مقداره 72,4% عند مستوى $\alpha = 5\%$.

- بالنسبة لمعامل جهاز أنشطة الإدماج الاجتماعي (DAIS) $\hat{\beta}_{10}$، نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (معدل البطالة) والمتغير المفسر (جهاز أنشطة الإدماج الاجتماعي)، ولا تتفق هذه النتيجة مع التوقعات ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير المتغير المفسر "جهاز أنشطة الإدماج الاجتماعي" بوحدة واحدة فإن المتغير التابع "معدل البطالة" سيتغير بمعدل $4.19490e-07$، على سبيل المثال إذا تم توظيف 100 شخص عاطل عن العمل في هذا البرنامج لدعم التشغيل فإن معدل البطالة سيرتفع بمعدل 0.38%، ومنه فإن معامل جهاز أنشطة الإدماج الاجتماعي ليس ذو معنوية اقتصادية، وبما أن $sig = 0.994$ فإن $t_{cal} < t_{tab}$ أي أن $\hat{\beta}_{10}$ ليس ذو معنوية إحصائية، بمعنى أنه يمكن قبول جهاز أنشطة الإدماج الاجتماعي في النموذج بخطأ مقداره 99,4% عند مستوى $\alpha = 5\%$.
- بالنسبة لمعامل جهاز تعويض على النشاط ذات المصلحة العامة (IAIG) $\hat{\beta}_{11}$، نلاحظ أن إشارته موجبة، أي أن العلاقة طردية بين المتغير التابع (معدل البطالة) والمتغير المفسر (جهاز تعويض على النشاط ذات المصلحة العامة)، ولا تتفق هذه النتيجة مع التوقعات ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير المتغير المفسر "جهاز تعويض على النشاط ذات المصلحة العامة" بوحدة واحدة فإن المتغير التابع "معدل البطالة" سيتغير بمعدل $4.42515e-05$، على سبيل المثال إذا تم توظيف 100 شخص عاطل عن العمل في هذا البرنامج لدعم التشغيل فإن معدل البطالة سيرتفع بمعدل 2.98%، ومنه فإن معامل جهاز تعويض على النشاط ذات المصلحة العامة ليس ذو معنوية اقتصادية، وبما أن $sig = 0.122$ فإن $t_{cal} < t_{tab}$ أي أن $\hat{\beta}_{11}$ ليس ذو معنوية إحصائية، بمعنى أنه يمكن

قبول جهاز تعويض على النشاط ذات المصلحة العامة في النموذج بخطأ مقداره 12,2% عند مستوى $\alpha = 5\%$.

- بالنسبة لمعامل جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) $\hat{\beta}_{12}$، نلاحظ أن إشارته سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع (معدل البطالة) والمتغير المفسر (جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر)، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير المتغير المفسر "جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر" بوحدة واحدة فإن المتغير التابع "معدل البطالة" سيتغير بمعدل $5.39388e-05$ ، على سبيل المثال إذا تم توظيف 100 شخص عاطل عن العمل في هذا البرنامج لدعم التشغيل فإن معدل البطالة سينخفض بمعدل 3.63%، ومنه فإن معامل جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ذو معنوية اقتصادية، وبما أن $sig = 0.478$ فإن $t_{cal} < t_{tab}$ أي أن $\hat{\beta}_{12}$ ليس ذو معنوية إحصائية، بمعنى أنه يمكن قبول جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في النموذج بخطأ مقداره 47,8% عند مستوى $\alpha = 5\%$.

أما $\hat{\beta}_0$ يظهر لنا أنه إذا كانت متغيرات الدراسة معدومة فإن معدل البطالة بتأثير المتغيرات غير المدرجة في النموذج سيكون 26.5844% وهو ذو معنوية إحصائية عند $\alpha = 5\%$.

من خلال نتائج هذا النموذج نلاحظ أن أغلبية المتغيرات المفسرة والمدرجة في هذا النموذج ذات معنوية أكبر من $sig = 5\%$، وذلك راجع إلى وجود عدد كبير من المتغيرات المفسرة، وهذا يؤدي إلى فقدان القدرة على تحقيق شروط تطبيق الانحدار المتعدد مثل الازدواجية الخطية وغيرها من مشاكل الانحدار المذكورة سابقا.

ب- تقدير وتحديد المتغيرات المفسرة عن طريق الانحدار المتعدد التدريجي

من أجل بناء أحسن نموذج بمعاملات ذات معنوية إحصائية برنامج SPSS يضع بين أيدينا أحد الطرق الانحدار المتعدد وهو الانحدار التدريجي.

يستعمل هذا الانحدار والذي يسمونه البعض (خطوة خطوة) للتحكم في عدد المتغيرات التي تدخل في معادلة الانحدار، فهذا الانحدار يهدف إلى إيجاد أقوى الارتباطات بين المتغير التابع والمتغير المستقل "المفسر" ويتم ذلك تدريجيا بالاعتماد على مصفوفة الارتباط وفق الخطوات التالية:

1. إيجاد مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة.
2. نبحث عن المتغير المفسر الأكثر ارتباط بالمتغير التابع فندرجه في معادلة الانحدار ثم الذي يليه مع الأخذ بعين الاعتبار إذا كان بينه وبين المتغير المفسر الأول علاقة ارتباطية قوية، فإذا كان كذلك يستبعد هذا المتغير من النموذج وهكذا حتى ننتهي من جميع المتغيرات، وكذلك مراعاة تأثير هذه المتغيرات المدرجة على معامل التحديد واختبار إحصائية فيشر فنتوقف عن إدراج المتغيرات عندما لا تؤثر الإضافة عليهما.

عند إجراء تحليل الانحدار المتعدد التدريجي على المتغيرات المفسرة لتحديد أهمية كل متغير على حدى في المساهمة في بناء النموذج المتعدد، الذي يمثل أثر آليات دعم الاستثمار ودعم التشغيل في التخفيض من حدت البطالة، نلاحظ النتائج التالية.

الجدول رقم (28): اختيار المتغيرات المفسرة حسب طريقة الانحدار التدريجي

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	EMPLOI(X1i)	.	Pas à pas (critère : Probabilité de F pour introduire <= ,050, Probabilité de F pour éliminer >= ,100).
2	CNAC(X7i)	.	Pas à pas (critère : Probabilité de F pour introduire <= ,050, Probabilité de F pour éliminer >= ,100).
3	IAIG(X11i)	.	Pas à pas (critère : Probabilité de F pour introduire <= ,050, Probabilité de F pour éliminer >= ,100).

Variables introduites/supprimées[a]

Modèle	Variables introduites	Variables supprimées	Méthode
1	EMPLOI(X1i)	.	Pas à pas (critère : Probabilité de F pour introduire <= ,050, Probabilité de F pour éliminer >= ,100).
2	CNAC(X7i)	.	Pas à pas (critère : Probabilité de F pour introduire <= ,050, Probabilité de F pour éliminer >= ,100).
3	IAIG(X11i)	.	Pas à pas (critère : Probabilité de F pour introduire <= ,050, Probabilité de F pour éliminer >= ,100).

a. Variable dépendante : T.CH(Yi)

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,761[a]	,578	,563	4,60803
2	,819[b]	,671	,646	4,14743
3	,881[c]	,777	,751	3,48052

a. Valeurs prédites : (constantes), EMPLOI(X1i)
b. Valeurs prédites : (constantes), EMPLOI(X1i), CNAC(X7i)
c. Valeurs prédites : (constantes), EMPLOI(X1i), CNAC(X7i), IAIG(X11i)

يتضح من هذا الجدول والذي يبين ترتيب دخول المتغيرات المفسرة في معادلة الانحدار، فإن متغير التوظيف المحقق قد احتل المرتبة الأولى وفسر ما مقداره (57.8%) من التباين في المتغير التابع، ودخل متغير جهاز الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) حيث فسر مع متغير التوظيف المحقق (67.1%) من التباين في المتغير التابع، ودخل أخيراً متغير جهاز تعويض على النشاط ذات المصلحة العامة (IAIG) حيث فسر مع المتغيرات السابقة ما مقداره (77.7%) من التباين في معدل البطالة بوصفه متغيرا تابعا.

الجدول الموالي يبين تحليل التباين ANOVA :

الجدول رقم (29): جدول تحليل التباين ANOVA

ANOVA[d]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	815,910	1	815,910	38,425	,000[a]
	Résidu	594,550	28	21,234		
	Total	1410,460	29			
2	Régression	946,027	2	473,014	27,499	,000[b]
	Résidu	464,432	27	17,201		
	Total	1410,460	29			
3	Régression	1095,496	3	365,165	30,144	,000[c]
	Résidu	314,964	26	12,114		
	Total	1410,460	29			

a. Valeurs prédites : (constantes), EMPLOI(X1i)
b. Valeurs prédites : (constantes), EMPLOI(X1i), CNAC(X7i)
c. Valeurs prédites : (constantes), EMPLOI(X1i), CNAC(X7i), IAIG(X11i)
d. Variable dépendante : T.CH(Yi)

يدرس هذا الجدول إمكانية وجود فروق بين متوسطات المجموعات، وهو يعطي قيمة F المحسوبة فبالنسبة للنموذج الأول وعند إدراج التوظيف المحقق كانت قيمة F المحسوبة (38,425) وقيمة الدلالة لها (0.000) عند درجات حرية (1 بالنسبة للانحدار)، وعند درجات حرية (28 بالنسبة للبواقي) أي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، أما بالنسبة للنموذج الثاني وعند إدراج متغير جهاز الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) مع التوظيف المحقق كانت قيمة F المحسوبة (27,499) وقيمة الدلالة لها (0.000) عند درجات حرية (2 بالنسبة للانحدار)، وعند درجات حرية (27 بالنسبة للبواقي) أي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$)، و بالنسبة للنموذج الثالث وعند إدراج متغير جهاز تعويض على النشاط ذات المصلحة العامة (IAIG) للنموذج مع جهاز الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) ومع التوظيف المحقق كانت قيمة F المحسوبة (30,144) وقيمة الدلالة لها (0.000) عند درجات حرية (3 بالنسبة للانحدار)، وعند درجات حرية (26 بالنسبة للبواقي) أي أقل من مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$).

الجدول الموالي يبين معاملات النماذج الثلاثة:

الجدول رقم (30): جدول معاملات النماذج الثلاثة

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés		
		A	Erreur standard	Bêta	T	Sig.
1	(Constante)	26,566	1,447		18,357	,000
	EMPLOI(X1i)	-9,473E-5	,000	-,761	-6,199	,000
2	(Constante)	26,619	1,303		20,435	,000
	EMPLOI(X1i)	-8,450E-5	,000	-,678	-5,931	,000
	CNAC(X7i)	,000	,000	-,315	-2,750	,010
3	(Constante)	26,080	1,104		23,624	,000
	EMPLOI(X1i)	,000	,000	-,883	-7,865	,000
	CNAC(X7i)	,000	,000	-,535	-4,664	,000
	IAIG(X11i)	3,159E-5	,000	,469	3,513	,002

a. Variable dépendante : T.CH(Yi)

من خلال هذا الجدول يمكننا صياغة النموذج الرياضي لمعادلات الانحدار على النحو التالي:

$\hat{y}_i = 26.56724 - 9.47332e - 5x_{1i}$

T 18,357 -6,199

Sig ,000 ,000

من خلال نتائج الانحدار المتعدد التدريجي نلاحظ أن المتغير الذي لديه أكبر ارتباط مع معدل البطالة هو دعم الاستثمار ممثل بالتوظيف المحقق بحيث كانت إشارة معامل $\hat{\beta}_1$ سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع (معدل البطالة) والمتغير المفسر (التوظيف المحقق)، وتتفق هذه النتيجة مع التوقعات ومنطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير المتغير المفسر "التغير في آليات دعم الاستثمار" بوحدة واحدة فإن المتغير التابع "معدل البطالة" سيتغير بمعدل $9.47332e - 5$ ، على سبيل المثال إذا تم توظيف 100 شخص عاطل عن العمل فإن معدل البطالة سينخفض بمعدل 6.38% ، ومنه فإن معامل التوظيف المحقق ذو معنوية اقتصادية، وبما أن $sig = 0.000$ فإن $t_{cal} > t_{tab}$ أي أن $\hat{\beta}_1$ ذو معنوية إحصائية (نرفض فرضية العدم H_0 والتي تنص على أن $\hat{\beta}_1$ ليست معنوية ونقبل الفرضية البديلة H_1 والتي تنص على معنوية $\hat{\beta}_1$ عند مستوي معنوي $\alpha = 5\%$) بمعنى أنه يمكن قبول متغيرة التوظيف المحقق في النموذج بخطأ معدوم عند مستوى $\alpha = 5\%$.

$\hat{y}_i = 26.62029 - 8.4501e - 5x_{1i} - 0.00017x_{7i}$

T	20,435	-5,931	-2,750
Sig	,000	,000	,010

بعد إدخال متغير التوظيف المحقق يأتي في المرتبة الثانية جهاز الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) بحيث كانت إشارة معامل $\hat{\beta}_2$ سالبة، أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع (معدل البطالة) والمتغير المفسر (جهاز الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) ، وتتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير المتغير المفسر "جهاز الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC)" بوحدة واحدة فإن المتغير التابع "معدل البطالة" سيتغير بمعدل 0.00017 ، على سبيل المثال إذا تم توظيف 1000 شخص عاطل عن العمل فإن معدل البطالة سينخفض بمعدل 0.17% ، ومنه فإن معامل جهاز الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) ذو معنوية اقتصادية، وبما أن $sig = 0.010$ فإن $t_{cal} > t_{tab}$ أي أن $\hat{\beta}_2$ ذو معنوية إحصائية عند مستوي معنوي $\alpha = 5\%$، بمعنى أنه يمكن قبول متغيرة جهاز الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) في النموذج بخطأ مقداره 1% عند مستوى $\alpha = 5\%$.

$\hat{y}_i = 26.08021 - 0.00011x_{1i} - 0.00030x_{7i} + 3.15935e - 5x_{11i}$

T	23,624	-7,865	-4,664	3,513
Sig	,000	,000	,000	,002

وفي المرتبة الثالثة تم إدخال متغير جهاز تعويض على النشاط ذات المصلحة العامة (IAIG) بحيث كانت إشارة معامل $\hat{\beta}_2$ موجبة، أي أن العلاقة عكسية بين المتغير التابع (معدل البطالة) والمتغير المفسر (جهاز تعويض على النشاط ذات المصلحة العامة (IAIG))، ولا تتفق هذه النتيجة مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث إذا تغير المتغير المفسر " جهاز تعويض على النشاط ذات المصلحة العامة (IAIG)" بوحدة واحدة فإن المتغير التابع "معدل البطالة" سيتغير بمعدل $3.15935e - 5$ ، على سبيل المثال إذا تم توظيف 100 شخص عاطل عن العمل فإن معدل البطالة سينخفض بمعدل 2.13%، ومنه فإن معامل جهاز تعويض على النشاط ذات المصلحة العامة (IAIG) ذو معنوية اقتصادية، وبما أن $sig = 0.002$ فإن $t_{cal} > t_{tab}$ أي

أن $\hat{\beta}_3$ ذو معنوية إحصائية عند مستوى معنوي $\alpha = 5\%$، بمعنى أنه يمكن قبول متغيرة جهاز تعويض على النشاط ذات المصلحة العامة (IAIG) في النموذج بخطأ مقداره 0.2% عند مستوى $\alpha = 5\%$، أما بالنسبة لمعاملات التوظيف المحقق والصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) فهي تبقى ذو معنوية اقتصادية وإحصائية.

4.3.1 دراسة تواجد مشاكل الانحدار من عدمه في النموذج المختار

1.4.3.1 اختبار استقرارية السلسلة

في هذا المحور سيتم اختبار ما إذا كان هناك انحراف (تغير هيكلي)، لنموذج القياسي وذلك باستخدام اختبار CUSUM.

اختبار CUSUM : هذا الاختبار يمكننا من دراسة استقرارية النموذج المقدر عبر الزمن، هناك صيغتين لهذا الاختبار، الأول يعتمد على اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاود (CUSUM)، والثاني يعتمد على اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUMSQ)، ويتحقق الاستقرار إذا وقع الشكل البياني لإحصاء كل من (CUSUM) و (CUSUMSQ) داخل الحدود الحرجة عند مستوي معنوية 5 % . ومن ثم تكون هذه المعاملات غير مستقرة إذا انتقل الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين خارج الحدود الحرجة عند هذا المستوى.

ليكن $\tilde{\varepsilon}_t$ الباقي الطبيعي من الانحراف المعياري، مع العلم أن $\tilde{\varepsilon}_t = {\hat{\varepsilon}_t}/{\sigma_{\hat{\varepsilon}}}$ و k هو عدد المعالم المقدرة في النموذج.

نفرض أن إحصائية المجموع التراكمي للبواقي المعاود (CUSUM) هي S_t و نفرض أن إحصائية المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUMSQ) هي S'_t :

$$S_t = (T-k)\frac{\sum_{j=k+1}^{t}\tilde{\varepsilon}_j}{\sum_{j=k+1}^{t}\tilde{\varepsilon}^2_j} \quad t = k+1, \dots, T$$

$$S'_t = \frac{\sum_{j=k+1}^{t}\tilde{\varepsilon}^2_j}{\sum_{j=k+1}^{T}\tilde{\varepsilon}^2_j} \quad t = k+1, \dots, T$$

إذا كانت معاملات مستقرة على مر الزمن، إذا البواقي المعادلة S_t يجب أن تكون داخل الحدود المعرفة كما يلي:

$$\pm \frac{\alpha(2t + T - 3k)}{\sqrt{T - k}}$$

مع العلم أن $\alpha = 1.143,0.948,0.850$ من أجل مستوى معنوي على التوالي 1%، 5%، 10%. وبالمثل بالنسبة لـــ S'_t :

$$\pm C \frac{(t - T)}{T - k}$$

مع العلم أن C هي إحصائية Kolmogorov-Smirnov

و يتضح من خلال الشكل الموالي أن المعالم المستخدمة في هذا النموذج مستقرة عبر فترة الدراسة، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

و الشكل الموالي يبين إحصاء CUSUM لاستقرار معاملات النموذج المقترح:

الشكل رقم (21): الشكل البياني لإحصاء CUSUM لاستقرار معاملات النموذج المقترح

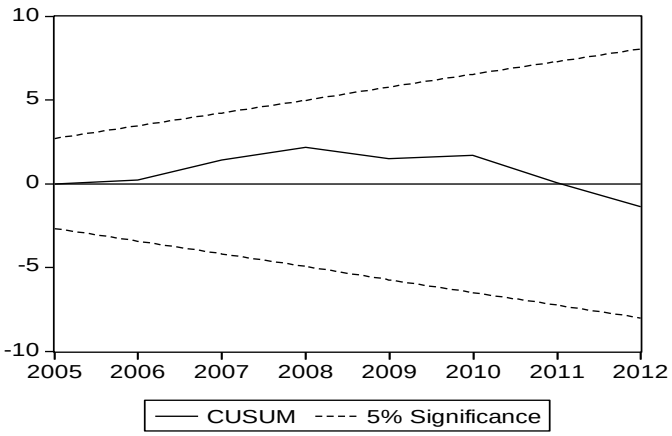

والجدول الموالي يبين إحصائية CUSUM :

الجدول رقم (31): جدول إحصائية CUSUM

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
R_RES	-0.013376026861	-0.013376026861	-0.013376026861	-0.013376026861	-0.013376026861	-0.013376026861	-0.013376026861
R_RESSE	2.86138077098	2.86138077098	2.86138077098	2.86138077098	2.86138077098	2.86138077098	2.86138077098

2.4.3.1 اختبار النموذج من الناحية القياسية

بعد أن تأكدنا من مدى صلاحية النموذج من الناحية الاقتصادية والإحصائية، سنقوم باختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى انسجامه وتطابقه مع الفرضيات الخاصة به، لأنه المهم سواء من حيث التنبؤ أو التحليل.

أ- اختبار عدم تجانس التباين

سيتم اعتماد اختبار وايت *white* للكشف ما إذا كان هناك عدم التجانس بين الخطأ أم لا، والذي يعتمد بالدرجة الأولى على تقدير انحدار مساعد بين e_i^2 من ناحية والمتغيرات المفسرة من ناحية أخرى، أي تقدير الصيغة التالية:

$$e_i^2 = \beta_0 + \beta_1 x_1 + \beta_2 x_2 + \beta_3 x_3$$

و نقوم باختبار فرض العدم: $H_0: \beta_0 = \beta_1 = \beta_2 = \beta_3 = 0$

وفقا لهذا الاختبار وباستعمال البرنامج الإحصائي *EVIEWS*، نتحصل على انحدار مساعد كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (32): نتائج اختبار *white*

White Heteroskedasticity Test:

F-statistic	1.713407	Probability	0.162934
Obs*R-squared	9.267101	Probability	0.159104

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Sample: 1983 2012
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	6.635453	5.701557	1.163797	0.2564
X1	4.53E-05	0.000169	0.267837	0.7912
X1^2	5.60E-10	1.43E-09	0.391677	0.6989
X7	-0.000882	0.001770	-0.498367	0.6230
X7^2	6.55E-09	1.74E-08	0.375412	0.7108
X11	-2.13E-05	0.000105	-0.202682	0.8412
X11^2	-2.99E-10	6.34E-10	-0.472193	0.6412
R-squared	0.308903	Mean dependent var		6.043667
Adjusted R-squared	0.128617	S.D. dependent var		9.547162
S.E. of regression	8.912073	Akaike info criterion		7.413654
Sum squared resid	1826.776	Schwarz criterion		7.740600
Log likelihood	-104.2048	F-statistic		1.713407
Durbin-Watson stat	2.095456	Prob(F-statistic)		0.162934

بعد تحديد إحصائية *white* الحسابية عند مستوى معنوية 5%، تقارن هذه الاحصائية بإحصائية chi-deux ($\chi^2_{3,0.05}$) : $(nR^2 = 0.88235) < \left(\chi^2_{3,0.05} = 7.815\right)$

من خلال هذه النتائج لاختبار *white* نقبل فرضية العدم والتي تنص على تجانس التباين.

ب- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

لاختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء نقوم باستعمال اختبار ديربن واتسون (*Test de Durbin-Waston*).

حيث من خلال هذا الاختيار نقارن بين قيمة DW_{cal} المحسوبة والتي تساوي $DW_{cal} = 1.816$ مع DW_{tab} الجدولية، عند عدد المشاهدات $n = 30$ وعدد المتغيرات $k = 3$، فنجد كل من قيمة $dU = 1.65$ و $dL = 1.21$ ولمعرفة وجود الارتباط الذاتي من عدمه نستعمل الشكل التالي:

الشكل رقم (22): منطقة وجود الارتباط الذاتي للأخطاء من عدمه بطريقة ديربن واتسون

0	1.21	1.65	2	2.35	2.79	4
	ارتباط ذاتي موجب	منطقة غير محددة	عدم وجود ارتباط		منطقة غير محددة	ارتباط ذاتي سالب
$DW_{cal} = 1.816$						

يلاحظ من خلال هذا الشكل أن قيمة DW_{cal} تقع داخل منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء وبالتالي النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

2. التنبؤ بالنموذج وتحليل نتائج التقدير

بعد اختيار أحسن نموذج من الناحية الاقتصادية ومن الناحية الإحصائية سيتم استخدام هذا النموذج القياسي في التنبؤ ثم يتم تحليل نتائج المتحصل عليها من خلال نماذج التقدير والتنبؤ.

1.2 استخدام النموذج للتنبؤ

بعد معالجة المعطيات ومتغيرات الدراسة وبعد التخلص من مشكل الارتباط بين المتغيرات، أصبح النموذج متكون من ثلاثة متغيرات مستقلة وهي التوظيف المحقق والذي يمثل آليات دعم الاستثمار، وجهاز الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) والذي تتكفل به

وزارة العمل والحماية الاجتماعية، وجهاز تعويض على النشاط ذات المصلحة العامة (IAIG) والذي تتكفل به وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، وعليه سنقوم باستعمال هذا النموذج من أجل التنبؤ.

- **اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ:**

من أجل اختبار قدرة النموذج على التنبؤ سنستعمل اختبار ثايل theil (معيار معامل عدم التساوي) والذي يعرف بالصيغة التالية:

$$u = \frac{\sqrt{\frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n}(\hat{y}_t - y_t)}}{\sqrt{\frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n}(\hat{y}_t)^2}\sqrt{\frac{1}{n}\sum_{t=1}^{n}(y_t)}}$$

تتراوح القيمة u بين الصفر والواحد، فإذا كانت قريبة من الصفر فإن القدرة التنبئية للنموذج تكون جيدة، أما إذا كانت قريبة من الواحد فهذا يدل على أن القدرة التنبئية لهذا النموذج ضعيفة.

يتضح ذلك من خلال الجدول والشكل البياني التاليين:

الجدول رقم (33): نتائج اختبار معامل ثايل theil **الشكل رقم (23):نتائج اختبار معامل ثايل**

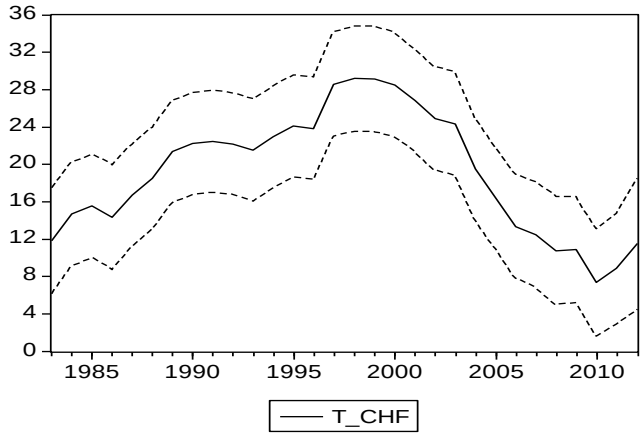

Forecast: T_CHF	
Actual: T_CH	
Forecast sample: 1983 2015	
Adjusted sample: 1983 2012	
Included observations: 30	
Root Mean Squared Error	2.458387
Mean Absolute Error	1.923610
Mean Abs. Percent Error	12.69952
Theil Inequality Coefficient	0.060593
Bias Proportion	0.000000
Variance Proportion	0.034031
Covariance Proportion	0.965969

يلاحظ أن النموذج له مقدرة تنبئية مقبولة وهذا من خلال معامل ثايل theil إذ يلاحظ أنه قريب من الصفر حيث قدر بـــ $u = 0.06$ ، ما يشير إلى أن النموذج له مقدرة تنبئية بمعدلات البطالة مقبولة.

2.2 التنبؤ بقيم معدلات البطالة للسنوات 2013 – 2014 – 2015

بعد التأكد من صلاحية النموذج اقتصاديا وإحصائيا وتنبئيا، نقوم الآن بالتنبؤ المستقبلي لمعدلات البطالة بالجزائر وذلك من خلال تقدير قيم المتغيرات المستقلة المدرجة بالنموذج.

ولكن قبل هذا نقوم بالمقارنة بين القيم الفعلية والقيم التقديرية لمعدل البطالة خلال فترة الدراسة والجدول الموالي يظهر ذلك.

الجدول رقم (34): المقارنة بين القيم الفعلية والتقديرية لمعدل البطالة خلال فترة الدراسة (2012-1983)

Obs	Actual	Fitted	Actual	Residual	Residual Plot
1983	13.1000	11.8119	13.1000	1.28814	
1984	8.70000	14.6698	8.70000	-5.96981	
1985	9.70000	15.5484	9.70000	-5.84845	
1986	15.5500	14.3502	15.5500	1.19983	
1987	21.4000	16.6865	21.4000	4.71352	
1988	19.7500	18.4939	19.7500	1.25609	
1989	18.1000	21.3763	18.1000	-3.27630	
1990	19.7000	22.2516	19.7000	-2.55163	
1991	21.2000	22.4467	21.2000	-1.24669	
1992	23.8000	22.2016	23.8000	1.59836	
1993	23.1500	21.4955	23.1500	1.65449	
1994	24.3600	22.9704	24.3600	1.38963	
1995	28.0000	24.1183	28.0000	3.88166	
1996	27.9900	23.8449	27.9900	4.14509	
1997	26.4100	28.5879	26.4100	-2.17792	
1998	28.0200	29.2053	28.0200	-1.18534	
1999	29.2900	29.1226	29.2900	0.16741	
2000	28.8900	28.4811	28.8900	0.40892	
2001	27.3000	26.8412	27.3000	0.45882	
2002	25.9000	24.9122	25.9000	0.98777	
2003	23.7200	24.3398	23.7200	-0.61980	
2004	17.6500	19.4815	17.6500	-1.83150	
2005	15.3000	16.4005	15.3000	-1.10048	
2006	12.3000	13.3390	12.3000	-1.03895	
2007	13.8000	12.4428	13.8000	1.35720	
2008	11.3000	10.7710	11.3000	0.52901	
2009	10.2000	10.8979	10.2000	-0.69791	
2010	10.0000	7.33916	10.0000	2.66084	
2011	10.0000	8.84261	10.0000	1.15739	
2012	10.2000	11.5094	10.2000	-1.30937	

الشكل رقم (24): المقارنة بين القيم الفعلية والتقديرية لمعدل البطالة خلال فترة الدراسة (2012-1983)

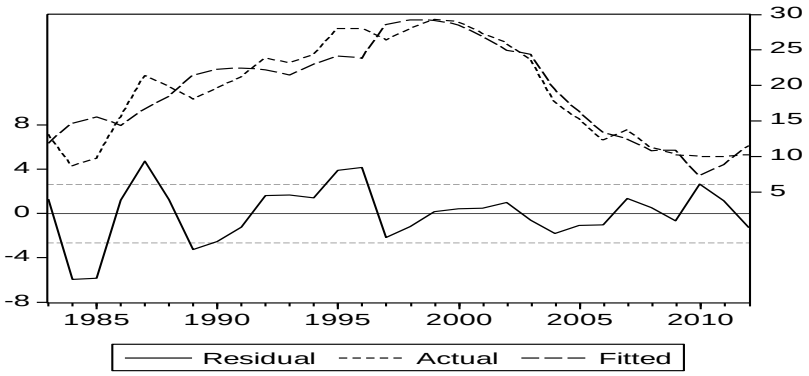

نلاحظ من خلال الجدول والمنحنى أن القيم المقدرة باستعمال النموذج المختار ليست بعيدة عن القيم الحقيقية (متقاربة) وخاصة بعد سنة 1997 كما يلاحظ من شكل البواقي وقيمها، وللتنبؤ بمعدلات البطالة للسنوات 2013-2014-2015 نفترض أن المتغيرات المفسرة ستواصل تطورها على حسب الوتيرة ثابتة عبر الزمن، بحيث يزيد كل متغير بمعدل 10% من كل سنة سابقة له.

وقد كانت النتائج كالآتي:

الجدول رقم (35): نتائج تقدير المتغيرات المفسرة

IAIG	CNAC	التوظيف المحقق	
299 110	65 038	294 467	2013
329 021	71 541	323 913	2014
361 923	78 695	356 305	2015

بعد تقدير المتغيرات المفسرة لسنوات التنبؤ 2013، 2014، 2015، نستعمل النموذج المقترح لتقدير معدلات البطالة لهذه السنوات باستعمال برنامج Eviews وقد كانت النتائج على النحو التالي:

الجدول رقم (36): نتائج التنبؤ بمعدلات البطالة

2015	2014	2013	
6.0397	8.0393	9.8570	معدل البطالة

نلاحظ من خلال القيم المتنبأ بها أن معدلات البطالة في انخفاض، إذا استمرت المتغيرات (التوظيف المحقق، جهاز الصندوق الوطني للتأمين على البطالة "CNAC"، وجهاز تعويض على النشاط ذات المصلحة العامة "IAIG") في التزايد.

خلاصة

من جانب النظرية الاقتصادية نرى أن العلاقة القائمة بين تطور معدل البطالة وآليات دعم الاستثمار والتشغيل هي علاقة عكسية، بحيث إذا زادت آليات الدعم انخفض معدل البطالة والعكس صحيح، وعليه قد حاولنا من خلال هذا الفصل دراسة آليات دعم الاستثمار والتشغيل إحصائيا ثم تقدير نموذج الانحدار المتعدد من خلال تحديد متغيرات وجمع بيانات كل متغير خلال فترة الدراسة (1983-2012) وقد اخترنا من بين طرق إيجاد النموذج الانحدار الخطي المتعدد طريقة الانحدار التدرجي، والتي أظهرت وجود علاقة بين المتغير التابع (معدل البطالة) والمتغيرات المفسرة (التوظيف المحقق، جهاز الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، وجهاز تعويض على النشاط ذات المصلحة العامة)، ثم تم اختبار صلاحية هذا النموذج قياسيا وتنبئيا، فوجدنا أنه من الممكن التنبؤ به.

ومن خلال هذا النموذج المقترح اتضح لنا أن معدل البطالة يتأثر بشكل كبير بآليات الدعم سواء كانت من أجل التشغيل أو من أجل الاستثمار، وكان على الدولة الجزائرية اتباع الفكر الكينزي في القضاء على مشكلة البطالة، فقد افترض كينز تدخل الدولة من أجل زيادة حجم الاستثمار لزيادة حجم العمالة، وكذلك التضحية بالاستقرار النقدي وموازنة الدولة في بادئ الأمر، لاعطاء عمل للعاطلين دون التمييز بين طبيعة العمل إذا كان منتجا أم لا، ليزيد من حجم الاستهلاك الذي يضمن تصريف ما تنتجه المؤسسات، إذ يقول كينز: " إن من الأفضل أن يدفع للعمال لقاء حفرهم خنادق في الأرض، وردمها من أن يبقوا بدون عمل". لأن الدخل الذي سوف يتم توزيعه على العاطلين يرفع من مستوى استهلاكهم، ويحفز المستثمرين على توسيع مشاريعهم وطلب يد عاملة إضافية.

الخاتمة العامة

لا يمكن بأي حال من الأحوال فهم الظواهر الاقتصادية أو غيرها، إلا بعد الخوض في أصولها وجذورها والرجوع بها إلى إطارها الطبيعي وسياقها العام ودراسة تطوراتها عبر الزمن، بالاستعانة بأدوات منهجية علمية مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار مختلف الأفكار والمدارس المساهمة في ذلك، انطلاقا من هذا المنظور جاءت دراستنا لموضوع دور آليات دعم التشغيل ودعم الاستثمار في الحد من ظاهرة البطالة باعتبارها إحدى الطرق الهامة التي أصبحت الكثير من الدول تلجأ إليها قصد استعادة التوازن في سوق العمل للحد من الآثار الناجمة عنها.

فلقد جاء بحثنا هذا للإجابة عن الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية، بالإضافة إلى اختبار صحة الفرضيات المقترحة في المقدمة العامة، وفي إطار الظروف الجديدة التي يمر بها الاقتصاد العالمي، وحدوث تغييرات هيكلية مهمة أجبرت العديد من الدول، على التفكير في إعادة صياغة سياسة التشغيل للحد من البطالة، والجزائر كغيرها من الدول التي أرادت أن تبني سياسة تواجه بها هذه الظاهرة.

وللإجابة على هذا الطموح قمنا في هذا البحث بهيكلته في ثلاثة فصول مع احترام حدود الدراسة، وعلى هذا الأساس سنقوم بتلخيصها منتهين في الأخير باستخلاص أهم نتائج البحث، محاولين على أساسها تقديم بعض الاقتراحات، وقصد إثارة الموضوع أكثر حاولنا فتح بعض الأبواب التي يمكن الاستعانة بها من طرف أي باحث اقتصادي لمناقشتها ودراستها في الأبحاث المستقبلية لهذه الظاهرة.

إن الفصل الأول تناول الجانب النظري للبطالة، وذلك بإعطاء بعض المفاهيم والتعاريف الأساسية مع دراسة العلاقة بينها وبين المتغيرات الاقتصادية مستخدمين النظرية الاقتصادية والقياسية. وقد تطرقنا إلى معظم الأفكار الخاصة بالموضوع ومن بينها الفكر الكلاسيكي الذي كان سائدا في عصوره والذي كان منطلق وقاعدة كل فكر بعده، وكذلك تطرقنا إلى الفكر النيوكلاسيكي والفكر الإنساني، والذي كان أحدهما مؤيدا للفكر الكلاسيكي والآخر معارضا له، وبعد هذا انتقلنا إلى الفكر الكينزي والذي أدخل على الدراسات التي سبقته أفكارا جديدة، وقد أولينا الفكر الحديث اهتماما خاصا لكونه تكملة وتصحيحا للفكر القديم حيث تحدثنا على المعدل الطبيعي للبطالة والتفسير التكنولوجي لها ونظرية البحث عن العمل واختلال التوازن، وكذا

نظرية تجزئة سوق العمل والتفسير النقدي للبطالة، وحتى تكتمل دراستنا قمنا بذكر أهم النظريات القياسية والتي أولت اهتماما بالمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على ظاهرة البطالة، كارتباط البطالة بالناتج والإنتاجية والوظائف الشاغرة، التضخم والأجور وأخيرا العوامل المؤسسية لسوق العمل.

أما الفصل الثاني تناولنا فيه التحليل الوصفي عبر الزمن لظاهرة البطالة وآليات دعم التشغيل ودعم الاستثمار في الجزائر، فقد لاحظنا أن ظاهرة البطالة في الجزائر يمكن تقسيمها حسب الأحداث التاريخية والوقائع الاقتصادية التي مرت بها إلى فترتين، ففترة بعد الاستقلال هي فترة عدم توافر القدرات والإمكانيات الاقتصادية بسبب التبعية الاقتصادية للاقتصاد الفرنسي، وفيها ظهر أن معدلات البطالة كانت في ذروتها القصوى سنة 1962، وبعد انتهاج الدولة للنظام الاقتصاد المخطط والذي حمل في طياته مشاريع اقتصادية أدت بدورها إلى امتصاص البطالة بحيث أصبحت في تدني مستمر حتى وصلت في سنة 1982 إلى أدنى معدل 6,3% ، وتليها فترة سميت بالفترة الانتقالية، والتي سجلت فيها ارتفاعا ملحوظا لمعدلات البطالة بسبب تداخل الظواهر الاقتصادية والاجتماعية وغيرها وتأثير بعضها على بعض، فقد وصلت إلى 29,3% سنة 1999، ثم تليها فترة الانتعاش الاقتصادي ولوحظ أنها ليست كسابقتها فقد شهدت انخفاض ملحوظ في معدل البطالة ووصل سنة 2010 إلى 10% ، وبين هذا وذاك انتهجت الدولة عدة آليات من أجل تحقيق الاستغلال الأمثل لمواردها ومن بينها المورد البشري، فقد استعملت الجزائر آليات دعم التشغيل ودعم الاستثمار لأجل التقليص من الفئة النشطة العاطلة عن العمل، وقد ذكرنا في هذا الفصل خصائص وحصيلة كل برنامج على حدى عبر الزمن لمعرفة مدى مساهمة هذه الآليات في التقليل من حدة البطالة في الجزائر.

وفي الفصل الثالث قمنا بإسقاط الجانب النظري للاقتصاد القياسي على ظاهرة البطالة في الجزائر لمعرفة مدى مساهمة النموذج الخطي المتعدد في قياس والتنبؤ بهذه الظاهرة، فاستعملنا أولا الأساليب الاحصائية من أجل التعرف الدقيق على آليات دعم التشغيل ودعم الاستثمار، فلوحظ وجود تفاوت بينهم من حيث إدماج العاطلين عن العمل من خلال مقارنة وسائطهم الحسابية، وكذلك لوحظ من خلال الانحراف المعياري أن جميع آليات الدعم هي غير مستقرة وفي تذبذب مستمر ويدل كذلك على عدم تجانسها، واستعملنا ثانيا أساليب الاقتصاد القياسي من

أجل تقدير أحسن نموذج يمكن استعماله للتنبؤ بمعدلات البطالة في المستقبل من خلال التحكم في المتغيرات المفسرة لمعدل البطالة المدرجة في هذا النموذج، ومن خلال نتائج مصفوفة الارتباط سواء البسيط أو الجزئي ظهر لنا أن بعض آليات الدعم ترتبط ارتباط قويا فيما بينها، وبعضها الآخر لا يرتبط بمعدل البطالة، نذكر على سبيل المثال الارتباط البسيط موجب قوي 0,946 وذو معنوية عند مستوى α=0, 05 بين عقد إدماج خريجي الجامعة (CID) وعقد الإدماج المهني (CIP)، وعدم وجود ارتباط بين معدل البطالة وعقد الإدماج المهني (CIP) سواء كان ارتباط بسيط أو جزئي، وبعد دراسة الارتباطات بين متغيرات الدراسة قمنا بصياغة النموذج المتعدد الأولي والذي أدرج به جميع متغيرات الدراسة، فلوحظ بأن هذا النموذج لا يخلوا من العيوب بعد دراسة معنويته الاقتصادية والاحصائية، فبالنظر إلى المعنوية الكلية من خلال معامل التحديد وإحصائية فيشر نلاحظ أنه ذا معنوية إحصائية مقبولة ولكن عند التحقق من معنوية معالم النموذج كل واحد على حدى، لوحظ أن بعض هذه المعالم ليس لها معنوية إحصائية ولا معنوية اقتصادية ، لذا قمنا باللجوء إلى أحد الطرق المعروفة لإيجاد ما هي المتغيرات المفسرة التي تبقى داخل النموذج، ومن هي المتغيرات التي تخرج من هذا النموذج للحصول على نموذج أحسن من النموذج الأولي، وهي طريقة الانحدار المتعدد التدريجي وكما هو معروف على هذه الطريقة أنها تعتمد على التدرج في إدخال المتغيرات المفسرة في النموذج حسب قوة ارتباطها بالمتغير التابع بأخذ بعين الاعتبار عدم وجود ارتباط بين المتغيرات المفسرة المدرجة، وكذلك بالنظر إلى قوة ومعنوية معامل فيشر عند إدخال المتغيرات، ومن خلال تطبيقه على متغيرات الدراسة فقد تم إدخال ثلاثة متغيرات مفسرة وهي التوظيف المحقق، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) وجهاز تعويض على النشاط ذات المصلحة العامة (IAIG)، يمكن لها أن تنوب على المتغيرات الأخرى. وبعد تحديد أحسن نموذج خطي متعدد قمنا ببعض الاختبارات من أجل تحديد وجود مشاكل الانحدار من عدمها، فاختبار *cusum* أظهر بأنه لا يوجد تغير هيكلي في هذا النموذج أي أن النموذج المختار هو نموذج مستقر عبر سنوات الدراسة، واختبار *white* كشف لنا عن وجود التجانس بين الأخطاء، أما اختبار *Durbin-Waston* فبين لنا أن هذا النموذج يخلو من الارتباط الذاتي بين الأخطاء، وفي آخر هذا الفصل ثم استخدام هذا النموذج في التنبؤ، وباختبار *theil* تبين أن النموذج له مقدرة تنبئية

بمعدلات البطالة، فاستعملناه في التنبؤ بالسنوات المستقبلية الثلاثة (2013-2014-2015) بعد زيادة بنسبة 10% من السنة السابقة لكل متغير مفسر. وجدنا أن معدل البطالة يزيد في الانخفاض حتى يصل سنة 2015 إلى 06,04% .

- **نتائج الدراسة:**

وما يمكن استخلاصه من هذه الدراسة أنها:

- أوصلتنا إلى عدة حقائق منها ما هي تاريخية من خلال جمع بيانات المتغيرات، ومنها ما هي مستقبلية بتطبيق النموذج القياسي.
- سمحت لنا بمعرفة أهم الخصائص والميزات التي يتمتع بها النموذج الخطي المتعدد.
- سمحت لنا بتطبيق مفاهيم قليلة الاستعمال في علم الاقتصاد خاصة القياسي مثل الانحدار التدريجي والاختبارات الاحصائية.
- سمحت لنا بقياس مدى قدرة تدخل الدولة من أجل إحداث استقرار في سوق الشغل والتخفيف من حدت مشكلة البطالة.
- هذه البرامج والآليات التي اعتمدتها الدولة من أجل الحد من الظاهرة هي مجرد حلول مؤقتة وظرفية.

- **التوصيات:**

وبناءا على النتائج التي تم التوصل إليها من خلال دراستنا لمعدل البطالة بالجزائر تمكنا من الوصول إلى عرض جملة من التوصيات، يمكن القول أنها كفيلة بعلاج الخلل الذي لازم الاقتصاد الوطني جراء عدم استغلالها للطاقة العاطلة عن العمل:

- العمل على التنويع في آليات دعم التشغيل ودعم الاستثمار من أجل الوصول إلى رغبات الفئة العاطلة عن العمل ومن أجل تحقيق التوظيف الأمثل للمورد البشري.

- لابد من زيادة الدعم في برامج دعم التشغيل والتي هي في ارتباط قوي بمعدل البطالة حتى يمكن محاربة هذه المشكلة، مع مراعاة خلق مناصب شغل دائمة لكل راغب وطالب وباحث عنه.
- توسيع عمليات دعم وترقية مناخ الاستثمار حتى تزيد الاستثمارات من طاقتها الانتاجية من أجل الزيادة من طاقتها البشرية.
- رفع القيود على الاستثمار المحلي والأجنبي من أجل تحقيق التوظيف للفئة العاطلة.

إن المتتبع لهذا البحث، يلتمس أن التركيز انصب فقط على تأثير استراتيجية الدولة في القضاء على البطالة من خلال آليات الدعم للتشغيل و للاستثمار من دون التركيز على المعدل الطبيعي للبطالة وعلى المتغيرات الأخرى التي كانت تمثل (22,3%) من التباين في معدل البطالة.

ومهما يكن من صعوبات فإن هذا الأمر سيفتح الباب واسعا لي أو لغيري لزيادة التعمق في هذا النوع من الدراسات في المستقبل، خاصة بما تعلق:

- إدخال متغيرات من شأنها الرفع من معنوية هذا النموذج.
- إدراج المتغيرات الصماء بطريقة جيدة تسمح بدراسة بعض التغيرات النوعية مثل: تغير أذواق وحاجيات العاطلين عن العمل وكذلك التغيير من سياسة وآليات الدعم التي تصدرها الدولة.
- التعمق في دراسة الانتربولوجيا الاجتماعية للمجتمع الجزائري للاستفادة منها في التأثير على مستوى التوظيف، إضافة إلى ربط ذلك بمجالات أخرى (كالتربية – الثقافة..... الخ) التي تؤثر على التوظيف وبدورها تؤثر على معدل البطالة.

وفي الأخير يجب الإشارة إلى أن هذه الدراسة وإن أتت ببعض الجديد إلا أنها لا تعدو أن تكون مجرد محاولة قد تكون صائبة تحتاج إلى الإضافة والتأصيل، وقد تكون خاطئة تحتاج إلى الجراحة والتعديل.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

باللغة العربية:

المؤلفات:

1. أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
2. الدباغ اسامة بشير، البطالة والتضخم، المؤسسة الاهلية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 4- 1- 2007.
3. تومي صالح، مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
4. عطية عبد القادر محمد عبد القادر، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، منشورات الدار الجامعية، مصر، 2000.
5. علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة واثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005 .
6. حشمان مولود، نماذج و تقنيات التنبؤ القصير المدى، طبعة 2002، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002.
7. سامى خليل، نظرية الاقتصاد الكلى، المفاهيم والنظريات، وكالة الاهرام، الكويت 1994.
8. عبد القادر محمد، عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعي للكتاب، مصر، 1997.
9. علي عبد الوهاب نجا، مشكلة البطالة واثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
10. محمد علي الليثي و آخرون، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 1997.
11. مصطفى سلمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
12. الزاوي خالد محمد، البطالة في الوطن العربي: المشكلة والحل، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004.

13.السيفو وليد اسماعيل، الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظري والتطبيقي، دار مجدلاوي، عمان، 2003.
14.سيدي محمود ولد سيدي محمد، المشاكل الهيكلية للتنمية، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، سوريا، 1995.
15.عباس صالح، العولمة وآثارها في البطالة والفقر التكنولوجي في العالم الثالث، مؤسسة شياب الجامعية، عمان، 2006.
16.عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003.
17.عجمية محمد عبد العزيز، التنمية الاقتصادية: مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2003.
18.علام سعد طه – دراسات في الاقتصاد والتنمية، دار طيبة، القاهرة، 2003.

المجلات العلمية:

19.أوسرير منور، التنمية الاقتصادية في البلدان النامية: الاستراتيجيات و الإبعاد، مجلة مخبر التحولات الاقتصادية والتنمية واستراتيجيات التكامل الاقتصادي الدولي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، العدد2007/03.
20.رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، مجلة عالم المعرفة، العدد 226، الكويت، أكتوبر1997.
21.البشير عبد الكريم، تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينيات، مجلة علمية اقتصاد شمال إفريقيا، العدد الأول.
22.حمزة عادل، تفسير البطالة في الاقتصاد السياسي، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1876، 2007.
23.دادن عبد الغني، بن طجين محمد عبد الرحمان، دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970- 2008، مجلة الباحث، عدد 10، 2012.
24.البكر محمد عبدالله، اثر البطالة في البناء الاجتماعي (دراسة تحليلية للبطالة واثارها في المملكة العربية السعودية)، مجلة المال والاقتصاد، 12–10–2007.

25.إسماعيل سفر وعارف دليلة، تاريخ الأفكار الإقتصادية، منشورات جامعة حلب سوريا 1977.
26.التيسوري، عبدالرحمن، البطالة، مفهوم تحليل تكلفة وحلول، مجلة المعلم، الجمهورية العربية السورية – طرطوس.
27.ليلى.أ الخواجة، أسواق العمل في الدول النامية في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي، مجلة مصر المعاصرة، العدد 431، مصر، 1993.
28.سميرة العابد و زهية عباز، ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات، مجلة الباحث، عدد 11، 2012.

المداخلات العلمية:

29.بلعزوز بن علي، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل مقررات لجنة بازل1 ، مداخلة مقدمة الى الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، 18/17 أفريل 2006.
30.رامي حريد، صندوق ضمان القروض :هل هو محفز لنمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟، مداخلة مقدمة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي تقييم آثار برامجالاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، جامعة سطيف، 12/11 مارس 2013.
31.عبد القادر لحسن، سياسية التشغيل و إشكالية معالجة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000- 2009، مداخلة علمية، الملتقى الوطني: سياسة التشغيل و دورها في تنمية الموارد البشرية، جامعة بسكرة، 14/13 ابريل 2011.
32.عماد الدين أحمد المصبح، العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية دراسة تطبيقية باستخدام منهجية التكامل المشترك، مداخلة علمية، مؤتمر دولي بعنوان أزمة البطالة في الدول العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 18/17 مارس 2008.
33.لزهر قواسمية، سياسات التشغيل، ملتقي وطني حول دور التشغيل في تنمية الموارد البشرية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 13-14 أفريل 2011.

الرسائل العلمية:

34.البشير عبد الكريم، محددات البطالة دراسة اقتصادية قياسية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه دولة، INPS، الجزائر، 2003.

35.قصاب سعدية ، سياسات التشغيل في الجزائر 1990 - 2004، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

36.قميحة رابح، سياسة التشغيل في الجزائر في ظل برامج التنمية 2001-2012، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، الجزائر، 2014.

37.بوصافي كمال، حدود البطالة الظرفية والبطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

38.شلالي فارس، دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2004 مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة 2005-2009، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.

39.شباح رشيد، ميزانية الدولة وإشكالية التشغيل في الجزائر دراسة حالة لولاية تيارت، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2012.

40.رهام حسن عبد الحكم، أثر سياسة الإصلاح الاقتصادي على مشكلة البطالة –دراسة مقارنة بين مصر واسرائيل، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة عين شمس، مصر، 2000.

41.سليم عقون، قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة -دراسة قياسية تحليلية- - حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، 2010.

42.العايب عبد الرحمان، البطالة واشكالية التشغيل في اطار برنامج التعديل الهيكلي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2004.

المقالات:

43.ابراهيم لطفي عوض، ظاهرة الركود التضخمي في الاقتصاد المصري، دراسة تحليلية، جانفي 2010، http//mpra.ub.uni-muenchen.de/5465/ Munich Personal RePEc Archive

44.بوشيخي عائشة، البطالة في الجزائر : الأسباب – السياسات و آفاق التشغيل، https://articles.e-marifah.net/kwc/f?p=pay:2:0::::P2_ISN:255182.

45.محمد ناجي حسن خليفة، البطالة والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية، مقالة منشورة على الانترنيت. www.kantakji.com/media/4112/7826.doc

46.مقدم عبيرات، ميلود زيد الخير، مشكلة البطالة في الفكر الإقتصادي مع الإشارة إلى برامج الإصلاح الإقتصادي في الجزائر.www.kantakji.com/media/4119/7831.doc

47.وليد ناجي الحيالي، دراسة بحثية حول البطالة مقدمة الى الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك. www.ao-academy.org/docs/al_battalah_1211009.doc

48.سعود بن هاشم جليدان ،النمو القوي رفع التوظيف ولم يخفض البطالة. ttp://www.aleqt.com/2010/02/24/article_354284.htm

49.مختاري فيصل ، العلاقة بين البطالة و النمو الاقتصادي و الآثار على السياسات الاقتصادية. www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/7841.doc

50.هيام الهادي، شباب الجزائر متفائل لخطة الحكومة لتقليص البطالة. http://www.magharebia.com/cocoon/awi/xhtml1

51.يوسف تازير، الحكومة الجزائرية تحاول إحباط الثورة وشراء السلم الاجتماعي بحرب على البطالة، الجزائر. http://www.maghress.com/mohammediapress/10329

52.CNES ، راي حول مشروع المخطط الوطني لمكافحة البطالة الدورة 11 جويلية 1998.

53.CNES: "علاقة التكوين بالشغل"، الدورة الرابعة عشر، الجزائر، 1999.

54.CNES ، تقويم أجهزة الشغل، الدورة العامة العشرون، الجزائر، 2002.

55.CNES ، مشروع التقرير الوطني حول الظرف الاقتصادي الاجتماعي للسداسي الأول جوان 2003.

الجرائد

56.بوعلام غمراسة، بشير مصيطفى، خطة الحكومة الجزائرية لمعالجة البطالة تتجاوز حقائق السوق والإقتصاد، جريدة الشرق الأوسط، العدد 11854، 2011/05/13.

57.حمدي سليم، منظمة العمل العربية، معدلات البطالة في العالم العربي هي الأعلى والأسوأ، جريدة الشرق الأوسط، القاهرة، العدد 10828، 2008/06/21).

58.زيدان رامي، خمسة اسباب لظاهرة البطالة في سوريا، صحيفة تشرين، الصفحة الاقتصادية، العدد 9918، الجمهورية العربية السورية – دمشق، 28 تموز 2007م.

59.الصبان، سالم محمد، البطالة بين السعوديون وتحديات المستقبل (مقال)، جريدة الوطن السعودية، 8 سيبتمبر 2007م.

باللغة الفرنسية

Les Ouvrages

60. Arnaud Rys, Nicolas Vaneecloo, Econométrie , NATHAN, Paris, 1998.
61. Bernard et Nadine Legendre, Nouvelle méthode d'estimation mensuelle du chômage au sens de BIT, INSEE, France, 1996.
62. Bourbonnais. Régis, Econométrie, Dunod, Paris, 5eme édition, 2004.
63. Bureau international du travail, La normalisation international du travail, nouvelle série 53, GENEVE, 1953.
64. E.Malinvaud,Théorie Macroeconomique, édition, conjoncturelles bondas, Paris1982.
65. Eicher.J.E et Levy.Garboua, Economique de l'éducation, Edition Economica, Paris, 1979.
66. Gilbert Abraham Frois, Introduction à la macro-économie contemporaine, Economica, Paris, 2005.
67. Greenes. William, Econométrie, Pearson, France, 5eme édition, 2005.
68. Gujarati. N. Damodar, (2004), Econométrie, De Boeck, Bruxelles, 1ère édition.

69. Jean- Loins Brillet, Modélisation économétrique , édition ECONOMICA, 1994.
70. P. SALAMA ET J.VALIER , une introduction à l'économie politique ,collection Maspero, 1974.

Les Mémoires

71. Ahmed Zakene, Analyse de l'offre de l'emploi, Mémoire de magister, ISE, Alger, 1992.
72. Lakel Samira, L'emploi et le chômage en Algérie, Mémoire d'ingénieur, INPS, 1998.

Les Rapports

73. Banque d'Algérie, statistique de la balance des paiements, 1992-2005.
74. L'office national des statistiques, l'emploi et le chômage, données statistiques, N° 226, éditions ONS, ALGERIE, 1995.
75. World Employment Report 2004 – 2005.

Les Sites d'internet

76. www.bank-of-algeria.dz
77. www.cnes.dz
78. www.ons.dz
79. www.upenn.edu

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

كلمة شكر وتقدير..... **I**

الإهداء..... **II**

الفهرس..... **III**

قائمة الجداول والأشكال..... **VI**

المقدمة العامة..... **أ-خ**

الفصل الأول: النظريات الاقتصادية والقياسية حول البطالة..... **16**

تمهيد..... 17

1. البطالة في الفكر الاقتصادي..... 18

1.1 الإطار المفاهيمي للبطالة..... 18

1.1.1 تعريف البطالة حسب المكتب الدولي للعمل..... 18

2.1.1 تعريف البطالة حسب الديوان الوطني للإحصاء..... 19

3.1.1 أنواع البطالة..... 20

1.3.1.1 البطالة الإجبارية..... 20

2.3.1.1 البطالة الاختيارية..... 21

4.1.1 قياس البطالة..... 22

2.1 البطالة في الفكر الكلاسيكي..... 25

3.1 البطالة عند النيوكلاسيك و الانسانيين..... 27

4.1 البطالة في الفكر الكينزي..... 29

5.1 البطالة في الفكر الاقتصادي الحديث..... 31

1.5.1 ارتفاع معدل البطالة الطبيعي..... 31

2.5.1 التفسير التكنولوجي للبطالة..... 32

3.5.1 نظرية البحث عن عمل..... 32

4.5.1 نظرية اختلال التوازن..... 33

5.5.1 نظرية تجزئة سوق العمل..... 35

6.5.1 البطالة حسب النظرية النقدية..... 36

2. الطرق القياسية للتنبؤ بالبطالة..... 37
1.2 البطالة والناتج القومي..... 37
2.2 البطالة ونمو الإنتاجية..... 38
3.2 البطالة والوظائف الشاغرة..... 41
4.2 البطالة والتضخم..... 41
5.2 البطالة والحد الأدنى للأجور..... 44
6.2 دراسات أخرى على البطالة والمتغيرات الاقتصادية..... 45
خلاصة..... 46
الفصل الثاني: عرض وتحليل البطالة في الجزائر وآليات مكافحتها..... 47
تمهيد..... 48
1. تحليل تطور البطالة في الجزائر..... 49
1.1 تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة 1962-1987..... 49
1.1.1 فترة ما بعد الإستقلال (1962- 1966) 49
2.1.1 فترة التخطيط (1967-1987) 49
2.1 تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة 1988-2012..... 51
1.2.1 الفترة الانتقالية (1988- 1999) 51
2.2.1 فترة الانتعاش الاقتصادي (2000- 2012) 53
3.1 أسباب وخصائص ظاهرة البطالة في الجزائر..... 54
1.3.1 أسباب البطالة..... 54
2.3.1 خصائص البطالة..... 56
2. واقع آليات دعم التشغيل ودعم الاستثمار في الجزائر..... 60
1.2 التقديم العام لأجهزة دعم التشغيل ودعم الاستثمار..... 61
1.1.2 الأجهزة المسيرة من طرف الوزارة المكلفة بالعمل..... 61
2.1.2 الأجهزة المسيرة من طرف الوكالة الوطنية لتنمية الاجتماعية..... 64
3.1.2 أجهزة صيانة وترقية الاستثمارات..... 69
2.2 خصائص أجهزة دعم التشغيل ودعم الاستثمار..... 72
3.2 أثار أجهزة دعم التشغيل ودعم الاستثمار في مكافحة البطالة..... 74

1.3.2 محاور سياسة أجهزة دعم التشغيل ودعم الاستثمار..... 74
2.3.2 حصيلة سياسة أجهزة دعم التشغيل ودعم الاستثمار..... 75
خلاصة..... 85
الفصل الثالث: دراسة قياسية و تنبئية لمعدل البطالة في الجزائر..... 86
تمهيد..... 87
1. الأساليب الإحصائية والقياسية لتحديد العلاقة بين البطالة وآليات دعم التشغيل ودعم الاستثمار..... 88
1.1 تحليل نتائج الوسط الحسابي والانحراف المعياري..... 88
2.1 قياس وتحليل العلاقة بين البطالة وآليات الدعم في الجزائر..... 92
1.2.1 تعريف المتغيرات ومصادر البيانات..... 92
1.1.2.1 متغيـــرات الدراســـة..... 92
2.1.2.1 العينة وفترة الدراسة..... 93
3.1 استعمال أساليب الاقتصاد القياسي من أجل تقدير أحسن نموذج..... 93
1.3.1 مصفوفة الارتباط البسيط..... 93
2.3.1 الارتباط الجزئي..... 100
3.3.1 النموذج القياسي..... 107
1.3.3.1 صياغة النموذج القياسي..... 107
2.3.3.1 تقدير النموذج القياسي..... 109
4.3.1 دراسة تواجد مشاكل الانحدار من عدمه..... 122
1.4.3.1 اختبار استقرارية السلسلة..... 122
2.4.3.1 اختبار النموذج من الناحية القياسية..... 124
2. التنبؤ بالنموذج وتحليل نتائج التقدير..... 125
1.2 استخدام النموذج للتنبؤ..... 125
2.2 التنبؤ بقيم معدلات البطالة للسنوات 2013 – 2014 – 2015..... 127
خلاصة..... 130
الخاتمة العامة..... 131
قائمة المراجع..... 137

الملخص:

تصب هذه المذكرة في إطار دراسة ظاهرة البطالة بكل إفرازاتها وواقعها في الجزائر، وكذا إبراز ما تكبدته الحكومات الجزائرية المتعاقبة من عناء البحث عن ميكانيزمات وآليات للحد منها، سواء كانت هذه الآليات لدعم التشغيل أو لدعم الاستثمار ذلك في ظل إستراتيجية النمو الاقتصادي والتوظيف الكامل، ولكن التزايد الهائل لطالبي العمل يضع هذه البرامج والآليات مجرد حلول مؤقتة وظرفية. ففي إطار هذه الرؤية التحليلية والتقييمية لآليات الحد من ظاهرة البطالة تبقى المعادلة الصعبة من أجل ضمان منصب عمل لكل راغب وطالب وباحث عنه.

ومن خلال النتائج، توصلنا إلى أن معدل البطالة يتأثر بشكل كبير بآليات الدعم، وأن الدولة الجزائرية لها القدرة على إحداث استقرار في سوق الشغل من خلال اتباع استراتيجية محكمة للقضاء على مشكلة البطالة باستعمال آليات دعم مدروسة ومناصب شغل دائمة.

الكلمات المفتاحية: البطالة، الاقتصاد الجزائري، آليات دعم التشغيل، آليات دعم الاستثمار، الانحدار المتعدد.

Résumé :

Dans le cadre d'une stratégie d'emploi, ce mémoire a pour but d'étudier la réalité du chômage et ses conséquences en Algérie. Aussi présentes les différents dispositifs et les mécanismes d'aides d'emploi et d'investissement qui sont adoptés par le gouvernement.

Cette étude nous permet de conclue que ses dispositifs face à l'évolution du taux de chômage restent des solutions palliatives et conjoncturelles.

Même dans le cadre d'évaluations et d'analyses, les problématiques de l'emploi reste toujours posées et difficiles à traiter pour garantir un emploi à chaque individu capable de travailler.

En conclusion, le taux de chômage est influencé par les dispositifs d'aides à l'emploi et les politiques à l'investissement d'une manière générale.

L'état doit appliquer les stratégies qui ont fait leurs preuves pour diminuer le taux de chômage et crier des postes d'emplois permanents.

Mots clés : chômage, économie algérienne, dispositifs d'aides d'emploi, dispositifs d'aides d'investissement, régression multiple.